تكميل النفع

بما لم يثبت به وقف ولا رفع

كتبه

محمد عمرو عبد اللطيف

القسم الأول

من ١ : ٢٥

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٠٤٤٤

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر
مكتبة التوعية الإسلامية
لإحياء التراث الإسلامي
ناصية شارع محمد عبد الهادى
الجوهرة - الطالبية - جيزة
ت ٨٦٠٤٤٤

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام . إن الله كان عليكم رقيبا ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فإنى أثناء البحث عن مادة جديدة للأقسام التالية من كتابى : « تبييض الصحيفة » ، والتقليب فى « حلية الأولياء » للحافظ أبى نعيم رحمه الله ، وفى كتب أخرى ، كنت أجد روايات موقوفة لكثير من الأحاديث التى أعلم عدم صحتها عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأُسَرُّ بذلك ، وأقيد مواضعها عندى ، ولكن عند مراجعة أسانيد بعضها يتبين لى عدم ثبوت وقفها أيضا ، فتفسَدُ عَلَىَّ وأغتمّ ! ويشاء الرحمٰن الرحيم تعالى أن ينجينى من الغم ، ويهدينى إلى التفكير فى عمل آخر يكون صنواً لـ : « التبييض » ، مع افتراقه عنه فى التعريف بالأحاديث التى لا صحة لها ، لا عن نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولا عمن رويت عنه موقوفةً عليه من الصحابة والتابعين فمن بعدهم .

فشرعت فى هذا الأمر – مستعيناً بالله – حتى تجمع لى قدر من الأحاديث ، فيها المشهور وغيره ، يمكن انتخاب خمسين منها لإخراجه فى القسم الأول من الكتاب . ثم تراجعت عن هذا القَدْر كله خوفاً وطمعاً وإشفاقاً ، خوفاً من مغبة التسرع بتضعيف آثار تتبين صحتها بعد ذلك ، وفى ذلك حَرجٌ لا يخفى ، فإنه : « من كثر كلامه كثر خطؤه » كما فى بعض الآثار ! وذلك يوجب عَلَيَّ عمل استدراكات وتعقبات على ذلك .

وطمعاً فى سرعة الإنجاز ، توطئة لطباعة هذا القسم قبل أن يتسرب إلى النفس شيء من الضجر والملل – مما لا ينفك عنه أحد – ، وقد يؤدى أيضا إلى التوقف عن الفكرة أو إرجائها .

وإشفاقاً على أخى الحبيب ، الصابر بالله – كما لقَّبه أحد أفاضل علمائنا المعاصرين – حفظه لنا الله – وهو القائم على نشر كتاباتى ، فإننى لم أعرف فى الناشرين الذين تعاملت معهم عن كثبٍ أصدقَ منه ولا أحرص على إخراج العلم الصحيح النافع للمسلمين ولا يزال – ثبَّته الله – صابراً على تسويفى فى إنجاز بعض مصالحه ومصالح المسلمين ، فاللهم زده صبراً ، وسخره لإخراج ما ينفع الكافة . آمين .

ومقصردى بالإشفاق عليه ، ألا يعظم حجم الكتاب ، بما يترتب عليه زيادة فى تكاليف القيام على نشره . لذلك كله ، رأيت الاقتصار على خمسة وعشرين حديثاً فحسب – كنظام « البدائل المستحسنة » – بحيث يبلغ حجم القسم منه ما يقارب حجم خمسين حديثاً من صنوه المتقدم ذكره . مع الرغبة فى إعداد فهارس للرجال الذين تعرضت لهم بالقدح أثناء تخريج كل حديث أورده ، وكذلك ما ورد فى ثنايا الكتاب من أحاديث صحيحة استدللت بها ، إلى جانب الفهرس الموضوعى بإذن الله . وسميته – بعد تردد – : « تكميل النفع بما لم يثبت به وقْف ولا رفع » . وكان أحبَّ إلى نفسى أن يكون اسمه بعيداً عن الإطراء والتزكية – حتى أكون أقرب إلى السلامة – ، فكنت اخترت له اسمين آخرين ، أحدهما :

« إعلام الثَقْف بما لم يثبت به رفع ولا وقف » . والثقف – بتسكين القاف وكسرها – : الحاذق الفطن النابه . والآخر : « الشفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع » . لكنى وجدت – بعد استشارة أحد الأحباب – أن الاسمين يكتنفهما شىء من الغموض لاسيما الأول ، فإن الشائع على ألسنة الناس فى هذا العصر ألفاظ : « المثقف » و « الثقافة » و « التثقيف » مع غياب المعنى اللغوى الدقيق لها عن الكثيرين ، والذى استفدناه من « لسان العرب » لابن منظور رحمه الله . ولفظة : « الشفع » أيضا قد يخفى معناها على كثير من الناس ، ومن فهمها قد لا يدرك مقصودى منها .

ومن الملاحظ أننى قد تطرقت فى هذا الكتاب – خاصةً – إلى أمور ليس لها صلة مباشرة بالتخريج ، كالحط على أدعياء التحقيق – ممن هم عنه بمنأًى عدالة وضبطاً ! – ، وإبداء الخوف والتخويف من الاغترار بالألقاب والتحصيل العلمى ، ومن استمراء التردى فى آفات القلوب كالعجب والرياء والسُمعة والدعوى فى العلم ، وحب الرياسة والمشيخة نجانا الله بفضله ومنه وكرمه منها ، وأعاننا على أنفسنا بالصد عنها . ولعل هذا الاتجاه منى – بما يتضمن التذكير لنفسى قبل الآخرين – ، ناتج عما يراه المرء ويسمعه ويقرؤه ويُبَلَّغُهُ لدى احتكاكه بساحة الواقع العلمى للمسلمين من مصر وغيرها ، من باب القول المشهور المنسوب لأبى الدرداء رضى الله عنه : « وجدت النَّاس : اخبُر تقلِهْ » . فهذا يقطع عنق أخيه – الناشىء فى طلب العلم – بقوله عنه : « ما رأيت مثله ، وما رأى مثل نفسه » كأنه ابن تيميَّة آخر ! وآخر يجاهر – أو يفاخر ، الله أعلم – وهو يطالبنى برؤية إجازة شيخى رحمه الله إلى الإمام النووى رحمه الله – بأن ستة – فقط – من شيوخه بالإجازة مبتدعون ، ويذكر كلاما فيه أن الشيخ الفلانى قد أجازه رواية جميع مصنفات ابن أبى الدنيا ، يقولها ضاحكاً متعجبا . وثالث فتَّان ، بدلاً من أن يقول للآباء الذين يلاحقون بناتهم ، بل منهم من جرى وراءهن بالسكاكين كما حدثنى الثقة المأمون ! – : « ارفعوا أيديكم عنهن ، أعينوهن على الصون والعفاف » ، يجلس على الملأ قائلاً : « خروجاً من الخلاف

فى مسألة الحجاب والنقاب ، نأذن للمرأة أن تستر جميع جسدها إلا الوجه والكفين » ، كما أخبرنى أخو الشدة والرخاء عفا الله عنه . ما هذا الفقه المتين ، والقريحة الفاذَّة التى خرجت على الناس بهذا الهذيان ؟ ! أفلا يعلم هذا الكائن أن معنى القاعدة الشرعية التى قررها الفقهاء : « الخروج من الخلاف مستحب ما لم يوقع فى خلاف آخر » ، أن معنى ذلك الأخذ بأحوط الأقوال التى يتفق الجميع على مشروعيتها ؟ أم هو يقصد أن الأتقياء والتقيات من أهل الصيانة والديانة سوف يرضخون لما قال ، وبذلك يذوب الخلاف بين المسلمين فى المسألة ؟ ! احتمالان ، أحلاهما مر . وقديما قال أحدهم :

فإن كنت لا تدرى فتلك مصيبة أو كنت تدرى فالمصيبة أعظم

ورابع يقول – عقب خطبته فى الناس – : « من كان عنده سؤال فى كذا وكذا أو استفسار عن صحة حديث ، فليذكره » . مع أن هذا الخطيب نفسه – سامحه الله – قد حشا خطبته بأحاديث لا يحل ذكرها البتة . بل هو شاهد على نفسه أنه أصاب فى جميع العلوم خطأ ، سوى « علم الجُرح والتعديل » ، هكذا بالضم والله .

فيا عباد الله ، رحم الله امرأ عرف قدر نفسه[1] ، فلم يبخسها حقها ، ولم يتعد حدوده أيضا فيرفعها فوق قدرها . فهل آن لهؤلاء أن يكفوا عن الدعاوى العريضة ، والمديح المُردى ، والألقاب الضارَّة . هل آن لنا أن نراقب القلوب ، ونصلح من الألسن ، ونتقى الله فنقول قولاً سديداً ؟ هل آن لغير المختص فى علم من العلوم أن يكف عن تلفيق قواعد وأصول لا سلف له فيها ، ولم يحسن فهمها ، حتى لا يأتى بالمُضْحِكات المبكيات ، قبل العرض على جبار الأرضين والسموات ؟ وأن يتوب من دعوى استعداده الإجابة فى كل ما يُسأل عنه من تفسير أو حكم أو حديث بغير مسوغ ؟ وقد قال ابن مسعود رضى الله عنه –

(١) جعله الشيخ محمد الغزالى عفا الله عنه حديثاً نبوياً فى جريدة « الشعب » ليوم الثلاثاء ٣٠ جمادى الآخر ١٤٠٩ هـ ، ٧ فبراير ١٩٨٩ ، ولا أعلم له أصلاً عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بل هو أثر عن عمر بن عبد العزيز لم أتحقق من صحته .

فيما رواه الدارمى وغيره بإسناد صحيح عنه - : « إن الذى يفتى الناس فى كل ما يستفتى لمجنون » . هذا - عباد الله - فيمن هو أهل ، فكيف بمن ليس بأهل ؟ ! .

إذاً لا يستطيع مسلم أن يرد القول بأن : « النية هى المطية » ، كما يردد أحد الأحبة دائماً ، ولا أن ينفى أن رأس مال كل مسلم من عالم وطالب علم وعابد هو إخلاص العمل لله عز وجل ، ومعالجة النية وتصحيحها على الدوام . وقد قال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ... ثلاث لَا يَغِلُّ عليهن قلب امرىء مسلم : إخلاص العمل لله ، والنصح لأئمة المسلمين ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحوط مَنْ وراءهم[٢] » .

وثبت أيضا أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « بشر هذه الأمة بالسناء ، والدين ، والرفعة ، والنصر ، والتمكين فى الأرض ، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا ، لم يكن له فى الآخرة من نصيب[٣] » . وقد كان سلفنا الصالح رضوان الله عليهم يحترزون من أقوال وأفعال ، نعدها نحن فى هذه الأيام من التوافِه والمحقرات . قيل لأحدهم : ادعُ الله لنا . قال : لا تحضرنى لذلك نية . وكان شيخ الإسلام الأوزاعى رحمه الله - على إمامته وجلالته - يكره أن يرى مُعْتَماً يوم الجمعة وحده مخافة الشهرة ، فكان يرسل إلى تلاميذه : الهقل وابن أبى العشرين وعقبة بن علقمة أن اعتموا اليوم فإنى أكره أن أعتَمّ . فيا سبحان الله ، هلك الذين كانوا يحبون الخمول ويمقتون الشهرة ، وكثرت عمائم العجب والخيلاء حتى ظن بعض من أرخى أربع أصابع أنه قد صار بذلك إمام المسلمين - وفيهم - يا أسفى - شباب فى مقتبل العمر . وبعد كل ذلك ، فلا يظُنَّنَّ ظانٌّ أننى أدعى لنفسى الإخلاص أو التجرد أو الرسوخ فى العلم أو طهارة القلب من الآفات .

---

(٢) قطعة من حديث صحيح ، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن ثابت ، وأحمد وابن ماجه والحاكم عن جبير بن مطعم ، وأحمد عن أنس . وبقيت له طرق لا مجال لذكرها هنا .

(٣) حديث جيد الإسناد ، رواه أحمد وابن حبان والحاكم والبيهقى وغيرهم عن أُبَىّ ، وصححه غير واحد .

حاشا وكلا ، على أننى أسألها الله عز وجل على الدوام ، عسى أن يرزقنيها يوماً من الأيام ، ويهدينى فيمن هدى ، فلا يطردنى عن بابه ، ولا يحرمنى من جنابه .

(أما) بشأن هذا الكتاب ، فينبغى التنبيه على أننى قد أسسته على تضعيف الألفاظ لا المعانى ، فما هو كتاب تصحيح مفاهيم ، ولا تثبيت معانٍ ، ولا خوض فى أصول أو فروع ، ولا ذكر بدائل ، ولا تقرير معنًى صحيح لآية . بل هو لدفع صحة صدور الألفاظ الواردة فيه عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو أحد من السلف . نعم ، قد أتطرق إلى بعض هذه الأمور إن اقتضى المقام ذلك فى بعض الأحيان . فمثلاً ، إذا أثبَتُّ وضع حديث : « أفضل الحسنات تكرمة الجُلَساء » ، ووهاءه موقوفا ، فلا يلزمنى إيراد ما ثبت مرفوعاً فى « أفضل الحسنات » أو « الأعمال » ، أو أحبها إلى الله عز وجل ، ولا إيراد ما صح فى فضل إكرام المرء جليسه . وهذا باب لو فتح لم ينغلق أبداً . وإذا أثبَتُّ ضعف حديث ما فى تعيين : « اسم الله الأعظم » ، فلا يلزمنى إيراد ما صح فى هذا الباب من الأحاديث والآثار ، على ألا يفهم مما قررته إهدار أهمية الإلحاح على الله عز وجل بدعوة ذى النون عليه السلام : ﴿ **لا إله إلا أنت سبحانك ، إنى كنت من الظالمين** ﴾ ، بدليل أننى قد أوردت بعض ما صح فى فضلها .

وإذا حكيت تضعيف حديث : « من استمع إلى آية من كتاب الله تعالى ، كتب له حسنة مضاعفة ... » ، فليس مقصدى البتة أن الاستماع إلى القرآن العظيم لا ثواب له ، ولا فضل فيه . كيف ، وقد جعل الله تعالى جزاءه رحمته التى وسعت كل شىء ، ﴿ **وإذا قُرِىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون** ﴾[4] ، وجعله تعالى مشهوداً تشهده ملائكة الرحمة المتعاقبة فى العباد ، ﴿ **وقرآن الفجر . إن قرآن الفجر كان مشهودا** ﴾[5] .

---

(٤) على أن الآية نزلت فى القراءة خلف الإمام كما حكى الإمام أحمد رحمه الله الإجماع على ذلك . والأدلة متوافرة على ذلك كقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنصتوا ... » الحديث .

(٥) وأحزننى أننى سمعت أحد الأحباب الطيبين يستدل بهذه الآية – حَسْب فهمه – على =

فالمقصد أن القضية قضية تصحيح وتضعيف ألفاظ لا معانٍ ، و « رحم الله امرءاً قال خيراً فغنم ، أو سكت فسلم » .

هذا ، وقد حرصت فى هذا الكتاب على الترضى عنْ أصحاب النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والترحم على تابعيهم بإحسان – فى أغلب المواضع – ، والدعاء لأئمة المسلمين ، وتوقيرهم بما يستحقون من الألفاظ الدالة على إمامتهم ومنزلتهم العلمية ، مع ترك الإغماض عما يقع فى كلام بعضهم على الأحاديث من السهو والخطأ اللذَيْن لا ينفك عنهما بشر ، بما يتبين لى أنه الحق والصواب إن شاء الله تعالى ، سائلا إياه أن يصلح النية ويجعله نصحاً لوجهه ، مجرداً من شهوة النفس وحظ الشيطان .

إنه على كل شىء قدير ، وبالإجابة جدير .

وكتبه : **محمد عمرو بن عبد اللطيف بن محمد** . تم الفراغ منها صبيحة يوم الجمعة الموافق الحادى عشر من رجب ١٤٠٩ هـ . ، والسابع عشر من فبراير ١٩٨٩ م .

= مشروعية التحلق بعد صلاة الفجر لقراءة القرآن فى جماعة . وهذا فهم غير صحيح ، بل ذهب الإمام مالك رحمه الله إلى أن التحلق المذكور من الأمور المحدثة . نعم ، ثبت ذلك عن بعض تابعى أهل العراق ، ولكن الحق أحق أن يتبع ، ومجموع الوارد عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم يأبى ذلك فى هذا الوقت خاصة ، فانظر رسالة « أخذ الجنة » (ص ٥٢:٥٧) .

الحديث الأول :

« **إذا جعلت إصبعيكِ فى أذنيكِ ، سمعتِ خرير الكوثر** » . موضوع . رواه الدارقطنى كما فى « الجامع الصغير » (٥٥٣) عن عائشة ، رضى الله عنها .
وما هو فى « سننه » المتبادرة لدى الإطلاق ، فلعله فى غيرها .

وقال الحافظ المناوى رحمه الله فى « الفيض » (٣٢٧/١) : « رمز لضعفه – يعنى السيوطى – ، ومن حكى أنه رمز لصحته أو حسنه فقد وهم . وبيَّن السخاوى وغيره أن فيه وقفاً وانقطاعاً ، لكن يعضده ما رواه الدارقطنى أيضا عن عائشة (يعنى مرفوعا) : « إن الله أعطانى نهراً فى الجنة لا يدخل أحد إصبعيه فى أذنيه إلا سمع خريره » قالت : فكيف ؟ قال : « أدخلى إصبعيك وسدى أذنيك تسمعى منهما خريره » اهـ. قلت : وأورده الشيخ الألبانى حفظه الله فى « ضعيف الجامع » (١٧٠/١) وقال : « موضوع » ، وأحال على كتاب « تذكرة الموضوعات » للشيخ الفتنى رحمه الله .

(**ورُوِى**) عن عائشة رضى الله عنها – موقوفاً – بسند ضعيف ومنقطع كما تقدمت الإشارة إلى ذلك عن الحافظ السخاوى رحمه الله . ففى « زهد هناد » (١٤١) و « تفسير الطبرى » (٢٠٧/٣٠) عن وكيع عن أبى جعفر الرازى عن ابن أبى نجيح عنها قالت : « من أحب أن يسمع خرير الكوثر ، فليجعل إصبعيه فى أُذُنيه » . ورواه الطبرى عن ثقتين عن أبى جعفر الرازى عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن رجل عنها بنحوه . وروى البيهقى فى « البعث » (١٣٠) من طريق يونس بن بكير عن عيسى بن عبد الله التميمى (هو أبو جعفر الرازى) عن ابن أبى نجيح قال – فى قوله : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ قال : « نهر فى الجنة . وقالت عائشة : هو نهر فى الجنة ، ليس أحد يدخل ... » الأثر . قلت : وإسناده ضعيف ، مداره على أبى جعفر الرازى ، قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٨٠١٩) : « صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة » . وأما الانقطاع ، فقال

الحافظ العلائى رحمه الله فى « جامع التحصيل » (٤٠٦) : « عبد الله بن أبى نجيح يسار المكى . ذكره ابن المدينى فيمن لم يلق أحداً من الصحابة رضى الله عنهم ... » قلت : فقول العلامة الألبانى حفظه الله فى « الصحيحة » (٢١٦) – فى حديث آخر يرويه ابن أبى نجيح عن عائشة — : « قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ولكنه منقطع بين ابن أبى نجيح – واسمه عبد الله – وعائشة ، فإنه لم يسمع منها كما قال أبو حاتم ، خلافاً لابن المدينى ، ووقع التصريح بسماعه منها فى « صحيح البخارى » فالله أعلم » اهـ. هو وَهَم منه عفا الله عنه ، فإن الكلام الذى ذكره يتعلق بمجاهد بن جبر رحمه الله – أحد شيوخ ابن أبى نجيح – لا به هو ، فانظر « الجرح والتعديل » (٣١٩/٨) و « جامع التحصيل » (٧٣٦) و « التهذيب » (٤٢/١٠–٤٣) يتبين لك صحة ما ذكرت ووالله الذى لا إله إلا هو ، ما أوردت هذا الحديث ، ولا جعلته أول حديث فى هذا الكتاب من أجل توهيم شيخنا الجليل ، وما كان هذا على بالى قطّ حين اخترت هذا الحديث ، ولكننى أثناء البحث عن قضية سماع ابن أبى نجيح من الصحابة تذكرت تعليقاً قديماً لى على نسختى من « الصحيحة » فرأيت من اللائق إيراده فى هذا المقام تنبيها للشيخ ونصيحة للقراء .

والمقصود أن رواية ابن أبى نجيح عن عائشة منقطعة – على ما فى رواية وكيع ويونس بن بكير – ، أما على رواية أبى النضر وشبابة – عند الطبرى – ففى الإسناد رجل مجهول العين لم يُسَمَّ . ولا مانع من أن يكون ابن أبى نجيح قد رواه تارة عن مجاهد عنه عن عائشة ، وتارة كان يرسله عنها لولا أن أبا جعفر الرازى ضعيف فى حديثه خلل واضطراب كثير ، فلعله هو الذى كان يضطرب فيه . والعلم عند الله تعالى .

وهذا الحديث – لنكارته – اضطر بعض العلماء إلى تأويله . قال العلامة ابن القيم رحمه الله فى « حادى الأرواح » (ص ١٤٨–١٤٩) : « وقالت عائشة : ... » فذكره ، قال : « وهذا معناه – والله أعلم – أن خرير ذلك النهر يشبه الخرير الذى يسمعه حين يدخل إصبعيه فى أذنيه » . وقال المناوى :

« قال ابن الأثير[٦] : معناه : من أحب أن يسمع خرير الكوثر أى نظيره أو ما يشبهه - لا أنه يسمعه بعينه - بل شبيه دويه بدوى ما يسمع إذا وضع إصبعيه فى أذنيه » اهـ. وقد صح عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم الكثير فى صفة الكوثر ، بدون هذه العبارة ، فالله أعلى وأعلم .

(٦) والذى وجدته فى « النهاية » (٢١/٢) لابن الأثير رحمه الله : « وفى حديث ابن عباس : « من أدخل أصبعيه فى أذنيه سمع خرير الكوثر » خرير الماء : صوته ، أراد مثل صوت خرير الكوثر » اهـ . فالله أعلم أين قاله باللفظ الذى ساقه المناوى ، ولم أجده أيضا من حديث ابن عباس .

الحديث الثانى :

« **إذا عسر على المرأة ولدها أخذ إناء نظيفا**[7] **يكتب فيه : ﴿ كأنهم يوم يرون ما يوعدون ﴾** إلى آخر الآية ، و : **﴿ كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ﴾** و : **﴿ لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ﴾** إلى آخر الآية ، **ثم يغسل ويسقى المرأة منه ، وينضح على بطنها وفرجها** » . ضعيف جداً أو موضوع . رواه ابن السنى فى « عمل اليوم والليلة » (٦١٩) من طريق عبد الله بن محمد بن المغيرة حدثنا سفيان الثورى عن ابن أبى ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا به . وابن المغيرة هذا واه ، اتُّهم . قال العقيلى : « وكان يخالف فى بعض حديثه ، ويحدث بما لا أصل له » . وقال النسائى : « روى عن الثورى ومالك بن مغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها » . وأورد له الحافظ الذهبى رحمه الله فى « الميزان » (٢/٤٨٧-٤٨٨) أحاديث ، وقال : « قلت : وهذه موضوعات » . وابن أبى ليلى هو محمد بن عبد الرحمن الكوفى القاضى ، قال الحافظ (٦٠٨١) : « صدوق سىء الحفظ جداً » . والحديث أورده الهندى رحمه الله فى « كنز العمال » (١٠/٦٤) من رواية ابن السنى بلفظ : « إذا عسر على المرأة ولادتها خذ إناء نظيفا فاكتب عليه ... » وفيه : « ثم يغسل وتسقى المرأة منه وينضح على بطنها وفى وجهها » . ولا يبعد أن يكون هذا هو لفظه الصحيح قبل أن تتناول الكتاب أيدى التحريف وقلة الدقة فى التحقيق ، ثم يدعى تخريج أحاديثه من لا ناقة له - فى هذا الشأن - ولا جمل ، ممعناً فى إيهام القراء أنه ملتزم أو متمكن - والله أعلم - إذ يكتب على طُرَّته : « حققه فلان بن فلان » ! ثم كأنه تدارك الأمر فقال فى طبعة أخرى : « خرج أحاديثه وعلق عليه » وحذف لفظة : « ابن » ، فالله المستعان . ولا أقول هذا مقراً على نفسى بالتحقيق الذى يدخل فيه النظر فى المخطوطات

(٧) فى النسخة المتداولة من « ابن السنى » : « أخذ إناء لطيفاً » . والظاهر أنه تحريف صوابه هذا ، أو : « أخِذ إناءٌ نظيف » . فالله أعلم .

والبراعة فى قراءتها وفك رموزها ، بل أشهد على نفسى أيضا بأننى لا باع لى فى هذا الأمر ، ولذلك لم يُسند إلَىَّ تحقيق كتاب مخطوط حتى هذه اللحظة . فمن كتب على طُرَّة كتاب : « آداب حملة القرآن » للإمام الآجرى رحمه الله — محولاً اسمه إلى : « أخلاق أهل القرآن » —: « حققه وخرج أحاديثه الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف » — وما حققته ولا رأيت مخطوطته قط بل نقلها غيرى — أقول : من كتب ذلك ، فقد غلط علَىَّ . وقد دعا ذلك البعض إلى اتهامى بالتصرف فى اسم الكتاب باعتبارى محققه ثم إن الناشر وصمنى بمشيخة لست لها بأهل دون استشارتى فى ذلك . وما أنا إلا عبد مذنب فقير إلى رحمة ربه الجليل ، وطالب علم لم يزل فى بداية الطريق . نعوذ بالله من انتحال المشيخة قبل الأوان ، ومن الاغترار بما وهبنا الرحمن تبارك وتعالى من بعض فهم لقواعد علم « مصطلح الحديث » وأحوال طائفة من رجال الحديث ومراتبه . وما هذا — وحده — علم الحديث بفنونه وتقاسيمه ، على قصور وقلة باع ، وجهل تام أحيانا فى بعض فروع العلم . ومن نظر بعين البصيرة علم أن الفضل لله تعالى وحده يسلبه متى شاء ، ويؤتيه من يشاء ﴿ **وفوق كل ذى علم عليم** ﴾ .

وبعد ، فقد (روى) هذا الحديث أيضا موقوفا على ابن عباس رضى الله عنهما من طريق أخرى عن الثورى ، وعن غيره عن ابن أبى ليلى بنحوه ، ففى « مصنف ابن أبى شيبة » (٧/٣٨٥) : « حدثنا على بن مسهر عن ابن أبى ليلى به ... » فذكره .

ولفظة : إذا عسر على المرأة ولدها فليكتب هاتين الآيتين والكلمات فى صحفة ثم تغسل فتُسقى منها : بسم الله لا إله إلا هو الحليم الكريم . سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم : ﴿ **كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها** ﴾ ، : ﴿ **كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار . بلاغ فهل يُهلك إلا القوم الفاسقون** ﴾ . وقال حمزة بن يوسف السهمى رحمه الله فى « تاريخ جرجان » (ص ٢٢٩) : « قرأت فى كتاب (الطب) لأبى يعقوب إسحاق بن إبراهيم البحرى : أعطانى أبو عمران إبراهيم

ابن هانىء كتاباً له (فى الأصل – محرفاً – كتاب الله) عن شجاع بن صبيح عن مصعب بن ماهان عن الثورى عن ابن أبى ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ... » فذكره بأخصر مما قبله ، وفيه : « قال سفيان : يكتب بعسل أو زعفران أو نحوهما ثم يغسله فتشربها المرأة » . ومدار الطريقين على ابن أبى ليلى ، وقد تقدم ذكره . وفى إسناد السهمى – سواه – : « مصعب بن ماهان » ، وهو مختلف فيه ، وقال الحافظ (٦٦٩٤) : « صدوق عابد كثير الخطأ » . والراوى عنه لم يذكر فيه السهمى (٣٦٧) جرحا ولا تعديلا . وكذلك أبو عمران إبراهيم ابن هانىء (١٣٩) على جلالة ترجمته عنده . فقوله فى هذا الإسناد : « عن الحكم عن مقسم » بدلاً من : « عن سعيد بن جبير » إن لم يكن من سوء حفظ ابن أبى ليلى واضطرابه ، فهو من قِبَل أحد هؤلاء . فالله أعلم .

ومع ضعف هذا الأثر ، فقد عمل به الإمام أحمد رحمه الله . قال الإمام ابن القيم رحمه الله فى « زاد المعاد » (١٨٠/٣) : « كتاب لعسر الولادة . قال الخلال : حدثنى عبد الله بن أحمد قال : رأيت أبى يكتب للمرأة إذا عسر عليها ولادتها فى جام[٨] أبيض أو شىء نظيف ، يكتب حديث ابن عباس رضى الله عنه ... » فذكره . وقال : « قال الخلال : أنبأنا أبو بكر المرُّوذى[٩] أن أبا عبد الله جاءه رجل فقال : يا أبا عبد الله تكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها منذ يومين ، فقال : قل له يجىء بجام واسع وزعفران . ورأيته يكتب لغير واحد ... » . قلت : وفى هذا دليل على أن الإمام أحمد رحمه الله كان يأخذ بالأحاديث والآثار الضعيفة إذا لم يجد فى الباب غيرها ، ولم يكن هناك ما يدفعها ، والله أعلم .

---

(٨) قال ابن منظور فى « لسان العرب » (٧٣١/١) : « والجام إناء من فضة ، عربى صحيح ... » .

(٩) فى الأصل : « المروزى » بالزاى . وهذا خطأ شائع فى هذه النسخة ، راج على محققى الكتاب أو لم يباليا به فى الطبعة التى حققاها (٣٥٧/٤) . والمروذى نسبة إلى « مرو الروذ » أما المروزى فنسبة إلى « مرو » ، وأبو بكر هذا يعد أجل أصحاب الإمام أحمد رحمهما الله .

فائدة : وقد روى ابن السنى (٦٢٠) – عقب حديث ابن عباس الذى تقدم الكلام عنه – حديثاً آخر مرفوعا بإسناد أتلف منه بكثير ، من طريق عبيد الله بن محمد بن خنيس (فى الأصل : عبد الله – مكبراً – وهو تحريف) حدثنى موسى ابن محمد بن عطاء حدثنا بقية بن الوليد حدثنى عيسى بن إبراهيم القرشى عن موسى بن أبى حبيب قال : « سمعت على بن الحسين يحدث عن أبيه عن أمه فاطمة رضى الله عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم – لما دنا ولادها – أمر أم سليم وزينب بنت جحش أن تأتيا فاطمة فتقرءا عندها آية الكرسى و : ﴿ **إن ربكم الله** ... ﴾ إلى آخر الآية ، وتعوذاها بالمعوذتين » . وهذا إسناد قد هُلهل[١٠] بالمرة ، وفيه الآتى :

١ – عبيد الله بن محمد بن خنيس ، وهو الدمياطى ، وقيل : الدمشقى . ترجمه ابن عساكر فى « تاريخه » (١٠/٧٣٢–٧٣٣) برواية جماعة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا .

٢ – وشيخه موسى بن محمد بن عطاء ، وهو البلقاوى الدمياطى المقدسى ، أحد التَّلفاء . قال العقيلى : « يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات » . وقال ابن حبان وغيره : « كان يضع الحديث » . وكذبه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان . فالظاهر أنه من وضعه .

٣ – وعيسى بن إبراهيم القرشى ، وهَّاه ابن معين وقال أبو حاتم والنسائى : « متروك » .

٤ – وشيخه موسى بن أبى حبيب ، وهو الحمصى . ضعفه أبو حاتم . وقال الذهبى فى « الميزان » (٤/٢٠٢) : « وخبره ساقط » . قلت : ومن قرائن تهافت هذا الحديث واختلاقه ، أن الزهراء رضى الله عنها ماتت بعد النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم بستة أشهر ، والحسين رضى الله عنه لم يزل غلاما صغيراً ، فمتى حدثته فاطمة بذلك عن جده المعصوم صلى الله عليه وعلى آله وسلم ؟ ! .

---

(١٠) هذه العبارة استخدمها الحافظ المناوى رحمه الله ، فى حديث آخر لا أذكره الآن .

وهذا الحافظ الطبرانى « رحمه الله » – على سعة روايته – لم يورد فى « معجمه الكبير » (٢٢/٤١٤–٤١٥) من رواية الحسين عنها إلا حديثين ، فى أحدهما الحكم عبد الله الأيلى ، وهو وضَّاع . وفى الآخر جماعة لم يعرفهم الهيثمى ، وفيه أيضا : جَنْدَل بن والق ، صدقه أبو حاتم ووثقه ابن حبان . أما مسلم فقال : متروك الحديث . وليَّنه البزار . والمتن الذى رواه ظاهر البطلان فى فضل أمير المؤمنين على رضى الله عنه[١١] . أما عامة ما أورده الطبرانى للزهراء رضى الله عنها فلا يكاد يسلم منها حديث ، إما وهاء فى الإسناد ، أو كونه من مسند غيرها لا من مسندها هى . أو مما حدثت به عائشة رضى الله عنها قبيل أو عقيب وفاته صلى الله عليه وعلى آله وسلم – من رواية مخصوصة بعينها – ، وهذا ما تبين لى من مجموع هذه الروايات : ﴿ **ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون** ﴾ .

---

(١١) وما شاع بين المسلمين فى تخصيص على بقولهم : « كرم الله وجهه » ، فمما لم أقف له على أصل ، ولا ثبوت عن أحد من السلف المتقدمين . وهؤلاء الرافضة أخزاهم الله ، لا يعجبهم من أهل السنة أن يقولوا : « رضى الله عنه » ولا « كرم الله وجهه » ، بل يصرون على تخصيصه وغيره من آل البيت بلفظة : « عليه السلام » ، كلمة حق أريد بها باطل !!

الحديث الثالث :

« **إذا كثرت ذنوب العبد ، ولم يكن له ما يكفرها من العمل ، ابتلاه الله عز وجل بالحَزَن ليكفرها عنه** » ضعيف . رواه الإمام أحمد (١٥٧/٦) – واللفظ له – والبزار (٣٢٦٠ – كشف الأستار) وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٨٩/٢) وعنه ابن رُشَيْد الفهرى فى « ملء العَيْبة » (٣٨٨/٣–٣٨٩) والخطيب (٨٨/٦) من طريق حسين بن على الجعفى عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن عائشة مرفوعا . وكذلك الديلمى كما فى « الفردوس » (١٣٣٢) ، قال الحافظ فى « تسديد القوس » – ونقله المحققان – : « أحمد وأبو الشيخ من رواية مجاهد عن عائشة » . وقال البزار : « لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا زائدة ، ولا عنه إلا حسين » اهـ. قلت : وهو إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح سوى ليث – وهو ابن أبى سليم الكوفى – ، فضعيف اختلط كما يأتى مفصلاً بإذن الله . وكلام الحافظ البزار رحمه الله ، إليه المنتهى فى الدقة ، فقد رُوِى الحديث عن ليث أيضا بإسناد ومتن سوى هذا .

وقال الحافظ المنذرى رحمه الله فى « الترغيب » (٥٣٧/٤) : « رواه أحمد ، ورواته ثقات إلا ليث بن أبى سليم » .

وذكره الحافظ الهيثمى رحمه الله فى « المجمع » فى موضعين ، فقال فى الأول (٢٩١/٢) : « رواه أحمد ، وفيه ليث بن أبى سليم وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » . وقال فى الثانى (١٩٢/١٠) : « رواه أحمد والبزار ، وإسناده حسن » . كذا قال .

وقال الحافظ العراقى رحمه الله – كما فى « تخريج الإحياء » (٣٣١٩) – : « تقدم أيضا فى « النكاح » ، وهو عند أحمد من حديث عائشة : « ابتلاه الله بالحزن » انتهى . قلت (القائل : الزبيدى) : ذكر هناك أن فيه ليث بن أبى سليم مختلف فيه ، ولفظ أحمد فى « المسند » ... ، حتى قال : « ولكن حسنه السيوطى

وكأنه رجح جانب التوثيق فيه ، والله أعلم » . قلت : كلا ، بل لعله ذهول أو غير ذلك ، فإن ليثاً عند الحافظ السيوطى رحمه الله من المقطوع بضعفهم ، بل حكم ببطلان بعض أحاديث له من جهة المتن كما يأتى فى الحديث التاسع عشر بإذن الله . والحديث فى « الجامع الصغير » (٨٣٨) مرموزاً له بالحُسن . قال المناوى (٤٣٤/١) – بعد حكاية كلام المنذرى والعراق والهيثمى – : « ... وقد رمز المصنف لحسنه » .

أما الإسناد الآخر الذى أشرنا إليه ، فهو ما رواه البيهقى فى « شعب الإيمان » (١٣٤/٣/٢/ ب) من طريق أحمد بن عمران الأخنسى قال : سمعت أبا بكر ابن عياش وعبد الرحمن المحاربى عن ليث عن الحكم بن عتيبة رفعه قال : « إذا كثرت ذنوب العبد ... » ، فذكره بنحو مما تقدم .

والأخنسى هذا واهٍ ، قال أبو زرعة : « كتبت عنه ببغداد ، وكان كوفياً ، وتركوه » . وقال البخارى والأزدى : « منكر الحديث » ، ومع ذلك وثقه ابن عدى وقال ابن حبان فى « ثقاته » : « مستقيم الحديث » . وقد توبع على روايته عن أبى بكر بن عياش وَحده – فيما أعلم – بلفظ يختلف عن هذا ، فعند عبد الله ابن الإمام أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ١٠) وعنه الخطيب (١١١/٧) عن بيان ابن الحكم حدثنا محمد بن حاتم أبو جعفر عن بشر بن الحارث[12] أنبأنا أبو بكر بن عياش عن ليث عن الحكم مرفوعا : « إذا قصر العبد فى العمل ، ابتلاه الله بالهمّ » . ورواه أيضا الديلمى كما فى « الفردوس » (١١٤٧) ، بلفظ : « بالحَزَن » . قال الحافظ فى « تسديد القوس » : « الحكم بن عمير » يعنى أن الحكم الذى أرسل هذا الحديث هو ابن عمير المجهول الذى لم تثبت صحبته من وجه يعتمد عليه ، وليس الحكم بن عتيبة الفقيه الكوفى المشهور ، ولا أدرى ما حجة الحافظ رحمه الله فى هذا الجَزْم ، وليث لم أجد له رواية لا عن هذا ولا عن ذاك – ، مع أن الأشبه أن يكون بلديه الحكم بن عتيبة – ، والحديث فى الحالين غير متصل ،

(١٢) ثم وجدته فى « الحلية » (٣٤٤/٨) عن بشر موقوفا عليه بلفظ : « إذا قل عمل العبد ابتلى بالهم » . وشيخ أبى نعيم فيه : أبو الحسن أحمد بن محمد بن مقسم وهو واه ليس بثقة .

أما رواية الأخنسي المتقدمة ، والتي تنص على أنه : «ابن عتيبة » ، فلا يؤبه لها . وله علة أخرى . ففي الإسناد أيضا : بيان بن الحكم ، ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » من رواية عبد الله عنه ، و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا . وقال الذهبي في « الميزان » (٣٥٦/١) : « لا يعرف » ، وذكر له هذا الحديث وقال : « معضل » .

ونخلص من ذلك إلى أن الإسناد إلى أبي بكر بن عياش والمحاربي عن ليث لم يثبت أصلاً ، وأن الصحيح عن ليث – على ضعفه – روايته عن مجاهد عن عائشة موصولاً باللفظ الأول . ومن أجل ذلك تركت إعلاله بابن عياش إذ لا مدخل له فيه. والأصل فيه القبول والتوثيق ما لم تثبت مخالفته للأثبات، و لم تثبت.
(ملحوظة) : ولا يُغتر برواية الخطيب للحديث ، بلفظ : « إذا كان للعبد ذنوب وخطايا و لم يكن له عمل صالح ، ابتلي بالغموم والأحزان ليكون كفارة لذنوبه » . ففي إسنادها – سوى ليث – : عمر بن مدرك الرازي وهو متروك كُذِّب ، فلعل هذه التزيدات منه ، والراوي عنه لم يذكر فيه الخطيب جرحا ولا تعديلا . وشيخه لم أهتد إليه .

(أما) الرواية الموقوفة ، فقد روى بعض الرافضة هذا الحديث عن الحكم ابن عتيبة، فألصقوه بجعفر الصادق رحمه الله، ففي «أمالي المفيد» (ص ٢٣،٢٤) من طريق الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إسماعيل بن إبراهيم ، عن الحكم بن عتيبة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « إن العبد إذا كثرت ذنوبه و لم يكن عنده ما يكفرها ، ابتلاه الله تعالى بالحزن فيكفر عنه ذنوبه » اهـ. وفي إسناده جماعة من الشيعة الذين لا يوثق بهم ، والذين لا يتبين صدقهم من كذبهم ، والذين قال فيهم الذهبي رحمه الله في « الميزان » (٥/١-٦) – لدى كلامه عن البدعة الصغرى والبدعة الكبرى – : « ... ثم بدعة كبرى ، كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة . وأيضا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً

صادقاً ولا مأمونا ، بل الكذب شعارهم ، والتقية والنفاق دثارهم ؛ فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا . فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضى الله عنه ، وتعرض لسبهم . والغالى فى زماننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة ، ويتبرأ من الشيخين أيضا ، فهذا ضالٌ معثر ... » . قلت : والذى وقفت على كلام فيه الآن منهم : « الحسين بن سعيد » . قال الحافظ فى « اللسان » (٢/٢٨٤) : « ذكره الطوسى والكشى فى الرواة عن على بن موسى الرضا وغيره ، له تصانيف . روى عنه الحسين بن الحسن بن أبان وأحمد بن محمد بن عيسى القُمِّى » . قلت : وإسماعيل بن إبراهيم – راويه عن الحكم – لم أدر من يكون ؟ وانظر ترجمة المفيد نفسه ، واسمه : « محمد بن محمد بن النعمان البغدادى » فى « السير » (١٧/٣٤٤–٣٤٥) و « اللسان » (٥/٣٦٨) . والله الهادى إلى سواء السبيل ، لا رب سواه . أقول : ومن أمارات كونه ملصقاً بجعفر بن محمد رحمهما الله ، أننى لم أجد للحكم رواية عنه فى ترجمة كل منهما من « تهذيب الكمال » مع أنه لا يحسنُ إغفال مثل ذلك ، فالله أعلى وأعلم .

استدراك :

وراوى الأثر عن الحسين بن سعيد : أحمد بن محمد بن عيسى القُمِّى وجدته بعدُ فى « اللسان » (١/٢٦٠) وقال : « .... شيخ الرافضة بقُم . له تصانيف شهيرة .. » .

وقد أسندوه أيضا إلى على رضى الله عنه بلفظ : « من قصر بالعمل ابتلى بالهم .. » . كما فى « النهج » وعزاه صاحب « مصادر نهج البلاغة وأسانيده » (٤/١١٣) إلى كتاب « غرر الحكم » (ص ٢٩٥) ، وهو كتاب محذوف الأسانيد ، لم أجد لمؤلفه ترجمة .

الحديث الرابع :

إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أُرِى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمال أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذى بلغ غيرهم فى طول العمر ، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر » .

ضعيف . رواه الإمام مالك رحمه الله فى « الموطأ » (٩٩/١) - (تنوير الحوالك للسيوطى) من رواية يحيى بن يحيى عن زياد بن عبد الرحمن عنه أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول : ... فذكره . وهذا إسناد ضعيف لعدم اتصاله ، عن رجل أبهمه الإمام مالك رحمه الله - مع إخباره بوثوقه به - على خلاف عند أهل العلم فى قبول المبهم بصيغة التعديل . فعلى القول بقبول ذلك منه - رحمه الله - فالإسناد مرسل إن كان شيخه هذا تابعياً ، وإلا فمعضل والعلم عند الله تعالى .

قال الحافظ السيوطى رحمه الله فى « التنوير » : « قال ابن عبد البر : هذا لا يعرف فى غير « الموطأ » لا مسنداً ولا مرسلاً . وهو أحد الأحاديث التى انفرد بها مالك . قلت : لكن له شواهد من حيث المعنى مرسلة ، فأخرج ابن أبى حاتم ... » فذكر ما سنورده ونجيب عنه بحول الله وقوته . وعن مالك رواه البيهقى فى « شعب الإيمان » كما فى « الدر المنثور » (٣٧١/٦) .

(ورُوى) معناه من حديث ابن عباس ، ومرسل مجاهد ، ومعضل على بن عروة الدمشقى - أحد الهلكى - ، ومن مقطوع مجاهد - ببعضه - حكاية عن بنى إسرائيل - دون أن يصرح برفعه - ، مرسلاً بباقيه كما يأتى .

(أما) حديث ابن عباس ، فقال الإمام البغوى رحمه الله فى « تفسيره » (٥١٢/٤) : « قال عطاء عن ابن عباس : ذكر لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجل من بنى إسرائيل حمل السلاح على عاتقه فى سبيل الله ألف شهر ، فعجب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لذلك ، وتمنى ذلك لأمته فقال :

يارب جعلت أمتى أقصر الأمم أعماراً وأقلها أعمالاً ، فأعطاه الله ليلة القدر ، فقال : ﴿ **ليلة القدر خير من ألف شهر** ﴾ التى حمل فيها الإسرائيلى السلاح فى سبيل الله ، ولأمتك إلى يوم القيامة » . هكذا علقه البغوى ، و لم يسق سنده به إلى عطاء . ففى القلب من ثبوته عنه ارتياب كبير ، بل أكاد أقطع بذلك . ولذلك لم يعرج عليه ابن عبد البر و ابن كثير والسيوطى رحمهم الله – إن كانوا وقفوا عليه – مع توافر الدواعى والهمم على إيراده موصولاً عن ابن عباس ، وإعطائه الأولوية على مرسل مجاهد وقوله .

(وأما) مرسل مجاهد ، فرواه ابن أبى حاتم فى « تفسيره » كما فى « تفسير الحافظ ابن كثير » رحمه الله (٥٣٠/٤) ، والبيهقى فى « سننه » (٣٠٦/٤) والواحدى فى « أسباب النزول » (ص ٣٣٩ – ٣٤٠) من طرق عن مسلم ابن خالد الزنجى عن ابن أبى نجيح عنه أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذكر رجلاً من بنى إسرائيل لبس السلاح فى سبيل الله ألف شهر . قال : فعجب المسلمون من ذلك . قال : فأنزل الله عز وجل : ﴿ **إنا أنزلناه فى ليلة القدر . وما أدراك ما ليلة القدر . ليلة القدر خير من ألف شهر** ﴾ التى لبس فيها ذلك الرجل السلاح فى سبيل الله ألف شهر » . قال البيهقى : « وهذا مرسل » اهـ. ولا يثبت إسناده إلى مجاهد أيضا ، فإن الزنجى ضعيف عند البيهقى نفسه والجمهور ، فقد قال البيهقى (٤٩٥/٢) – عقب حديث مرسل رواه – : « وقد رُوِى بإسناد موصول إلا أنه ضعيف » . ثم رواه من طريق الإمام أبى داود رحمه الله بسنده إلى مسلم بن خالد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعا ، وقال : « قال أبو داود : هذا الحديث ليس بالقوى ، مسلم بن خالد ضعيف » . قلت : ودلنى على رأى البيهقى فيه الإمام ابن التركمانى رحمه الله ، إذ قال تعليقا على حديث آخر رواه البيهقى (١٢٣/٨) – فى القسامة[١٣] – واحتج به للشافعية ساكتاً عنه : « قلت : فى إسناده لين ، كذا

(١٣) قال ابن الأثير فى « النهاية » (٦٢/٤) : « القسامة بالفتح : اليمين ، كالقسم . وحقيقتها =

فى « التمهيد » . وذلك أن الزنجى ضعيف . كذا قال البيهقى فى باب من زعم أن التراويح بالجماعة أفضل . وقال ابن المدينى : ليس بشىء . وقال أبو زرعة والبخارى : منكر الحديث ... » الخ . ومرسل مجاهد رواه أيضا ابن المنذر فى « تفسيره » كما فى « الدر المنثور » .

(وأما) معضل على بن عروة – وهو أوهاها جميعا إن لم يكن إسناد حديث البغوى إلى عطاء شراً منه – ، فقد رواه ابن أبى حاتم من طريق ابن وهب حدثنى مسلمة بن على عن على بن عروة قال : ذكر لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوماً أربعة من بنى إسرائيل عبدوا الله ثمانين عاماً لم يعصوه طرفة عين ، فذكر أيوب وزكريا وحزقيل بن العجوز ويوشع بن نون . قال : فعجب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من ذلك ، فأتاه جبريل فقال : يا محمد : عجبت أمتك من عبادة هؤلاء النفر ثمانين سنة لم يعصوه طرفة عين ، فقد أنزل الله خيراً من ذلك ، فقرأ عليه : ﴿ **إنا أنزلناه فى ليلة القدر . وما أدراك ما ليلة القدر . ليلة القدر خير من ألف شهر** ﴾ هذا أفضل مما عجبت أنت وأمتك . قال : « فَسُرَّ بذلك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والناس معه » . وفى هذا الإسناد مسلمة بن على ، وهو الخشنى الدمشقى البلاطى ، متروك كما فى « التقريب » (٦٦٦٢) ، وقال الحاكم : « روى عن الأوزاعى والزبيدى المناكير والموضوعات » . وحكم أبو حاتم الرازى على أحاديث رواها بالبطلان . وشيخه على بن عروة هو القرشى الدمشقى أيضا متروك مثله كما قال الحافظ (٤٧٧١) ورماه صالح بن محمد جزرة وابن حبان بالوضع . ومع ذلك فالإسناد أيضا معضل .

= أن يقسم من أولياء الدم خمسون نفراً على استحقاقهم دم صاحبهم ، إذا وجدوه قتيلا بين قوم ولم يعرف قاتله ، فإن لم يكونوا خمسين أقسم الموجودون خمسين يميناً ، ولا يكون فيهم صبى ، ولا امرأة ، ولا مجنون ، ولا عبد ، أو يقسم بها المتهمون على نفى القتل عنهم ، فإن حلف المدعون استحقوا الدية ، وإن حلف المتهمون لم تلزمهم الدية . وقد أقسم يقسم قسماً وقسامة إذا حلف ... » .

(وأما) موقوف مجاهد ، فرواه الطبرى (١٦٧/٣٠) عن شيخه محمد بن حميد الرازى عن حكام بن سَلْم عن المثنى بن الصَّباح عنه قال : « كان فى بنى إسرائيل رجل يقوم الليل حتى يصبح ، ثم يجاهد العدو بالنهار حتى يمسى ، ففعل ذلك ألف شهر ، فأنزل الله هذه الآية : ﴿ **ليلة القدر خير من ألف شهر** ﴾ قيام تلك الليلة خير من عمل ذلك الرجل » . نعم ، ذكر نزول الآية حكمه حكم المرفوع المرسل – ولابُدَّ – أما الحكاية عن بنى إسرائيل فلم يبين مجاهد عمن تلقاها ، ولاتحمل هذه الراوية على سابقتها المرسلة عنه لعدم الثبوت فى كُلٍ . ومع ذلك ، فإسناد هذه أوهى بكثير ، فلا يصلح شاهداً ولا مشهوداً له . ومحمد بن حميد الرازى – مع أنه معدود فى الحفاظ – لكنه متهم بالكذب وغيره من القبائح ، وقد وهاه جماعة وصرح أبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة – الرازيون – وصالح جزرة وابن خراش بتكذيبه ، وبيَّنَ بعضهم أنه كان يقلب الأحاديث عمداً ويأخذ أحاديث الكوفيين فيرويها عن الرازيين . نعم ، ولم يتبين أمره لابن معين فوثقه هو وغير واحد .

والمثنى بن الصباح – راويه عن مجاهد – هو اليمانى الأبناوى ، نزيل مكة . وهو واه ، اتفقوا على تضعيفه – بإستثناء رواية فيها نظر عن ابن معين – ، ووهاه الإمام أحمد ويحيى القطان والنسائىُ والساجى وابن الجنيد وابن عدى والدارقطنى .

(هذا) والصحيح فى تفسير الآية خلاف ذلك ، فقد قال الإمام الطبرى رحمه الله (١٦٧/٣٠–١٦٨) – بعد أن ذكر رواية أخرى أنكر من هذه تفسر نزول السورة بسبب يتعلق بملك بنى أمية ! – : « وأشبه الأقوال فى ذلك بظاهر التنزيل قول من قال : عمل فى ليلة القدر خير من عمل ألف شهر ليس فيها ليلة القدر . وأما الأقوال الأخرى فدعاوى معانٍ باطلة لا دلالة عليها من خبر ولا عقل ، ولا هى موجودة فى التنزيل » . قلت : وهذا الذى رجحه الطبرى مروى عن مجاهد وقتادة والإمام الشافعى وغيرهم . قال الحافظ ابن كثير رحمه الله (٥٣١/٤) : « وهذا القول بأنها أفضل من عبادة ألف شهر ليس فيها ليلة القدر

هو اختيار ابن جرير ، وهو الصواب لا ماعداه . وهو كقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « رباط ليلة فى سبيل الله ، خير من ألف ليلة فيما سواه من المنازل » . رواه أحمد . وكما جاء فى قاصد الجمعة بهيئة حسنة ونية صالحة أنه يكتب له عمل سنة أجر صيامها وقيامها إلى غير ذلك من المعانى المشابهة لذلك » ا.هـ. والله أعلم . قلت : يعنى بالثانى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من غسَّل واغتسل يوم الجمعة ثم بكَّر وابتكر ، ومشى ولم يركب ، ودنا واستمع ولم يلغُ ، كان له بكل خطوة يخطوها ، عمل سنة ، صيامها وقيامها » . وهو فى « صحيح الجامع » (٣٢٥/٥) بنحوه . أما الأول ، فلم أجده عند أحمد وكذا الترمذى والنسائى والحاكم إلا بلفظ : « رباط يوم ... خير من ألف يوم » . وإسناده حسن ، وقال الترمذى : « حسن صحيح غريب » ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى ، وضعفه الشيخ الألبانى فى تخريج « المشكاة » (٣٨٣١) مشيراً إلى جهالة أبى صالح مولى عثمان ، وليس هو كذلك ، فقد وثقه العجلى وابن حبان ، وصحح له المذكورون وقال العجلى : « روى عنه زهرة بن معبد والمصريون » فهو صدوق – على أقل حالاته – والله أعلم .

الحديث الخامس :

« اسم الله الذى إذا دعى به أجاب ، وإذا سئل به أعطى : دعوة يونس ابن متى » ضعيف . رواه الطبرى (٦٥/١٧) من طريق على بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب قال : سمعت سعد بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ... فذكره ، وفيه : « قال: فقلت: يا رسول الله ، هى ليونس بن متى خاصة أم لجماعة المسلمين ؟ قال : هى ليونس بن متى خاصة وللمؤمنين عامة إذا دعوا بها ، ألم تسمع قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **فنادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين . فاستجبنا له ونجيناه من الغم . وكذلك ننجى المؤمنين** ﴾ . فهو شرط الله لمن دعاه بها » اهـ. وهذا إسناد ضعيف لضعف ابن جدعان ، قال الحافظ (٤٧٣٤) : « ضعيف ، من الرابعة » . وله طريق أخرى ، لكنها واهية جداً ، عند الحاكم (٥٠٥/١-٥٠٦) من طريق أحمد بن عمرو بن بكر السكسكى (كذا) حدثنى أبى عن محمد بن يزيد (كذا) عن سعيد بن المسيب عن سعد بن مالك رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « هل أدلكم على اسم الله الأعظم الذى إذا دعى به أجاب ، وإذا سئل به أعطى ؟ الدعوة التى دعا بها يونس حيث ناداه فى الظلمات الثلاث : ﴿ **لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين** ﴾ . فقال رجل : يا رسول الله ، هل كانت ليونس خاصة أم للمؤمنين عامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ألا تسمع قول الله عز وجل : ﴿ **فنجيناه من الغم . وكذلك ننجى المؤمنين** ﴾ . وقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أيما مسلم دعا بها فى مرضه أربعين مرة فمات فى مرضه ذلك أعطى أجر شهيد، وإن برأ برأ وقد غفر له جميع ذنوبه » . وسكت عنه الحاكم والذهبى . وهذا إسناد واه جداً ، يشبه أن يكون موضوعاً . و : « أحمد بن عمرو بن بكر » كذا فى الكتاب ، وصوابه — إن شاء الله — : « إبراهيم بن عمرو بن بكر » ، فإنه هو المعروف بالرواية عن أبيه ، وبرواية محمد

ابن الحسن بن قتيبة العسقلانى عنه – وهو راوية عنه عند الحاكم – ، ولم أقف لإبراهيم على أخٍ اسمه : « أحمد » ، بعد جهد .

وإبراهيم ، قال ابن حبان فى « المجروحين » (١/١١٢) : « يروى عن أبيه الأشياء الموضوعة التى لا تعرف من حديث أبيه ، وأبوه أيضا لا شىء فى الحديث ، فلست أدرى أهو الجانى على أبيه أو أبوه الذى كان يخصه بهذه الموضوعات ... » الخ . وقال الدارقطنى فى « الضعفاء » (١٩) : « رَمْلى ، متروك » . وأبوه ، قال الذهبى فى « الميزان » (٣/٢٤٧) : « واه . قال ابن عدى : له أحاديث مناكير عن الثقات ... » حتى قال : « أحاديثه شبه موضوعة » . وقال الحافظ (٤٩٩٣) : « متروك » . وشيخه ، صواب اسمه : « محمد بن زيد » لا : « ابن يزيد » ، وهو ابن المهاجر بن قنفذ ، فإنه هو الذى يروى عنه عمرو بن بكر كما فى « التهذيب » (٨/٨) ، ويروى هو عن سعيد ابن المسيب . وهو ثقة . وهذه قرينة أخرى على وقوع التحريف فى هذا الإسناد ، ولاح لى الآن – أثناء تبييض الكتاب للمرة الثانية – أن ذاك الهالك أو أباه ، أراد أحدهما أن يقول : « عن على بن زيد » ، فلم يقوَ !! .

وقد زاد على رواية على بن زيد زيادة عليها لوائح الكذب ، فالله أعلم .

(ورُوِى) الحديث عن الحسن البصرى رحمه الله – مقطوعاً – بإسناد واه جداً أيضاً . قال ابن أبى حاتم رحمهما الله : « حدثنا أبى حدثنا أحمد بن أبى سريج حدثنا داود بن المحبر بن قحذم المقدسى » . كذا فى « ابن كثير » (٣/١٩٣)[١٤] عن كثير بن معبد قال : « سألت الحسن فقلت : يا أبا سعيد : اسم الله الأعظم الذى إذا دعى به أجاب ، وإذا سئل به أعطى ؟ قال ابن أخى ، أما تقرأ القرآن ، قول الله تعالى : ﴿ **وذا النون إذ ذهب مغاضباً** – إلى قوله – **وكذلك ننجى المؤمنين** ﴾ . ابن أخى ، هذا اسم الله الأعظم ، الذى إذا دعى به أجاب ، وإذا سئل به أعطى » . وداود بن المحبر كذاب ، كذبه الإمام أحمد وغيره ، واتهمه الدارقطنى بأنه سرق كتاب « العقل » من ميسرة بن عبد ربه

(١٤) جاء فيه : « ابن أبى شريح » و : « ابن محذم » ، وجاء فى طبعة دار الشعب (٥/٣٦٤) على الصواب .

الفارسى – الوضَّاع – ، وركب له أسانيد لنفسه . وقال الحافظ (١٨١١) ، « متروك ، وأكثر كتاب « العقل » الذى صنفه موضوعات » . قلت : ونسبته فى هذا الإسناد : « مقدسياً » لا أدرى ما وجهها ، فإنه ثقفى بكراوى بصرى ، ثم بغدادى . وأما شيخه – كثير بن معبد – ، فهو القيسى . قال الذهبى (٤١٠/٣) : « لا يكاد يُعرف . ضعفه الأزدى » . وأقره الحافظ فى « اللسان » (٤٨٤/٤) وزاد : « وقال : لا أعلم له حديثا مسنداً » . قلت : وأعضل أمره على محققى « تفسير ابن كثير » « ط . دار الشعب » ، فقالوا : « كذا ولم نجده (!!) . ولعله كثير بن سعيد ، المترجم فى « الجرح » لابن أبى حاتم : (١٥٢/٢/٣) (!!) . وكثير هذا ، هو ابن سعد بن رومان ، و : « ابن سعيد » تحريف كما نبه المعلق على « ثقات ابن حبان » (٣٥٠/٧) . وقد اتفق البخارى وابن أبى حاتم وابن حبان على أنه يروى عن أبيه عن ابن عمر ، وعنه محمد بن مطرف ، ولم يزيدوا .

(تنبيه) : وقد أورد الإمام السيوطى رحمه الله الحديثين والأثر فى رسالته : « الدر المنظم فى الاسم الأعظم » من كتابه « الحاوى فى الفتاوى » (٣٩٧/١) – مع حديث عزاه للنسائىّ والحاكم عن فضالة بن عبيد رضى الله عنه مرفوعا : « دعوة ذى النون فى بطن الحوت ﴿ **لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين** ﴾ ، لم يدع بها رجل مسلم قط إلا استجاب الله له » – مستدلاً بها لمن ذهب إلى أن دعوة ذى النون هى اسم الله الأعظم . وقد علمت ما فى الحديثين – أو قل : الطريقين – والأثر من المطعن . أما ما عزاه لفضالة بن عبيد ، فلم أجده عند النسائىّ فى : « عمل اليوم والليلة » والحاكم – ولا عند غيرهما – إلا من حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه . ثم وجدت الحافظ المنذرى رحمه الله – بمحض القدر – يورد فى « الترغيب » (٨٣٠/٢–٨٣١) حديث فضالة بن عبيد رضى الله عنه ، قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قاعد إذ جاء رجل فصلى ، فقال : اللهم اغفر لى وارحمنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : عجلت أيها المصلى ، إذا صليت فقعدت

فاحمد الله بما هو أهله وَصلِّ عَلَيَّ ثم ادعه ، قال : ثم صلى رجل آخر بعد ذلك فحمد الله ، وصلى على النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال له النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : أيها المصلى ، ادعُ تُجَبْ » . ثم أورد عقبه (٨٣١/٢) حديث سعد رضى الله عنه مرفوعا : « دعوة ذى النون إذ دعاه وهو فى بطن الحوت : لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين ، فإنه لم يدع بها رجل مسلم فى شيء قط إلا استجاب الله له » . وعزاه للترمذى ، قال : « واللفظ له » والنسائى والحاكم ، وقال : « صحيح الإسناد » ، فسبق إلى قلبى أن هذا منشأ وهم السيوطى عفا الله عنه ، إما انتقال بصر ، أو وهم فى العزو بسبب الاعتماد على الذاكرة ، فالله أعلم .

ثم إن دلالة حديث سعد – باللفظة الصحيحة لا المنكرة – ليست قطعية ، إذ يفهم من الحديث أن الدعاء بهذه الدعوة مستجاب ، ولا يلزم – بالضرورة – أن تكون متضمنة للاسم الأعظم ، فقد يكون هناك سبب آخر سوى هذا ، نظير قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم – فيما فى « صحيح البخارى » و « السنن » وغيرها عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه : « من تعارَّ من الليل ، فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فدعا استجيب له ، فإن هو عزم ، ثم قال : رب اغفر لي ، غفر له . أو قال : فقام فتوضأ وصلى ، قبلت صلاته » لفظ البيهقى . وقول أبى نعيم فى « الحلية » (١٥٩/٥) : « صحيح متفق عليه من حديث عمير بن هانىء والأوزاعى » إن كان يقصد الاتفاق الاصطلاحى ، فهو وهم ، لأنه من أفراد البخارى . والله أعلم . فالمقصد – كما يقول كثيراً صاحب القلم السيال والسحر الحلال ، الإمام ابن قيم الجوزية روَّح الله روحه – أن حديث سعد – من طريقيه الضعيفين – : « صريح غير صحيح » ، وباللفظة الثابتة من مجموع الطرق : « صحيح غير صريح » . والعلم عند الله تعالى .

وكنت سأورد حديثاً صحيحاً يرويه أبو أمامة الباهلى رضى الله عنه استدل

أحد رواته به على أن الاسم الأعظم هو : « الحى القيوم » ، ولكن استوقفنى كلام متين جداً للإمام الطحاوى رحمه الله فى « مشكل الآثار » – بخصوص اختلاف الأحاديث فى تعيين الاسم الأعظم . ولما كان ما أسطره الآن لا يتعلق بتقرير حكم ولا تصحيح معنى ، فلا جناح عَلَىَّ فى الاكتفاء بهذه الإشارة إن شاء الله تعالى ، وهو سبحانه المستعان .

الحديث السادس :

« أفضل الحسنات ، تكرمة الجلساء » .

ضعيف جداً ، أو موضوع . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٢٨٥) ، قال : « أخبرنا أحمد بن منصور التستري ، أنبا القاضي أبو بكر محمد ابن يحيى بن إسماعيل الضبعي الأهوازي ، ثنا الحسن بن زياد أبو عبد الله الكوفي ، ثنا ابن أبي بشر حدثني وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ... » ، فذكره مرفوعا . ولم أقف على من يُدعى : « أحمد بن منصور التستري » ، فالظاهر أنه محرف من : « محمد بن منصور ... » ، أحد شيوخ القضاعي الكذابين كما قدمنا في « تبييض الصحيفة » (٢٧،٥) . والرجلان فوقه لم أقف لهما على ترجمة ، وابن أبي بشر - الراوي عن وكيع - لم يتبين لي من هو ؟ ولم أجهد نفسي في تعيينه إذ لا جدوى من وراء ذلك في وجود الكذاب المذكور . وقد عهدنا عليه الرواية عن المجهولين - كما في الحديثين المشار إليهما آنفا - ، فلعل هؤلاء أيضا من مخيلته ، عامله الله تعالى بما يستحق . وقد قال الشيخ حمدي السلفي حفظه الله في تحقيق « مسند الشهاب » - تعليقا على هذا الحديث - : « الحسن بن زياد اللؤلئي كذبه غير واحد ، فالحديث موضوع » اهـ. كذا قال - عفا الله عنه - ظناً منه أن الحسن بن زياد الكوفي الذي في هذا الإسناد ، هو اللؤلئي صاحب الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، وليس به لأمرين :

الأول : أن اللؤلئي كنيته أبو علي ، كما قال الخطيب رحمه الله في « تاريخ بغداد » (٣١٤/٧) . وهذا كنيته أبو عبد الله ، كما في الإسناد .

الثاني : أن اللؤلئي متقدم بطبقتين عن هذا ، فإنه من أقران وكيع . وهذا يروي عن رجل عن وكيع . ومن غير الممكن للحافظ القضاعي رحمه الله ، المتوفى (٤٥٤ هـ) أن يكون بينه وبين الحسن بن زياد اللؤلئي ، المتوفى (٢٠٤) رجلان فقط . وهذا بَيِّن جداً لا خفاء فيه . والحديث في « الجامع الصغير » (١٢٤٩) مرموزاً لضعفه ، وقد أطال الحافظ المناوي عفا الله عنه في شرحه جداً في

« الفيض » (٣٢/٢) ، ثم لم يتكلم على إسناده بشيء ! أما الشيخ الألباني حفظه الله ، فقطع بوضعه في « ضعيف الجامع » (٣١٤/١) ، وأحال على « الضعيفة » (٢٨٣٤) .

ـ(ورُوِى) موقوفا على ابنْ عباس رضى الله عنهما بإسناد واه عند أبي سعد السمعاني رحمه الله في « أدب الإملاء والاستملاء » (ص ١٢٦) من طريق الحافظ ابن حبان رحمه الله عن عمر بن محمد الهمداني عن محمد بن سهل بن عسكر وسعيد بن كثير بن عفير ثنا الفضل بن المختار (في الأصل : المفضل ، وهو خطأ) عن أبي جَمْرة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « إن منْ أفضل الحسنات ، تكرمة الجلساء » .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، الفضل بن المختار هو البصرى ، نزيل مصر . قال ابن أبي حاتم في « الجرح » (٦٩/٧) : « سألت أبي عنه ، فقال : هو مجهول ، وأحاديثه منكرة ، يحدث بالبواطيل » . وقال العقيلي في « الضعفاء الكبير » (٤٤٩/٣) والأزدى : « منكر الحديث » زاد الآخر : « جداً » . وقال ابن عدى في « الكامل » (٢٠٤٢/٦) : « وعامته — يعنى عامة حديثه — مما لا يتابع عليه إما إسناداً ، وإما متناً » . وساق له الذهبي في « الميزان » (٣٥٨/٣-٣٥٩) أربعة أحاديث ، قال عقبها : « فهذه أباطيل وعجائب » . وختم ترجمته بخامس قال عقبه : « وهذا يشبه أن يكون موضوعا . والله أعلم » اهـ. قلت : فلعل هذا أيضا موضوع على ابن عباس . والله أعلى وأعلم .

الحديث السابع :

« اللهم إنى ضعيف ، فقو فى رضاك ضعفى ، وخذ إلى الخير بناصيتى ، واجعل الإسلام منتهى رضائى، اللهم إنى ضعيف فقونى ، وذليل فأعزنى ، وفقير فارزقنى » ضعيف جداً أو موضوع .

رواه ابن أبى شيبة (١٠/٢٦٨) وعنه الحاكم (١/٥٢٧) – باختصار بعض من أوله – من طريق محمد بن فضيل عن العلاء بن المسيب عن أبى داود الأودى عن بريدة رضى الله عنه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ألا أعلمك كلمات من أراد الله به خيراً علمه إياهن ثم لم ينسه إياهن أبداً ؟ قال : قل .... » ، فذكره .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » . فتعقبه الذهبى بقوله : « قلت : أبو داود الأعمى متروك الحديث » . ورواه أيضا الطبرانى فى « الأوسط » قال الهيثمى (١٠/١٨٢) : « وفيه أبو داود الأعمى ، وهو ضعيف جداً » . وأورد بعضه السيوطى فى « الجامع » (٦١٣٧) معزواً للحاكم عن بريدة . وقال فى « ضعيف الجامع » (٤/١٢٣) : « موضوع » . قلت : والعجب من قول الحاكم – عفا الله عنه – « صحيح الإسناد » مع أنه هو القائل فى أبى داود هذا : « روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة » ! كما قدمنا فى « التبييض » (٣٩) . وقد رواه أبو داود هذا على لون آخر ، فعند الطبرانى فى « الكبير » من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : « لقينى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : ألا أعلمك كلمات من أراد الله به خيراً علمه إياهن ؟ قلت : بلى يا رسول الله . قال : قل : اللهم إنى ضعيف ، فقو فى رضاك ضعفى ، وإنى ذليل فأعزنى ، وإنى فقير فأغننى » . قال الهيثمى (١٠/١٧٩) : « وفيه أبو داود الأعمى ، وهو متروك » اهـ. قلت : ولا أدرى إن كان قد رواه عن ابن عمرو رأساً أم بواسطة ، ولا إن كان فى الطريق إليه ضعف ، أم السند ثابت

إليه ، فإن أحاديث : « ابن عمرو » من « المعجم الكبير » وقعت فى أحد الأجزاء المفقودة ، والله المستعان .

وأورد السيوطى الحديث بتمامه فى « الجامع » (٢٨٨٢) معزواً للطبرانى عن ابن عمرو ، وأبى يعلى والحاكم عن بريدة . وفى « ضعيف الجامع » (٢٤٧/٢) – أيضا – : « موضوع » . وفى « تخريج الإحياء » (٩٩٥) : « ... وقال العراقى : رواه الحاكم من حديث بريدة ، وقال : صحيح الإسناد » اهـ. قلت (القائل : الزبيدى) : وكذلك رواه أبو يعلى . ورواه الطبرانى فى « الكبير » من حديث عبد الله بن عمرو ، وفى الإسناد أبو داود الأعمى ، وهو متروك ... » . قلت : ومما يؤخذ على الإمام العراقى روَّح الله روحه – وكذلك غيره – أنه يحكى تصحيح الحاكم للحديث الواهى الإسناد ، ولا يتعقبه ، ويكون الإمام الكبير الحافظ الذهبى رحمه الله قد تعقبه وبيَّن شدة ضعفه . والمعتمد عند أهل التحقيق ألا يؤخذ تصحيح الحاكم للأحاديث أمراً مسلماً به ، بل ينبغى أن يقابل قوله بما حكم عليه الذهبى – فى « تلخيص المستدرك » – ، فمن بعده من أهل الشأن من إقرار لهذا التصحيح أو تعقب . كذلك القول بتحسين ما سكت عنه – احتياطا – متعَقَّب ، بل يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله كما حكاه العراقى نفسه – رحمه الله – عن ابن جماعة رحمه الله . انظر « الباعث الحثيث » للعلامة أحمد شاكر رحمه الله (ص ٢٦–٢٧ .ط . دار الكتب العلمية) .

(هذا) والحديث مروى مقطوعاً على الحكم بن عتيبة الفقيه الكوفى رحمه الله ، بإسناد واه أيضا عند عبد الرزاق (١٩٦٥١) عن معمر فى « جامعه » عن أبان – وهو ابن أبى عياش – عنه أنه كان يقول : « ثلاث من يرد الله به الخير يحفظهن ، ثم لا ينسيهن : اللهم إنى ضعيف فقوِّ فى رضاك ضعفى ، وخذ إلى الخير بناصيتى ، واجعل الإسلام منتهى رضائى » . وأبان متروك الحديث ، وكان الإمام شعبة بن الحجاج رحمه الله يكذبه ويقول : « لأن أزنى أحبُّ إلىَّ من أن أروى عن أبان بن أبى عياش » . وفى رواية : « لأن أشرب من بول حمارٍ حتى أروى ، أحب إلىَّ من أن أقول : حدثنى أبان بن أبى عياش » هذا ، وكنت

قد وقفت بعد كتابة ما تقدم على حديث بريدة عند الإمام الطحاوى رحمه الله فى « مشكل الآثار » (١/٦٤-٦٥) من طريقين عن مندل بن على (وهو العنزى ، أحد الضعفاء) عن العلاء بن المسيب به ، وبوب عليه : (باب بيان مشكل ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : اللهم قوِّ فى طاعتك[١٥] ضعفى) . ثم قال عقبه : « فتأملنا هذين الحديثين عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فوجدنا الضعف لا يكون قوة أبداً ، ووجدنا القوة لا تكون ضعفاً أبداً ، لأن كل واحد منهما ضد الآخر ، ولا يكون الشىء ضداً لنفسه أبداً ، إنما يكون ضداً لغيره ، وكان الضعف والقوة لا يقومان بأنفسهما ، إنما يكونان حالين عن أبدان الحيوان من بنى آدم ومن سواهم ، فيعود ما يحل فيه الضعف منهما الضعيف ، وما يحل فيه القوة منهما قوياً ، (فعقلنا) بذلك أن دعاءه صلى الله عليه وعلى آله وسلم عز وجل (كذا) أن يجعل ضعفه قوة ، إنما مراده فيه (كذا) - والله أعلم - أن يجعل ما فيه الضعف منه وهو بدنه - قوياً ، فهذا أحسن ما وجدنا فى تأويل هذا الحديث ، والله نسأله التوفيق » اهـ. قلت : ثبِّت العرش - يا فقيه مصر ومفخرتها - ثم انقش ، فإن حال أبى داود نفيع الأعمى لا يخفى على العميان ! فضلاً عن إمام بصير بالأسانيد والرجال مثلك . وإذ لم يثبت الحديث ، بل لم يكن ضعفه محتملاً - على مذهب الآخذين به فى الفضائل - ، فما كان من داع إلى إيراده فى هذا الكتاب أصلاً ، فضلاً عن تأويل مُشكله إلا من باب الجواب عنه على افتراض ثبوته - دفعاً لاستشكال من توهم صحته - وما أظن أحداً من أهل العلم قال بصحته - من السابقين للإمام الطحاوى عفا الله عنه - وهنا نُكتة ، فإن الحاكم ولد فى السنة التى توفى فيها الطحاوى (٣٢١) رحمة الله عليهما وعلى أئمة الهدى ومصابيح العلم . فلا تعلق بتصحيح الحاكم أصلاً . ثم إن الإمام محمد بن إدريس الشافعى القرشى رحمه الله ، قد أنكر هذا الدعاء أصلاً - وهو من هو فى بزِّه أئمة اللغة فى زمانه حتى عدُّوا كلامه لغة فى نفسه رحمه الله - ، فقد روى البيهقى فى « مناقب

(١٥) كذا ، وفى الروايتين اللتين أوردهما - على الجادة - : « اللهم قوِّ فى رضاك ضعفى » .

الشافعى » (٢/١١٦-١١٧) عن الربيع بن سليمان قال : دخلت على الشافعى يوماً ، وهو عليل ، فقلت : كيف أصبحت يا أبا عبد الله ؟ قال : أصبحت والله ضعيفا . قال : فقلت : قوى الله ضعفك ، فقال : ويحك يا ربيع ، إن قوى الضعف منى قتلنى . فقلت : والله - جعلت فداك - ماأردت إلا الخير ، فكيف أقول ؟ قال : قل : قوى الله قوتك ، وأضعف ضعفك ... »[١٦] . فهذا الذى ينبغى اعتماده والركون إليه ، فالعجب ممن يواجه بسقوط هذا الدعاء من جهة إسناده ومتنه ، فيصر عليه تعللاً برأى أحد الدكاترة الأفاضل - ممن نظنهم من الصداعين بالحق ولا نزكى على الله أحداً - ، وهذا التعلل من الآفات المستشرية فى الساحة ، نسأل الله تعالى تخليصنا منها ومن غيرها . إنه سميع قريب . هذا ، وهناك عشرات من الأدعية الجامعة الثابتة عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والذين اتبعوهم بإحسان رضوان الله عليهم جميعاً ، تغنى عن التشبث بمثل هذا ، فنسأله تعالى أن ييسر للمسلمين من يذللها لهم . آمين .

استدراك :

ثم وجدت للحديث طريقيين واهيين جداً ، أحدهما عند ابن الأعرابى فى «معجمه» (١٠٦١) عن ابن عمر . وفيه غسان بن مالك ، تناوله أبو حاتم ، عن عنبسة بن عبد الرحمن - متروك رمى بالكذب والوضع - عن محمد بن رستم الثقفى لم أجد له ترجمة ولا ذكر - عنه . وفى المتن زيادة.

والثانية : ذكرها محقق « المعجم » من رواية ابن شاهين فى «الأفراد» (٥/٢١/ ب) من حديث عائشة، وقال ابن شاهين: «هذا حديث غريب فرد من حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه (يعنى عن القاسم عنها)، لا أعلم حدث به إلا القُدامى».اهـ. قلت : هو عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى أحد الهلكى ، كان يعمد إلى أحاديث الضعفاء عن الزهرى فيجعلها عن مالك. وقال الحاكم و النقاش: «روى عن مالك أحاديث موضوعة». قلت: وروايته هذا المتن بإسناد صحيح كالشمس من أكبر الأدلة على اتهامه.

(١٦) وهو فى « آداب الشافعى ومناقبه » (ص ٢٧٤) لابن أبى حاتم مفرقا على طريقين بنحوه . ورواه أبو نعيم فى « الحلية » (٩/١٢٠) من طريقين عن الربيع بمعناه . وانظر حاشية كتاب ابن أبى حاتم ، فقد ذهب ابن الجوزى إلى أن الإمام الشافعى أخذ بظاهر اللفظ وأن الربيع تجوز والشافعى قصد الحقيقة ، وأراد مباسطة الربيع ، وإن كان دعاؤه صحيحاً .

الحديث الثامن :

« اللهم هذه قسمتى فيما أملك ، فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك » ضعيف ، مُعَلٌّ بالإرسال .

رواه الإمام أحمد (١٤٤/٦) وأبو داود (٤٩٢/١) والترمذى (٣٠٤/٢) والنسائىّ (٦٣/٧-٦٤) والدارمى (٤٠٤/٢) وابن ماجه (١٩٧١) وابن أبى شيبة (٣٨٦/٤-٣٨٧) وابن حبان (١٣٠٥- موارد) والحاكم (١٨٧/٢) والبيهقى (٢٩٨/٧) والخطيب فى « الموضح » (١٠٧/٢) من طرق كثيرة عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبى قلابة عن عبد الله بن يزيد - رضيع عائشة - عنها رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ، ثم يقول : .... » الحديث . قال أبو داود : « يعنى القلب » . وهذه رواية عفان عند الإمام أحمد ، وبشر بن السرى عند الترمذى كلاهما عن حماد . ورواية يزيد بن هارون عند أحمد والنسائىّ وابن ماجه وابن أبى شيبة وابن حبان : « اللهم هذا فعلى » - وهى مرجوحة بلا شك - ، ولفظ غير هؤلاء : « اللهم هذا قسمى » . وهذا إسناده رجاله كلهم ثقات لكنه مُعَلّ ، ومع ذلك جرى على ظاهره ابن حبان والحاكم فصححاه . وغفل محققا[١٧] « زاد المعاد » (١٥١/١) فقالا : « ... وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبى ، وهو كما قالا » إذ كان يلزمهما عرض هذا الحديث على كتب « العلل » للتوثق من وجود الشرطين الرابع والخامس من شروط صحة الحديث ، ألا وهما : « السلامة من الشذوذ فى السند والمتن ، والسلامة من العلة القادحة فى السند والمتن » . وهما يستفيدان كثيراً من جهد الشيخ ناصر حفظه الله - فى « الزاد » وغيره - ، دون أن ينسباه إليه ، فيشاء العلى القدير أن يتخليا عن ذلك فى هذا الحديث المعلول خاصّة .

---

(١٧) لم أكن قد تعرضت لهما - قبل التبييض النهائىّ للكتاب - ، ولكننى استخرت الله عز وجل على حذف أو زيادة ما يوفقنى جل وعلا لحذفه أو زيادته ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

فيقعان فيما وقعا فيه . والحديث قد أعله جمع من الأئمة الحذاق كالترمذى والنسائى - فلم يحكيا كلامهما أو ينشطا للتحقق من هذا الإعلال - وأبو زرعة وابن أبى حاتم ، وغيرهم كثيرون[١٨] . وخلاصة الأمر أن ثلاثة من الحفاظ الأثبات قد روَوْه عن أيوب عن أبى قلابة عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرسلاً - بإسقاط عبد الله بن يزيد وعائشة خلافا لحماد بن سلمة - ، هم : حماد بن زيد ، وإسماعيل بن علية ، و عبد الوهاب الثقفى كما بينت بالتفصيل فى « تخريج الحقوق » للشيخ ابن عثيمين حفظه الله (٢٠) ، وذكرت هناك ما يُغنى ، والله المستعان .

وقد أوردت هذا الحديث ههنا - بهذا الاختصار فى تخريجه - لأنه (رُوِى) معناه عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ففى « تفسير الطبرى » (٢٠٢/٥) من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : « ذُكِر لنا أن عمر ابن الخطاب كان يقول : اللهم أما قلبى فلا أملك ، وأما سوى ذلك ، فأرجو أن أعدِل » . وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه بين قتادة وعمر ، بل هو فى الغالب معضلٌ ، فإن الغالب فيما يرويه قتادة بإسناده إلى عمر أن يكون بينهما فيه رجلان - أو أكثر - لا سيما والرجل إليه المنتهى فى الحفظ والإتقان ، فلو كان بينهما واحد - كأنس رضى الله عنه أو غيره - لصاح به قتادة إن شاء الله تعالى . والأثر لم أقف له على طريق سوى هذه ، فالله أعلم .

---

(١٨) وقال الحافظ ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى « شرح علل الترمذى » (ص ٣١١) « وقد قال أحمد فى حديث أسنده حماد بن سلمة : أى شىء ينفع وغيره يرسله » كما نقله عنه الشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله فى مقدمة « الإلزامات والتتبع » للدارقطنى (ص ١٣) . وانظر بحثه حول : « زيادة الثقة » فيها ، فإنه نفيس جداً . وهذا النص عن الإمام أحمد لم أجده فى « علله » من رواية عبد الله ولا المروذى ، فلا أدرى أيقصد هذا الحديث أم غيره .

الحديث التاسع :

« اللهم لا تقتلنا بغضبك ، ولا تهلكنا بعذابك ، وعافنا قبل ذلك » (دعاء عند سماع الرعد والصواعق) . ضعيف . رواه الإمام أحمد (٢/١٠٠-١٠١) والبخاري في « الأدب المفرد » (٧٢١) - بلفظ : « اللهم لا تقتلنا بصعقك ... » - وابن أبي شيبة (٢١٦/١٠) والترمذي (١٦٦/٥) والنسائي في « اليوم والليلة » (٩٣٤) والدولابي في « الكنى والأسماء » (١١٧/٢) وابن السني (٣٠٤) والطبراني في « الكبير » (٣١٨/١٢) و « الدعاء » (٩٨١) من طرق عن عبد الواحد بن زياد عن الحجاج بن أرطاة عن أبي مطر عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا سمع الرعد والصواعق قال :« ... » فذكره .

ورواه النسائي (٩٣٣) والحاكم (٢٨٦/٤) - من طريقين عن عبد الواحد به - بإسقاط الحجاج بينه وبين أبي مطر ، والصحيح : عن عبد الواحد عن حجاج عنه كما في « التهذيب » (٢٣٨/١٢) . ولفظ النسائي في الموضع المذكور أولاً : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا سمع الرعد والبرق قال : اللهم لا تقتلنا غضباً ، ولا تقتلنا نقمة ، وعافنا قبل ذلك » ، كأنه - هكذا - من تصرف سيار بن حاتم العنزي - راويه عن عبد الواحد عنده - فإن في حفظه شيئاً ، وهو صدوق له أوهام كما قال الحافظ رحمه الله (٢٧١٤) .

والحديث إسناده ضعيف ، حجاج بن أرطاة - وإن كان كثير التدليس - لكنه صرح بالتحديث في أكثر الطرق ، لكنه مختلف فيه اختلافاً محيراً ، ومال الحافظ إلى جانب تليينه ، فقال (١١١٩) : « صدوق كثير الخطأ والتدليس » . وشيخه - أبو مطر - مجهول العين . قال الذهبي في « الميزان » (٥٧٤/٤) : « لا يُدرى من هو » وقال في « المغني » (٨٠٨/٢) : « نكرة » . وقال في « الكاشف » (٣٧٨/٣) - مشيراً إلى لين التوثيق الوارد فيه - : « وثق » ، فهو

أحد المجاهيل الذى وثقهم ابن حبان (٦٦٤/٧) جرياً على قاعدته المخالفة للجمهور . وفى « التقريب » (٨٣٧٣) : « أبو مطر ، شيخ لحجاج بن أرطاة ، مجهول ، من السادسة » . وقد ضعَّف الترمذى الحديث ، فقال : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

أما الحاكم فقال : « صحيح الإسناد و لم يخرجاه » ووافقه الذهبى ! مع ما تقدم عنه . وضعَّفه أيضا الإمام النووى رحمه الله فى « الأذكار » (ص ١٥٤) ، فقال مُحشيه – عفا الله عنه – : « ولكن للحديث طرق قواه بها بعضهم » اهـ. قلت : كذا قال ، ولم يبين الطرق ولا البعض ، ويأتى أن للحديث طريق واحد معضلة . وقال الحافظ رحمه الله ، فيما حكاه عنه ابن علان رحمه الله فى « الفتوحات الربانية » (٢٨٤/٤) – ونقله محقق « دعاء الطبرانى » جزاه الله خيراً – : « والعجيب من الشيخ – يعنى النووى – ، كيف يطلق الضعف على هذا الحديث وهو متماسك ، ويسكت عن حديث ابن مسعود فيما يقول : إذا انقض الكوكب ، وقد تفرد به من اتهم بالكذب وهو عبدالأعلى ؟ » . – يعنى ابن أبى المساور الكوفى كما فى حاشية « الأذكار » (ص ١٥٣) . وقال محقق « الدعاء » – فأجاد – ، حفظه الله : « قلت : وقول ابن حجر : حديث متماسك لا يعنى به صحة الإسناد ، ولعله إشارة إلى أنه لا يخلو من علة ، ولكن ليس لدرجة التهالك » اهـ.

هذا ، وقد (روى) الدعاء موقوفا على حذيفة بن اليمان رضى الله عنه بسند معضل عند عبد الرزاق (٢٠٠٦) عن معمر فى « جامعه » عن جعفر الجزرى (وهو ابن برقان) أنه بلغه عن حذيفة رضى الله عنه أنه كان إذا سمع الرعد قال : « اللهم لا تسلط علينا سخطك ، ولا تهلكنا بعذابك ، وعافنا قبل ذلك » . وهذا إسناد ضعيف لإعضاله ، فبين جعفر وحذيفة واسطتان على الأقل . والله أعلم . وهو فوق ذلك معلول ، فقد رواه كثير بن هشام – عند الطبرى (٨٣/١٣) واللفظ له – ووكيع – عند ابن أبى شيبة (٢١٤/١٠) ، وأبو نعيم الفضل بن دكين – عنده أيضا (٢١٦/١٠) ثلاثتهم عن جعفر قال : بلغنا أن

النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا سمع الرعد الشديد قال : « ... » فذكره . فالراجح عن جعفر روايته مرفوعا معضلاً لاتفاق هؤلاء الثلاثة الأثبات على مخالفة معمر بن راشد وحده رحمه الله لا سيما وهو قد يهم فى غير اليمنيين والحجازيين ، وعبد الرزاق قد يغلط عليه أيضا . ومخالفة كثير بن هشام – وحده – لمعمر ، كفيلة بإعلال وقفه على حذيفة فإنه أعلم الناس بجعفر بن برقان كما بينًا فى « التبييض » (٥٠) فكيف ، وقد انضم إليه حافظا الكوفة : وكيع وأبو نعيم ؟ ثم إن هذه الرواية المعضلة لا تصلح لتقوية موصول ابن عمر الضعيف – كما يعرف الطلبة المبتدؤون – لجواز التقاء الطريقين فى نفس العلة . والله أعلى وأعلم .

(أما) الثابت فى الباب ، فكله آثار موقوفة ومقطوعة .

١ – فعن ابن عباس رضى الله عنهما ، أنه كان إذا سمع الرعد قال : « سبحان الذى سبحت له » .

٢ – وعن ابن الزبير رضى الله عنهما أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال : « سبحان الذى يسبح الرعد بحمده ، والملائكة من خيفته » . ثم يقول : « إن هذا لوعيد شديد لأهل الأرض » .

٣ – وعن طاوس رحمه الله أنه كان إذا سمع الرعد قال : « سبحان من سبحت له » .

٤ – وعن أبى صخرة – جامع بن شداد – عن الأسود بن يزيد النخعى رحمه الله أنه كان إذا سمع الرعد ، قال : « سبحان من سبحت له » أو : « سبحان الذى يسبح الرعد بحمده ، والملائكة من خيفته » . وكل هذه الآثار صحاح ، وسوف أخرجها إن شاء الله فى قسم تالٍ من « تبييض الصحيفة » ، فإن أحدهما قد جاء مرفوعا عند الطبرى بسند لا يصح . والله المستعان .

الحديث العاشر :

« **إنما سماهم الله الأبرار ، لأنهم برُّوا الآباء والأبناء** » ضعيف جداً مرفوعا وموقوفا . رواه ابن عساكر (١٧/٤٠٠) - ودلنى على ذلك الحافظ بن كثير رحمه الله فى « تفسيره » (٤/٤٨٢) - من طريق موسى بن محمد السامرى عن هشام بن عمار عن عيسى بن يونس عن أبى إسحاق عن عبيد الله بن الوليد الوصَّافى عن محارب عن ابن عمر مرفوعا - واللفظ له - وابن عدى (٤/١٦٣٠) من طريق أخرى عن هشام فقال : « ثنا سعيد بن يحيى » بدلاً من : « عيسى ابن يونس » ، وزاد : « كما أن لوالديك عليك حقاً ، كذلك لولدك عليك حق » . وأورد الذهبى فى « الميزان » (٣/١٧) - فى جملة مناكير الوصَّافى - ، فقال : « هشام بن عمار ، حدثنا سعدان بن يحيى » . وهو هو سعيد بن يحيى ، وهو اللخمى ، صدوق حسن الحديث .

ورواية ابن عساكر عن هشام أثبت من رواية ابن عدى - إن لم يكن الاختلاف من هشام فإن فيه مقالاً معروفاً - ولكن لم أقف على إسناد الطبرانى بحيث يتعذر الترجيح ، فإنه فى « معجمه الكبير » بلفظ : « سماهم الله الأبرار ، لأنهم بروا الآباء والأمهات والأبناء ، كما أن لوالديك عليك حقاً ، كذلك لولدك » . كما فى « المجمع » (٨/١٤٦) . وقال الهيثمى رحمه الله : « وفيه عبيد الله ابن الوليد الوصافى ، وهو ضعيف » . قلت : وضعفه شديد كما بينت - بحول الله وقوته - فى « البدائل » (٢٢) . وإلى هذا القول انفصل العلامة الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١٢١١) ، بعد أن كان يتابع الحافظ رحمه الله فى الاقتصار على تضعيفه كما تجده فى « الصحيحة » (٥٤٤) على أنه - عفا الله عنه - قد أورد الحديث فى « ضعيف الجامع » (٢/٢١١) وقال : « ضعيف » ، محيلاً على « الضعيفة » (٣٢٢١) ، فلا أدرى أوقف له على طريق أخرى فيها ضعف يسير - وهذا مما لا أعلمه - أم نسى ما قرره فى (١٢١١) ؟ . والحديث عده

ابن عدى فى جملة مناكير الوصافى ، وتبعه الذهبى كما تقدم .

(ومن) طريقه أيضا رُوِى موقوفا على ابن عمر ، ففى « الأدب المفرد » (٩٤) للإمام البخارى رحمه الله ، و « الحلية » (٣٢/١٠) من طريقين عن عيسى ابن يونس عن الوصافى به موقوفا ، ولفظ البخارى : « إنما سماهم الله أبراراً لأنهم بروا الآباء والأبناء . كما أن لوالدك عليك حقاً ، كذلك لولدك عليك حق » . ولفظ « الحلية » : « ما سموا الأبرار حتى بر الأبناء الآباء ، والآباء الأبناء » .

(ورُوِى) أيضا من قول سفيان الثورى ، وفى ثبوته عنه نظر ، ففى « الحلية » أيضاً (٨١/٧) من طريق إبراهيم بن محمد بن على الدهان الكوفى ثنا أبو هشام الرفاعى قال : سمعت يحيى بن يمان يقول : خرجت إلى مكة فقال لى سعيد بن سفيان : أقرىء أبى السلام وقل له يقدم ، فلقيت سفيان بمكة فقال : ما فعل سعيد ؟ فقلت : صالح يقرئك السلام ويقول لك أقدم ، فتجهز بالخروج وقال : « إنما سموا الأبرار لأنهم بروا الآباء والأبناء » اهـ . وإسناده لا يثبت ، الدهان لم أقف له على ترجمة ، وأبو هشام الرفاعى – واسمه : محمد بن يزيد الكوفى – ويحيى ابن يمان مختلف فيهما ، وكلاهما إلى الضعف أقرب . ولكن ما أظن يحيى ابن يمان يخطىء فى مثل هذه الحكاية – إن صحت – وهذا لو ثبت ، لا أدرى سفيان أخذه إلا من الأثر المتقدم ، فإن الوصافى متقدم الطبقة عليه . والله أعلى وأعلم . هذا ، وقد وهم الحافظ المناوى رحمه الله فى « فيض القدير » (٥٧٤/٢) وهماً عجيباً ما كان ينبغى لمثله ، فإنه قال – متعقبا الحافظ السيوطى رحمه الله مغلطاً عليه لعزوه الحديث للطبرانى وحده – : « وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأعلى من الطبرانى وهو قصور ، فقد رواه سلطان المحدثين باللفظ المذكور فى « الأدب المفرد » ، وترجم عليه (باب : بر الأب لولده) ، فالضرب عنه صحفاً ، والعدول عنه للطبرانى ، من سوء التصرف » اهـ .

قلت : هذا التعقب إنما يسلم إن كان الحديث عند البخارى مرفوعا ، وليس الأمر كذلك كما رأيت . والسيوطى رحمه الله – وإن كان أحياناً يبين الرواية الموقوفة للحديث ويعزوها لمخرجها – لكنه فى الغالب لا يلتزم ذلك ، وما هو

بلازمه فى كتابه الذى خصصه لحديث النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وسماه : « الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير » بأبى هو وأمى صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وقد تعرضنا لوهم يشابه هذا ، تتابع عليه غير واحد من الكبار - رحمهم الله - فى « التبييض » (٢٠) ، فسبحان الموصوف بصفات الكمال ونعوت الجلال ، وحده لا شريك له .

استدراك :

والحديث وجدته فى « تفسير ابن كثير » (٤٤٢/١) من رواية ابن مردويه من طريق هشام بن عمار أنبأنا سعيد بن يحيى أنبأنا عبيد الله الوصافى به ، فقال : « عن عبد الله بن عمرو بن العاص » . وشيخ ابن مردويه : أحمد بن نصر ، إن لم يكن الذى ترجمه أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٦١/١) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، فلم أعرف من يكون . والحديث - على وهائه - معروف بابن عمر لا ابن عمرو . وروى الموقوف أيضا : ابن أبى حاتم (٢٠٥٠ : آل عمران) عن أبيه عن أحمد بن جناب عن عيسى به موقوفا على ابن عمر ، وفى « ابن كثير » : « ابن عمرو » ، فكأنه وهم . ورُوِى موقوفا على محارب ابن دثار ، رواه ابن قتيبة فى « عيون الأخبار » (٨٥/٣) عن الزيادى قال : حدثنا عيسى بن يونس قال : قال محارب بن دثار ... فذكره . ولا يصح أيضا ، الزيادى هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو إسحاق ، نحوى لغوى من تلاميذ الأصمعى وغيره . ولم أجد فيه جرحا ولا تعديلا . وقد رواه جماعة من الثقات عن عيسى به إلى ابن عمر . وأيضا رواية عيسى عن محارب منقطعة ، فإن كان بينهما الوصافى أيضا ، فمدار جميع الطرق عليه .

الحديث الحادى عشر :

« **الأنبياء قادة ، والفقهاء سادة ، ومجالستهم زيادة** » . ضعيف جداً . رواه الدارقطنى فى « سننه » (٣/٨٠) والقضاعى (٣٠٧) – واللفظ له – والبيهقى فى « المدخل » (٤٤١) والخطيب فى « الفقيه » (١/٣٢) من طريق الهيثم بن موسى الرازى – وعند الخطيب : المروزى – ثنا عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ثنا إسرائيل عن أبى إسحاق عن الحارث عن على مرفوعا به . وزاد البيهقى : « وأنتم فى ممر الليل والنهار على آجال منقوصة ، وأعمال محفوظة ، والموت يأتيكم بغتة ، فمن يزرع خيراً يحصد رغبة ، ومن يزرع شراً يحصد ندامة » . ورواه أيضا فى « شعب الإيمان » (٣/٣/٦١/أ) وقال : « وقد روينا هذا عن عبد الله بن مسعود من قوله غير مرفوع ، وهو المحفوظ » . قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً لوهاء عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان . قال مسلم : « ذاهب الحديث » . وقال أبو داود : « متروك الحديث » . وقال عبد الله بن على بن المدينى عن أبيه : « روى عنه معن وغيره بلاء فى البلاء » . قال : « وضعّفه جداً » . وقال النسائى فى « التمييز » : « ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » . وقال البخارى وأبو أحمد الحاكم : « ليس بالقوى عندهم » . وقال ابن عدى : « والضعف على رواياته بيِّن » . قال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (٤/٢٩) : « وأعجب من كل ما تقدم أن الحاكم أخرج له فى « المستدرك » ، وقال إنه ثقة » !! . أما الراوى عنه – الهيثم بن موسى – فلم أهتد إليه بعد جهد ، ثم وجدت ابن عساكر (١٠/٣٥٢) يذكر فى الرواة عن ابن الترجمان : « الهيثم بن اليمان المروزى » وهو صالح صدوق كما قال أبو حاتم ، ولعله هو ، أخطأ بعض الرواة فى اسم أبيه ، ويشكل على ذلك أن الخطيب ذكر فى ترجمة إسحاق بن البهلول (راويه عن الهيثم) من « تاريخه » (٦/٣٨٦–٣٨٧) أنه حمل الفقه عن الهيثم بن موسى صاحب أبى يوسف القاضى ، لكنى لم أقف له على ترجمة مستقلة ، فلتراجع كتب السادة الحنفية ، لعله مترجم عندهم . والله أعلم .

أما الحارث – وهو ابن عبد الله الهمدانى الكوفى صاحب على – فهو ضعيف ، ضعفه الجمهور . وقال الذهبى فى « الكاشف » (١/١٩٥) : « شيعى لين » . وقال الحافظ فى « التقريب » (١٠٢٩) : « صاحب على ، كذبه الشعبى فى رأيه ورمى بالرفض ، وفى حديثه ضعف » . قلت : وبرأسه – وحده – عصب الجناية الشيخ الألبانى حفظه الله ، إذ أورد الحديث فى « الضعيفة » (٤٢) وقال : « موضوع . أخرجه الدارقطنى ... » حتى قال : « وهذا سند ضعيف جداً » الحارث هو ابن عبد الله الهمدانى الأعور ، وقد ضعفه الجمهور وقال ابن المدينى : « كذاب » . وقال شعبة : « لم يسمع أبو إسحاق منه إلا أربعة أحاديث » . وفى الكشف (١/٢٠٥) : « قال القارى : هو موضوع كما فى الخلاصة » . وأورده السيوطى فى « الجامع » من رواية القضاعى ، وبيض له المناوى ! ولوائح الوضع عليه ظاهرة » اهـ . قلت : الحارث ضعيف – حَسْب – ليس بواهٍ ولا كذاب . وقد وثقه يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصرى – وتبعه ابن شاهين – وقواه النسائىّ – فى موضع . وقال فى « التهذيب » (٢/١٤٧) : « وقال ابن عبد البر فى كتاب العلم له ، لما حكى عن إبراهيم أنه كذَّب الحارث : أظن الشعبى عوقب بقوله فى الحارث : كذاب ، ولم يبن من الحارث كذبة ، وإنما نُقِم عليه إفراطه فى حُبّ على ... وقال ابن شاهين فى « الثقات » : قال أحمد بن صالح المصرى : الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن على . وأثنى عليه . قيل له : فقد قال الشعبى : كان يكذب . قال : لم يكن يكذب فى الحديث ، إنما كان كذبه فى رأيه . وقرأت بخط الذهبى فى « الميزان » : والنسائىّ مع تعنته فى الرجال قد احتج به ، والجمهور على توهينه مع روايتهم لحديثه فى الأبواب . وهذا الشعبى يكذبه ثم يروى عنه . والظاهر أنه كان يكذب فى حكاياته لا فى الحديث ... » . قلت : لفظ « الميزان » (١/٤٣٧) : « والظاهر أنه كان يكذب فى لهجته وحكاياته . وأما فى الحديث النبوى فلا . وكان من أوعية العلم » اهـ . قلت : وسكوت الشيخ – عفا الله عنه – عن عبد العزيز بن الحصين المذكور لا يحسن من مثله . فإن الحارث – على ما فيه من الضعف – لا أراه يحتمل هذه

الطامة . فيشبه أن يكون – حفظه الله – لما وجد فى سند الدارقطنى : « عن ابن الترجمان عن إسرائيل » ، لم يتفطن له ، مع أنه ورد عند القضاعى باسمه كاملاً : « عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان » . فسبحان من لا تخفى عليه خافية .

هذا ، وبعد ما سطرت ما تقدم ، وجدت الحديث فى « أمالى الطوسى » الرافضى (ص ٤٨٥) من طريق أخرى عن إسرائيل لا تساوى فلساً ، فقد رواه من طريق أبى المفضل الشيبانى قال : حدثنا أحمد بن عبد الله بن سابور أبو العباس الدقاق قال : حدثنا أيوب بن محمد الرق الوزان قال : حدثنا سلام بن رزين الحرانى قال : حدثنى إسرائيل ... » فذكره . وأبو المفضل هذا متهم بالوضع . قال الحافظ حمزة السهمى رحمه الله فى « السؤالات » (٤٠١) : « ذكر للشيخ أبى الحسن الدارقطنى : أن أبا المفضل محمد بن عبد الله الشيبانى حدث عن العمرى عن أبى كريب بحديث شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس : (لا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج) قال الدارقطنى : حدَّث عدو الله بهذا ، معاذ الله ، ما حدث العمرى بهذا البتة ، هو ذا يركب أيضا » . وقال الخطيب (٤٦٦/٥-٤٦٧) : « ... وكان يروى غرائب الحديث ، وسؤالات الشيوخ ، فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطنى ، ثم بان كذبه فمزقوا حديثه ، وأبطلوا روايته . وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة ويملى فى مسجد الشرقية » . وقال أيضا : « سألت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق عن أبى المفضل فقال : كان يضع الحديث ، وقد كتبت عنه ، وكان له سمت ووقار » . وذكر فى ترجمته غير ذلك مما يدور حول كونه دجالاً كذاباً يسرق الحديث ويدعى السماع عمن لم يلق . وفى الإسناد أيضا سلام بن رزين الحرانى ، الظاهر أنه قاضى أنطاكية ، الذى قال فيه الذهبى : « لا يعرف وحديثه باطل » . وقال الإمام أحمد فى حديثه : « هذا موضوع ، هذا حديث الكذابين » كما فى « الميزان » (١٧٥/٢) و « اللسان » (٥٧/٣) .

(ورُوِى) الحديث بلفظ آخر عن كلٍ من أنس وعلى أيضا وأبى ذر رضى

الله عنهم . أما حديث أنس ، فأورده الشيخ العجلونى رحمه الله فى « كشف الخفاء » (١٧٤٦) بلفظ : « العلماء قادة ، والمتقون سادة ، ومجالستهم زيادة » وقال : « رواه ابن النجار عن أنس بسند رجاله ثقات » .اهـ . قلت : وقد قلبت « ذيل تاريخ بغداد » لابن النجار ، فلم أهتد إليه فيه ، ولعله فى الأجزاء المفقودة منه . وعلى كلٍ ، فقد قال العلامة الألبانى حفظه الله فى « ضعيف الجامع » (٧٣/٤) : « موضوع » وأحال على « الضعيفة » (٤٢) ، ولم يذكره فيها إلا باللفظ الذى قدمناه . لكنه قال فى الحاشية : « كذلك قال الصغانى ، وأقره غير واحد منهم الشوكانى فى « الفوائد » (ص ٢٨٤ رقم ٣٠) . وأما قول المناوى : « ورواه الطبرانى فى حديث طويل . قال الهيثمى : رجاله موثقون » فوهم منه ، لأنه عند الهيثمى (٢٥/١) موقوف على ابن مسعود !! » .اهـ .

وأما حديث على ، فرواه الطوسى (ص ٢٢٩) من طريق أبى عبد الله محمد ابن محمد بن طاهر الموسوى عن ابن عقدة بسنده المسلسل بآل البيت إلى على مرفوعا بلفظ : « المتقون سادة ، والفقهاء قادة ، والجلوس إليهم عبادة » . والموسوى لم أجد له ترجمة ، وكذلك شيخ ابن عقدة وجماعة فوقه . أما ابن عقدة ، واسمه : أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس رمى بالرفض ، وفيه كلام كثير لم يترجح لَدَّى منه شيء الآن . وترجمته فى « تاريخ بغداد » (١٤/٥:٢٣) و « اللسان » (٢٦٣/١:٢٦٦) ، وغيرهما .

وذكره الرافعى فى « التدوين » من رواية الحافظ الخليلى بسنده إلى وكيع القاضى بسند آخر مسلسل بآل البيت أيضا إلى على به ، بلفظ : « ... والجلوس إليهم زيادة ، وعالم ينتفع بعلمه أفضل من ألف عابد » . وإسناده مظلم ، فيه أيضا من لم أهتد إليهم . والزيادة الأخيرة منكرة جداً أيضا .

وانظر ما قررناه بشأن أحاديث الشيعة ومروياتهم فى الحديث الثالث . وأما حديث أبى ذر ، فهو حديث باطل طويل جداً ، رواه الطوسى الرافضى أيضا فى « أماليه » (ص ٥٣٦:٥٥٣) ، جاء فيه : « يا أبا ذر : المتقون سادة ، والفقهاء قادة ، ومجالستهم زيادة » . وفيه - قبله - : « يا أبا ذر ، إنكم فى ممر

الليل والنهار ... » حتى قوله : « فإن الله وقاه » . وسنتعرض لإسناد هذا الحديث فى موضع آخر بإذن الله .

(أما) الروايات الموقوفة للحديث فوقفت عليه عن كل من ابن مسعود وعبد الله بن بسر المازنى رضى الله عنهما .

فأثر ابن مسعود ، رواه الطبرانى (٩/١١٠) وأبو نعيم (١/١٣٣-١٣٤) والشجرى فى « أماليه » (١/٤٧) والبيهقى فى « المدخل » (٤٣٩) والخطيب فى « الفقيه » من طريقين عن عبد الله بن يزيد المقرىء حدثنا سعيد بن أبى أيوب قال : حدثنى عبد الله بن الوليد قال : سمعت عبد الله بن حجيرة يحدث عن أبيه (وعند غير الشجرى : عبد الرحمن بن حجيرة) قال : كان عبد الله بن مسعود إذا قعد يقول : « إنكم فى ممر الليل والنهار فى آجال منقوصة ، وأعمال محفوظة ، والموت يأتى بغتة ، فمن زرع خيراً يوشك أن يحصد رغبة ، ومن زرع شراً يوشك أن يحصد ندامة . ولكل زارع ما زرع ، لا يسبق بطىء حظه ، ولا يدرك حريص ما لم يقدر له ، فمن أعطى خيراً فالله أعطاه ، ومن أعطى شراً فالله وقاه . والمتقون سادة ، والفقهاء قادة ، ومجالستهم زيادة » . قال البيهقى : « وهذا موقوف . ورُوِى عن الحارث عن على رضى الله عنه مرفوعاً ، مختصراً . وإسناده ضعيف » . قلت : وهذا أيضا ضعيف – إن لم يكن واهياً – وله علتان .

الأولى : ضعف عبد الله بن الوليد ، فإنه – وإن ذكره ابن حبان فى « الثقات » – فقد قال الحافظ فى « التهذيب » (٦/٧٠) « قلت : وضعفه الدارقطنى فقال : لا يعتبر بحديثه » اهـ .وهذا ظاهره أنه مُطَّرح عند الإمام الدارقطنى رحمه الله . وقال فى « التقريب » (٣٦٩١) : « لين الحديث » .

الثانية : مظنة الانقطاع بين عبد الرحمن بن حجيرة – والد عبد الله – وابن مسعود ، فإنه من الطبقة الثالثة ، توفى سنة (٨٠) أو (٨٣) – على خلاف فى ذلك – ولم يذكر البخارى ولا أبو حاتم الرازى ولا ابن حبان روايته عن ابن مسعود أصلاً ، وإنما استدركها ابن أبى حاتم (٥/٢٢٧) على أبيه . وقد أورد الحافظ المزى رحمه الله فى « تحفة الأشراف » (١١٩٦١) له حديثاً من طريق بكر

ابن عمرو عن الحارث بن يزيد عنه عن أبي ذر رضى الله عنه – عند مسلم – وزاد قوله : « رواه ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، عن ابن حجيرة قال : أخبرنى من سمع أبا ذر ... فذكره » . قلت : فلو كانت هذه الرواية من طريق أحد قدماء أصحاب ابن لهيعة ، فهى تعل رواية بكر بن عمرو – المتقدمة – وتبين أن بين ابن حجيرة وأبى ذر المتوفى (٣٢) واسطة . وفى هذه السنة أو فى التى بعدها توفى ابن مسعود أيضا رضى الله عنه . مما يقوى احتمال الانقطاع المتقدم ذكره ، فالله أعلم[١٩] . هذا ، ولم يقف محقق « المدخل » حفظه الله على رواية الشجرى – على الصواب – فقال : « كذا (يعنى : عن عبد الرحمن بن حجيرة عن أبيه) جاء فى السند عند جميع من أخرج هذا الأثر ، ففى السند انقطاع ، لأن جميع أصحاب التراجم يذكرون أن عبد الله بن الوليد يروى عن عبد الله ابن عبد الرحمن بن حجيرة عن أبيه » . قلت : يأبى ذلك تصريح ابن الوليد بالسماع – فى رواية بشر بن موسى عن المقرىء عند جميعهم إلا البيهقى والخطيب – فالأشبه أن الاسم انقلب على بعض الرواة ، فقد كان ينقلب على خالد بن يزيد المصرى – أحد الثقات – فقد قال ابن حبان فى « ثقاته » (٩٦/٥) – فى ترجمة عبد الرحمن حجيرة الأكبر – « روى عنه دراج وابنه عبد الله بن عبد الرحمن ، قلب اسميهما خالد بن يزيد فقال : عبد الرحمن بن عبد الله بن حجيرة » اهـ . فلا أبعد أن يكون هذا من قِبَل عبد الله بن الوليد نفسه ، ولا يُبَرَّأ من ذلك رجل يقول فيه الدارقطنى : « لا يعتبر بحديثه » ، وقد وقع ما يشابه ذلك لجبل من جبال الحفظ طيلة أيام دهره) ألا وهو الحافظ سليمان بن أحمد الطبرانى رحمه الله . انظر « اللسان » (٣/٧٣-٧٤) . أما ما تقدم عن البيهقى رحمه الله من قوله فى هذا الأثر : « وهو المحفوظ » ، فهو نظير قولهم : « وهو الأشبه » أو : « الأولى » ، ونحو ذلك . والعلم عند الله تعالى . فإن حال إسناده

---

(١٩) وأبعد من ذلك أن يحيى بن سعيد الأنصارى ، قد روى الحديث عن الحارث بن يزيد أن أبا ذر ... مرسلاً عند ابن سعد وابن أبى شيبة والحاكم ، ولكنا لا نتهجم على القطع بإعلال حديث فى « الصحيح » دون تتبع لكيفية روايته عند صاحب « الصحيح » وكلام العلماء فيه .

لا يساعد على القول بصحته ولا بحسنه مما يتبادر من الوصف المتقدم .

(وأما) أثر عبد الله بن بُسر رضى الله عنهما ، فرواه البيهقى فى « الزهد الكبير » (٤٥٥) وعنه ابن عساكر (٨/٩) من طريق محمد بن رزيق[٢٠] بن جامع ثنا الحسين بن الفضل بن أبى حديدة (وعند ابن عساكر : الحسن) ثنا المؤمل بن سعيد بن يوسف اليمامى (كذا فى « الزهد » والصواب : الشامى) قال : سمعت عبد الله بن بسر المازنى صاحب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « المتقون سادة ، والعلماء قادة ، ومجالستهم عبادة ، بل ذلك زيادة . وأنتم فى ممر الليل والنهار فى آجال منقوصة ، وأعمال محفوظة ، فأعدوا الزاد ، فكأنكم بالميعاد » .وهذا إسناد واه فيه الآتى :

١ – محمد بن رزيق بن جامع ، ترجمة الدارقطنى فى « المؤتلف » (ص ١٠١٨) والخطيب فى « تلخيص المتشابه » (ص ٢٨٨) ، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا . وبين محقق الأول أنه مذكور أيضا فى « الإكمال » و « المشتبه » و « التبصير » و « التوضيح » وفى « المؤتلف » للحافظ عبد الغنى الأزدى رحمه الله ، فجزاه الله خيراً . ولم يذكر أصحاب هذه الكتب أيضا ما يبين حاله . ومع كل ذلك ، فقد قال محقق « الدعاء » للطبرانى (٥٨٧/١) : « لم أقف على ترجمته » ! وكذلك قال محقق « المعجم الصغير » (١٦٤/٢) : « لم أجده » . والآخر منهما له شبه عُذر ، فإن اسمه وقع فى « الصغير » هكذا : « محمد بن رزين بن جامع » ، مشكولاً بفتح المهملة هكذا : « رَزين » ! وإن كان ذلك لا يعفى محققاً رضى لنفسه أن يسلك هذه الطريق أن يتتبع احتمالات التحرف والخطأ .

٢ – الحسين (أو الحسن) بن الفضل بن أبى حديدة ، لم أكن وقفت له على ترجمة ولا ذكر ، ثم وجدت فى « الجرح » (٦٣/٣) : « الحسين بن الفضل ابن أبى حديرة الواسطى » ، قال فيه ابن أبى حاتم : « سمع منه أبى بمصر » .

---

(٢٠) وقع فى الكتابين : « محمد بن زريق » – بتقديم المعجمة – والصواب ما أثبتناه . وهذا من الأسماء التى يكثر فيها وقوع مثل ذلك .

ولم يذكر فيه شيئاً .

٣ – المؤمل بن سعيد بن يوسف ، وهو الرحبى الشامى ، وهو أهتك هؤلاء الثلاثة حالاً . قال البخارى فى « التاريخ الكبير » (٤٩/٨) : « منكر الحديث » . وقال ابن أبى حاتم (٣٧٥/٨) : « سألت أبى عنه فقال : هو منكر الحديث ، وسليمان بن سلمة (أحد الرواة عنه) منكر الحديث » اهـ . وسليمان هذا الذى سوى أبو حاتم بينه وبين المؤمل هذا فى عبارة الجرح ، قال ابنه (١٢٢/٤) : « وسمع منه أبى ولم يحدث عنه ، وسألته عنه فقال : متروك الحديث ، لا يشتغل به ، فذكرت ذلك لابن الجنيد . فقال : صدق ، كان يكذب ، ولا أحدث عنه بعد هذا » . ومؤمل ، قال أيضا ابن حبان فى « المجروحين » (٣٢/٣-٣٣) : « منكر الحديث جداً ، فلست أدرى وقع المناكير فى روايته منه أو من سليمان ابن سلمة ، لأن سليمان كان يروى الموضوعات عن الأثبات ، فإن كان منه أو من مؤمل أو منهما معاً ، بطل الاحتجاج برواية يرويانها . وقد روى سلمة بن سليمان – وهو ثقة – عن مؤمل بن سعيد ... » فأتى بحديث يدلل به على أن البلية وقعت لمؤمل من غير رواية سليمان بن سلمة عنه . وفى كون الراوى عنه غير سليمان هذا نظر ، محله فى « الضعيفة » (١٨٢١) . وفى نفسى من سماع المؤمل من هذا الصحابى ارتياب كبير ، فإنه أصغر من أن يدركه وأبوه هو الذى يروى عن ابن بسر ، فالله أعلى وأعلم .

استدراك :

وأثر ابن مسعود رواه أيضا الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٦١) عن عبد الله بن يزيد به ، كرواية الجماعة .

الحديث الثاني عشر :

« **تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدع** » . فى قوله تعالى : ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه** ﴾. موضوع . رواه الديلمى كما فى « فردوس الأخبار » (٨٤٤٦) ، وأورده الإمام ابن عرَّاق رحمه الله فى « تنزيه الشريعة » (٣١٩/١) من رواية الدارقطنى عن ابن عمر ، قال : « وقال : موضوع ، والحمل فيه على أبى النصر أحمد بن عبد الله الأنصارى ... » الخ .
وقال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (٢٠٢/١) : « قال الدارقطنى : حدثنى أبو الحسن محمد بن عبد الله المزنى الهروى ثنا أبو نصر أحمد بن عبد الله الأنصارى ثنا الفضل بن عبد الله بن مسعود اليشكرى ثنا مالك بن سليمان ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما رفعه فى قوله تعالى : ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه** . **فأما الذين ابيضت وجوههم** ﴾ أهل السنة والجماعة : ﴿ **وأما الذين اسودت وجوههم** ﴾ أهل البدع والأهواء » . قال : « هذا موضوع ، والحمل فيه على أبى نصر الأنصارى ، والفضل ضعيف » . وأخرجه الخطيب فى « الرواة عن مالك » من طريق أبى زرعة حدثنا أحمد بن الحسين الحافظ ثنا أبو نصر أحمد بن محمد بن عبد الله القيسى بهراة ثنا الفضل به . وقال : « منكر من حديث مالك . ولا أعلمه يروى إلا من هذا الوجه » . قلت : ولعل أبا نصر هو الأول ، نسب أولاً إلى جده ، ويحتمل أن يكون آخر » اهـ . قلت : ومالك ابن سليمان أيضا ضعيف ، ضعفه العقيلى والدارقطنى وغيرهما وأورده ابن حبان فى « الثقات » وقال كلاما يتضمن إقراره بضعفه وأنه ممن يستخير الله عز وجل فيه .

والحديث أخرجه أيضا أبو نصر السجزى فى « الإبانة » عن أبى سعيد مرفوعا ، كما فى « الدر المنثور » (٦٣/٢) ، وما إخاله يسلم أيضا من وضاع أو هالك ، فالله أعلم .

(ورُوِى) موقوفا على ابن عباس رضى الله عنهما بسند واه جداً ، بل موضوع أيضا عند ابن أبى حاتم فى « تفسيره » (آل عمران : ١١٣٩) من طريق حفص بن عمر المقرىء ثنا على بن قدامة ، عن مجاشع بن عمرو عن عبد الكريم الجزرى عن سعيد بن جبير عنه فى قوله تعالى : ﴿ **يوم تبيض وجوه** ﴾ . قال : « تبيض وجوه أهل السنة والجماعة » . ثم روى (١١٤٠) بنفس السند : ﴿ **وتسود وجوه** ﴾ . قال : « وتسود وجوه أهل البدع والضلالة » .

ورواه أيضا الخطيب (٣٧٩/٧) من طريق أبى عمر الدورى – وهو حفص ابن عمر المقرىء المذكور – واللالكائى فى « شرح السنة » (٧٢/١) من طريق أحمد بن محمد بن مسروق الطوسى ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (ص ١٣٢-١٣٣) من طريق إسماعيل بن صالح الحلوانى ثلاثتهم قالوا : « حدثنا على ابن قدامة عن مجاشع بن عمرو عن ميسرة بن عبد ربه عن عبد الكريم به . وألفاظهم متقاربة . ورواه أيضا أبو نصر فى « الإبانة » كما فى « الدر » . وهذا إسناد تالف ، بل موضوع فيه الآتى :

١ – على بن قدامة ، وهو الوكيل . قال ابن محرز فى « معرفة الرجال » (١٠٠/١ وكذلك ٢٣٢ – باختصار) وعنه الخطيب (٥٠/١٢) : « وسألت يحيى عن على بن قدامة ، فقال : وكيل (زاد الخطيب : ابن) هرثمة ؟ فقلت : نعم . فقال : لم يكن البائس ممن يكذب ، قيل له : حدث عن مجاشع . قال : قد رأيت مجاشع (عند الخطيب : مجاشعاً) هذا كان يكذب ، وكان يحدث (زاد الخطيب : عن ابن لهيعة) . وقال الذهبى فى « الميزان » (١٥١/٣) : « أشار ابن معين إلى لين فيه بقوله : لم يكن البائس ممن يكذب . قال أبو حاتم الرازى . ليس بقوى » . وأقره الحافظ فى « اللسان » (٢٥١/٤) ولم يذكر قول أبى حاتم ، ولا وجدت لعلى بن قدامة ترجمة فى « الجرح » فلعله قال ذلك من رواية غير ابنه عنه . والله أعلم .

٢ – شيخه مجاشع بن عمرو ، تقدم تكذيبه عن ابن معين . وقال العقيلى : حديثه منكر غير محفوظ . ثم روى عن ابن معين : مجاشع بن عمرو قد رأيته ،

أحد الكذابين . وقال أبو حاتم : متروك الحديث ضعيف ، ليس بشيء . وأورد له الذهبى (٣/٤٣٦-٤٣٧) أحاديث ، قال فى آخرها : « وهذا موضوع ، ومجاشع هو راوى كتاب « الأهوال والقيامة » ، وهو جزآن (وفى النسخة هـ : خبران) كله خبر واحد موضوع ، رواه عن ميسرة بن عبد ربه ، عن عبد الكريم الجزرى ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . وعنه على بن قدامة المؤذن شيخ لإسحاق بن سُنَيْن ، وهو من الطبرز ديات » . وأقره الحافظ فى « اللسان » (٥/١٥-١٦) وزاد : « وقال أبو أحمد الحاكم : منكر الحديث . ومن موضوعاته : ... » فذكر له حديثا فى تعزية النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم معاذاً فى ابنه ، وقال : « أورده الحاكم فى « المستدرك » وقال : غريب ، لأن مجاشع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب . وذكره ابن عدى فى « الضعفاء » وأورد له مناكير » اهـ .

قلت : ويلاحظ أن سند الكتاب الذى ذكره له الذهبى ، هو عين هذا الإسناد ، فيحتمل أن يكون هذا التفسير قطعة من الخبر الموضوع الذى يتضمنه هذا الكتاب ، فإنه مناسب لاسمه : « الأهوال والقيامة » . والعلم عند الله تعالى .

٣ - شيخه ميسرة بن عبد ربه - وهو أوهى الثلاثة - قال البخارى فى « الضعفاء الصغير » (٣٥٥) : يرمى بالكذب . ورواه عنه[٢١] العقيلى فى « الضعفاء الكبير » (٤/٢٦٣-٢٦٤) ، وقال قبلها : « أحاديثه بواطيل غير محفوظة » . وروى عن ابن مهدى قال : « قلت لميسرة بن عبد ربه فى هذا الحديث الذى حّدث به فى فضائل القرآن أيش هو ؟ قال : هذا وضعته أرغب الناس فى القرآن » !! وقال أبو داود : أقر بوضع الحديث . وقال : أبو حاتم : كان يرمى بالكذب ، وكان يفتعل الحديث ، روى فى فضل قزوين والثغور بالكذب [كذا فى « الجرح » (٨/٢٥٤)] . وقال أبو زرعة : كان من أهل الأهواز ، وكان يضع الحديث وضعاً ، قد وضع فى فضائل قزوين نحو أربعين حديثا كان يقول : إنى أحتسب فى ذلك . وقال النسائى فى « التمييز » ومسلمة :

(٢١) والطريف أنه أتبع ترجمته بترجمة مجاشع ، كأنه تعمد ذلك للعلاقة التى بينهما !!

« كذاب » زاد الآخر : روى أحاديث منكرة ، وكان ينتحل الزهد والعبادة ، فإذا جاء الحديث جاء شيء آخر . وقال الحاكم : يروى عن قوم من المجهولين الموضوعات ، وهو ساقط . وقال أبو نعيم : يروى الأباطيل . وانظر سائر كلامهم فيه فى « الميزان » (١٣٨/٦ : ١٤٠) .

فإن تعجب فعجب قول إمام المفسرين الحافظ ابن كثير رحمه الله فى « تفسيره » (٣٩٠/١) : ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه** ﴾ يعنى يوم القيامة حين تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة . قاله ابن عباس رضى الله عنهما » . هكذا جزم - عفا الله عنه - وكثيرون غيره ، بنسبة هذا التفسير إلى ترجمان القرآن رضى الله عنه وهو كذب عليه كما رأيت ، فإن قيل إن عذره فى ذلك أن ميسرة الوضاع قد سقط من سند ابن أبى حاتم ، فالجواب : فكيف بمجاشع بن عمرو الكذاب الذى وهاه أبو حاتم ؟ على أن الراجح رواية الجماعة الذين أثبتوا ميسرة فى الإسناد . نعم ، وأورد - رحمه الله - حديثاً للترمذى عن أبى غالب عن أبى أمامة الباهلى رضى الله عنه أنه فسر الآية بالخوارج ، ومع أنه شاهد قاصر لحديث الترجمة فإنه أيضا مختلف فى رفعه ووقفه ، وإيراد الآية وحذفها ، وإيراد قوله تعالى : ﴿ **هو الذى أنزل عليك الكتاب** ﴾ الآية ، تارة مع الأولى ، وتارة بدونها على أضرب كثيرة جداً - ليس هذا محل بيانها . على أن قول أبى أمامة فيه : « لو لم أسمعه إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً - حتى عد سبعاً - ما حدثتكموه » ، مما لا يطمئن إليه القلب ، فإنه من المستبعد عادةً أن يحدث النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحديث واحد سبع مرات - بل أقل من ذلك - ثم لا يحفظه عنه إلا صحابى واحد ، فكأن الحديث أتى من راوية عن أبى أمامة ، وهو أبو غالب واسمه : حَزَوَّر ، فإن فيه اختلافاً كثيراً بين النقاد وأكثرهم مال إلى القدح فيه . على أن الحديث قد رواه سيَّار الأموى ، وهو مستور وثقه ابن حبان ، وصدَّقه الحافظ (٢٧٢٠) ، وصفوان بن سليم - وهو ثقة إمام - كلاهما عن أبى أمامة رضى الله عنه ، فلم يذكرا الآيات أصلاً ، وإنما جاء عند الإمام أحمد (٢٦٩/٥) وابنه عبد الله فى

« السنة » (١٥٤٦)من رواية صفوان هذا ، قول أبى أمامة : « هؤلاء الذين تفرقوا واتخذوا دينهم شيعاً » . لذلك ، فإن أحسن أحوال التفسير المتقدم أن يكون من قول أبى أمامة نفسه ، وبذلك جزم الإمام البغوى رحمه الله فى « تفسيره » (٣٤٠/١) والله تعالى أعلم بالصواب . والذى يعنينا فى هذا المقام تحذير إخواننا الكرام بارك الله فيهم مما شاع بينهم من الجزم بنسبة هذا الأثر إلى ابن عباس رضى الله عنهما ، وهو منه برىء لا سيما فى معرض كلامهم وكتاباتهم عن البدع والمبتدعين ، ففيما صح عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيهم مقنع لمن أراد أن يسلم غداً فى القيامة إن شاء الله تعالى .

استدراك :

والحديث قال العلامة الشوكانى فى « الفوائد المجموعة » (ص ٣١٧) : « قال فى (الذيل) : هو موضوع » .

الحديث الثالث عشر :

« تعلموا العلم ، فإن تعلمه لله خشية ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قربة ، لأنه معالم الحلال والحرام ، ومنار سبل أهل الجنة ، وهو الأنيس فى الوحشة ، والصاحب فى الغربة ، والمحدث فى الخلوة ، والدليل على السراء والضراء ، والسلاح على الأعداء ، والزين عند الأخلاء . يرفع الله به أقواماً فيجعلهم فى الخير قادة وأئمة ، تقتص آثارهم ، ويقتدى بأفعالهم ، وينتهى إلى رأيهم ، ترغب الملائكة فى خلتهم ، وبأجنحتها تمسحهم ، يستغفر لهم كل رطب ويابس ، وحيتان البحر وهوامه ، وسباع البر وأنعامه ، لأن العلم حياة القلوب من الجهل ، ومصابيح الأبصار من الظلم . يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار ، والدرجات العلى فى الدنيا والآخرة . التفكر فيه يعدل الصيام ، ومدارسته تعدل القيام ، به توصل الأرحام ، وبه يعرف الحلال من الحرام . هو إمام العمل ، والعمل تابعه ، يُلهمه السعداء ويُحَرَمُه الأشقياء » .

موضوع . رواه ابن عبد البر فى « جامع بيان العلم وفضله » (١/٥٤-٥٥) من طريق عبيد الله بن محمد بن خنيس الكلاعى (فى الأصل - خطأ - : عبيد ابن محمد) . حدثنا موسى بن محمد بن عطاء القرشى قال : حدثنا عبد الرحيم ابن زيد العمى عن أبيه عن الحسن عن معاذ بن جبل رضى الله عنه مرفوعا به (وصوبنا بعض ألفاظه من المنذرى) وقال - عَقِبَهُ - : « هكذا حدثنيه أبو عبد الله عبيد بن محمد رحمه الله مرفوعا بالإسناد المذكور ، وهو حديث حسن جداً ولكن ليس له إسناد قوى . ورويناه من طرق شتى موقوفا ، منها ... » الخ . فتعقبه الحافظ المنذرى رحمه الله فى « الترغيب » (١/٩٦) بقوله « كذا قال رحمه الله . ورفعه غريب جداً . والله أعلم » .

وقال شارحه - روَّح الله روحه - تعليقا على قول ابن عبد البر : « ولكن

ليس له إسناد قوى » : « ولا ضعيف ، ولا يعقل أن يكون هذا من كلام النبوة أصلاً » اهـ .

قلت : بل هو كذب موضوع لا ريب فيه ، وفى هذا الإسناد :

١ – عبيد الله بن محمد بن خنيس ، تقدم ذكره فى الحديث الثانى .

٢ – وشيخه موسى بن محمد بن عطاء وضَّاع . تقدم أيضا فى نفس الحديث .

٣ – وشيخه عبد الرحيم بن زيد العمى كذاب معروف . قال البخارى : تركوه . وقال أبو حاتم : يترك حديثه ، منكر الحديث ، كان يُفسد أباه يحدث عنه بالطامات . وقال ابن معين : كذاب خبيث . وفى رواية : ليس بشىء .

٤ – وأبوه زيد العمى هو ابن الحوارى البصرى أبو الحوارى ، ضعيف كما فى « التقريب » (٢١٣١) .

٥ – والحسن البصرى ثقة حافظ وإمام جليل ، لكن روايته عن معاذ منقطعة كما يأتى . ولا شك أنه رحمه الله برىء من هذا الإفك .

وللحديث طرق أخرى مرفوعة عن أبى هريرة وأنس وعلى . أما حديث أبى هريرة ، فقد قال الخطيب فى « الفقيه » (١/١٥) : « أنا أبو القاسم على بن محمد ابن عبد الله بن الهيثم الأصبهانى نا سليمان أحمد بن أيوب الطبرانى نا يحيى بن عثمان بن صالح المصرى نا نعيم بن حماد نا عبد العزيز الدراوردى عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعا بنحوه . وهذا الإسناد لا يثبت ، فيه :

١ – أبو القاسم على بن محمد الأصبهانى – شيخ الخطيب – لم أقف له على ترجمة ولا ذكر ، وما هو فى « تاريخ بغداد » ولا « أخبار أصبهان » .

٢ – يحيى بن عثمان بن صالح – وهو السهمى – صدوق له ما ينكر . قاله الذهبى .

٣ – نعيم بن حماد ، وهو ضعيف صاحب مناكير كما قدمت فى « تبييض الصحيفة » (١٠) .

وأزيد هنا قول محمد بن على المروزى : « سألت يحيى بن معين عنه – يعنى

حديثا لنعيم فى ذم القياس بالرأى – فقال : ليس له أصل . قلت : فنعيم ؟ قال[22] : ثقة قلت : كيف يحدث ثقة بباطل ؟ قال : شبه له » كما فى « التهذيب » (٤٦٠/١٠) . فلعل هذا أيضا مما شبه له ، فإن هذا المتن بهذا الإسناد طامة لا تحتمل ، والبلاء منحصر فى نعيم وشيخ الخطيب ، والعلم عند الله تعالى .

وأما حديث أنس ، فوقفت له على طريقين :

الأولى : عند المرهبى فى « العلم » من رواية يزيد الرقاشى عنه ، كما فى « تخريج الإحياء » (٦٨) نقلاً عن التخريج الكبير للحافظ العراق رحمه الله . ويزيد ضعيف ، ضعفه الجمهور وقال النسائىّ وأبو أحمد الحاكم : متروك الحديث ، (انظر : « أخذ الجُنَّة » ص ٥٣) . لكنه – على ضعفه – لا يحتمل هذا المتن ، بل لا ذنب له فيه ، فقد قال الشيخ ابن عرَّاق رحمه الله فى « تنزيه الشريعة المرفوعة » (٢٨٢/١) : « وفيه محمد بن تميم السعدى وهو آفته » . قلت : وهو وضّاع مشهور ، فالبلاء منه .

الثانية : عند الطوسى (ص ٥٠١) من طريق أبى المفضل الشيبانى قال : وحدثنا محمد بن على بن شاذان بالكوفة قال : حدثنى أبو أنس كثير بن محمد الحزامى قال : حدثنا حسن بن حسين العرنى قال : حدثنى يحيى بن يعلى عن أسباط بن نصر عن شيخ من أهل البصرة عن أنس به . وهذا إسناد قد هلهل بالمرة ، لم يسلم منه سوى أنس ، وفيه الآتى :

١ – أبو المفضل الشيبانى ، تقدم أنه متهم بسرقة الحديث والوضع للرافضة .
٢ – شيخه محمد بن على بن شاذان لم أهتد إليه .
٣ – أبو أنس كثير بن محمد الحزامى ترجمه الخطيب (٤٨٤/١٢) من رواية

---

(٢٢) ووثقه غيره أيضا ، ورماه غير واحد بالوضع . وكلاهما إفراط وتفريط . والصواب ماقرره الحافظ الكبير ابن رجب الحنبلى رحمه الله عند حديث : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به من كتابه النافع : « جامع العلوم والحكم » حيث رجح ضعف نعيم ، وأعل الحديث بعلتين أخريين فى مبحث نفيس لا تجده عند غيره . وبه تعلم ما فى تصحيح الإمام النووى رحمه الله للحديث .

جماعة عنه ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .

٤ – حسن بن حسين العرنى رافضى واه . قال أبو حاتم : لم يكن بصدوق عندهم . وانظره فى « اللسان » (٢/١٩٩–٢٠٠) .

٥ – يحيى بن يعلى – وهو الأسلمى القطوانى أبو زكرياء – كوفى شيعى ضعيف ، وهاه ابن معين . وهناك آخران كوفيان بهذا الاسم ، لكنهما ثقتان : أبو زكرياء المحاربى ، وأبو المحياة التيمى .

٦ – أسباط بن نصر وهو الهمدانى – مختلف فيه ، وقال الحافظ (٣٢١) : « صدوق كثير الخطأ ، يغرب » .

٧ – شيخه البصرى مبهم لم يُسَمَّ . ولا يدرى من هو .

وأما حديث على ، فرواه الطوسى (ص ٥٠٠) وكذلك (٥٧٩–٥٨٠) من طريق أبى المفضل بسنده المسلسل بآل البيت عنه مرفوعا ، وفى أوله : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ، فاطلبوا العلم فى مظانها (كذا) واقتبسوه من أهله ، فإن تعلمه لله خشية (فى الأصل : حسنة) ، وطلبه عبادة ... الحديث بطوله . وأبو المفضل تكرر الكلام عنه . والسند الذى ذكره فيه جماعة لم أهتد إليهم ، وحَسْبُه به !

(ورُوِى) الحديث موقوفا على كلٍ من معاذ وعلى أيضا .

أما أثر معاذ ، فرواه ابن عبد البر وأبو نعيم فى « الحلية » (١/٢٣٨–٢٣٩) من طريق هاشم بن مخلد (وفى « الحلية » – خطأ – هشام) قال : سمعت أبا عصمة يحدث عن رجاء بن حيوة (وعند أبى نعيم سمعته من أبى عصمة عن رجل سماه عن رجاء بن حيوة عن معاذ بن جبل به . وقال أبو طالب المكى فى الفصل الحادى والثلاثين من « القوت » : « وروينا فى فضل العلم بالله تعالى من رواية رجاء بن حيوة عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : .. » فذكره ، كما فى « تخريج الإحياء » ، وفيه : « قال العراق : قوله (يعنى ابن عبد البر فى الحديث المرفوع) : حسن ، أراد به الحسن اللغوى لا الحسن المصطلح عليه بين أهل الحديث ، فإن موسى بن محمد البلقاوى كذبه أبو زرعة وأبو حاتم ونسبه

العقيلى وابن حبان إلى وضع الحديث ، وعبد الرحمن (كذا) بن زيد متروك وأبوه مختلف فيه ، والحسن لم يدرك معاذاً . وأبو عصمة المذكور فى الموقوف ضعيف أيضا ، كان يقال له : نوح الجامع . قال ابن حبان : جمع كل شىء إلا الصدق . ورجاء ابن حيوة أيضا لم يسمع من معاذ . وروى الموقوف : سليم الرازى فى « الترغيب والترهيب » من طريق آخر ، وفيه كنانة بن جبلة ضعيف جداً . قلت (القائل : الزبيدى) : ولكن صرح أبو طالب أن رجاء بن حيوة سمعه من عبد الرحمن بن غنم عن معاذ . هذا أشبه (كذا) والله أعلم ... » الخ .

قلت : ومن طريق كنانة بن جبلة أيضا رواه الطوسى عن أبى المفضل بسنده إليه عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ .

أما أبو عصمة – فى الطريق الأولى – فليس ضعيفا فحسْبُ ، بل هو كذاب متهم بالوضع . قال البخارى : « قال ابن المبارك لوكيع : عندنا شيخ يقال له : أبو عصمة ، كان يضع ، كما يضع المعلى بن هلال » . وقال أبو حاتم ومسلم والدارقطنى والدولابى والساجى : متروك الحديث . زاد الأخير : عنده أحاديث بواطيل . وذكر الحاكم أنه أقر بوضع حديث فى فضائل القرآن من أوله إلى آخره . وكنانة بن جبلة كذبه ابن معين ، فقال : « كذاب خبيث » . قال تلميذه عثمان ابن سعيد الدارمى : « هو قريب مما قال يحيى ، خبيث الحديث » . وقال الجوزجانى السعدى : « ضعيف جداً » . أما أبو حاتم الرازى رحمه الله فكأنه لم يخبر أمره فقال : « محله الصدق ، يكتب حديثه ، حسن الحديث » .

(وأما) أثر على ، فرواه أبو طالب الحسنى فى « أماليه » كما فى « تيسير المطالب » (ص ١٤١) قال : « أخبرنا أبو أحمد محمد بن على العبدكى (فى الأصل : العبدى ، والصواب الأول كما تكرر كثيراً فى الكتاب) ... فذكره بسنده المسلسل بآل البيت ، وفيه : قال أمير المؤمنين لأصحابه ، وهو بحضرته : تعلموا العلم ... » الخ . والعبدكى ، واسمه : « محمد بن على بن عبدك – واسمه : عبد الكريم » ، قال الإمام برهان الدين الحلبى فى « الكشف الحثيث »

(٧١٢) : « ... وكان إمام أهل التشيع فى زمانه ، ذكر له ابن الجوزى فى « موضوعاته حديثاً فى فضل على عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن جبريل : يا محمد على خير البشر ، من أبى فقد كفر . قال ابن الجوزى : والمتهم به الجرجانى الشيعى » وهو فى « الموضوعات » (٣٤٧/١-٣٤٨) من طريقه عن على بن موسى الفقيه القمى عن محمد بن شجاع الثلجى قال : حدثنا حفص بن عمر الكوفى عن أبى معاوية عن الأعمش عن أبى وائل عن ابن مسعود به » وقال (٣٢٩/١) : «وأما حديث ابن مسعود ، ففيه حفص بن عمر، وليس بشىء، ومحمد بن شجاع الثلجى، وقد سبق فى أول الكتاب أنه كذاب، والمتهم به الجرجانى الشيعى » . وأورده السيوطى فى « اللآلىء » (٣٢٧/١-٣٢٨) وأقره ، فلم يتعقبه .

وفى اتهام بن الجوزى له - بهذا الحديث خاصةً - نظر ، لوجود الثلجى وغيره فى الإسناد ، وإن كان اتهام ابن عبدك به أليق لمكانه من الإمامة فى الرفض . لكن اتهامه - عامةً - فى محله ، فإن أبا طالب المذكور روى له بلايا فى « أماليه » . وبالله التوفيق . وهو أعلى وأعلم .

الحديث الرابع عشر :

« تكفير كل لحاء ركعتان » .

ضعيف على الأقل . رواه تمام الرازى فى « الفوائد » (١/١٤١) من طريق يحيى بن أبى كثير ، وابن الأعرابى فى « معجمه » (٢/١٧٨) من طريق أبى عاصم النبيل كلاهما عن الأوزاعى حدثنى عبد الواحد بن قيس عن أبى هريرة مرفوعا به .

وقال الحافظ رحمه الله فى ترجمة : « مخلد بن يزيد القرشى الحرانى من « التهذيب » (١٠/٧٧) : « قلت : وقال الساجى : كان يهم . وقدم أحمد مسكين بن بكير عليه . فمن أوهامه : حديثه عن الأوزاعى عن عبد الواحد بن قيس عن أبى هريرة رفعه قال : يكفر كل لحاء ركعتان . قال أبو داود : مخلد شيخ ، إنما رواه الناس مرسلا ... » . قلت : لم أقف عليه من طريق مخلد هذا إلا موقوفا من رواية الإمام أحمد رحمه الله عنه كما يأتى . فإن كان المراد بالإرسال – عند أبى داود – الوقف ، فقد أوقفه مخلد ولا أدرى من رفعه عنه وإن كان مراده الإرسال – على ظاهره – أى عن عبد الواحد بن قيس عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم – بدون ذكر أبى هريرة – فهذا لم أقف عليه البتة ولا وجدت أحداً بيَّنه .

ومما يرجح الثانى ، قول الحافظ الذهبى رحمه الله فى « الميزان » (٨٤/٤) : « قال أبو حاتم : صدوق . وقد روى مخلد حديثاً فى الصلاة مرسلا فوصله . قال أبو داود : مخلد شيخ ، إنما رواه الناس مرسلاً . قال أحمد بن حنبل : حدثنا مخلد بن يزيد .. » فذكره موقوفا .

أقول : وإسناد الحديث من طريق يحيى بن أبى كثير عن الاوزاعى – مرفوعاً –

واه جداً[٢٣] ، فيه أحمد بن محمد بن عمر بن يونس بن القاسم اليمامى ، كذبه أبو حاتم وابن صاعد وغيرهما . وقال الدارقطنى : ضعيف . وقال - مرة - : متروك . وقال عبيد الكشورى (منسوب إلى قرية بصنعاء اليمن) : هو كالواقدى فيكم . نعم ، تابعه - عند ابن الأعرابى - أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل الشيبانى ، وهو ثقة حافظ ، لكن مدار الطريقين على عبد الواحد بن قيس الدمشقى ، وهو مختلف فيه اختلافاً كثيراً . وقال الحافظ (٤٢٤٨) : « صدوق له أوهام ومراسيل » .

أما رواية مخلد - المرفوعة - عن الأوزاعى ، فقد بينت عدم وقوفى عليها . وقد أوقفها الإمام أحمد . أما رواية عبد الواحد عن أبى هريرة ، فمنقطعة قطعاً . قال ابن أبى حاتم فى « الجرح » (٢٣/٦) عن أبيه : « روى عن أبى هريرة مرسل » . وفى « التهذيب » (٤٣٩/٦) : « روى عن أبى أمامة ونافع و ... وأبى هريرة مرسل » . وقال صالح بن محمد البغدادى : « روى عن أبى هريرة ولم يسمع منه . وأظنه مدنياً سكن الشام . وقال ابن حبان فى « الثقات » (١٢٣/٧) : « وهو الذى يروى عن أبى هريرة ولم يره ، ولا يعتبر بمقاطيعه ولا بمراسيله ولا برواية الضعفاء عنه » . ثم عاد فذكره فى « المجروحين » (١٥٣/٢-١٥٤) . وقال الذهبى فى « الميزان » (٦٧٥/٢) - عقب حديث أورده العقيلى بسنده إلى الأوزاعى ، حدثنى عبد الواحد بن قيس سمعت أبا هريرة يقول : ... فذكره . قال : « قلت : هذا كذب على الأوزاعى ، فأساء العقيلى كونه ساق هذا فى ترجمة عبد الواحد ، وهو برىء منه ، وهو لم يلق أبا هريرة إنما روايته عنه مرسلة ، إنما أدرك عروة ، ونافعاً ... » .

قلت : وللمتن شاهد مرفوع عن أبى أمامة - لكن إسناده واه جداً - عند

(٢٣) ولم ينبه - أو لم يتفطن - الشيخ الألبانى حفظه الله لذلك ، فأورد الإسناد إلى يحيى بن أبى كثير ، ولم يعله بهذا اليمامى ، فاغتر بذلك أحد إخواننا الكرام فرجح الطريقين المرفوعتين على رواية المصيصى الموقوفة - وتأتى - إذ لم يكن قد وقف على رواية مخلد بن يزيد الموقوفة .

الطبرانى فى « الكبير » (١٧٥/٨) وابن عساكر (٦١٤/١٤) من طريق مسلمة ابن على الخشنى عن خالد بن دهقان عن كهيل بن حرملة عنه به . ومسلمة متهم ، تقدم الكلام عنه فى الحديث الرابع . وبه وحده أعل الحافظ الهيثمى الحديث فى « المجمع » (٢٥١/٢) والشيخ الألبانى فى « الصحيحة » (١٧٨٩) . وكهيل بن حرملة أيضا فيه جهالة . فقد ترجمه البخارى فى « التاريخ الكبير » (٢٣٨/٧) وابن أبى حاتم (١٧٣/٧) وابن حبان فى « الثقات » (٣٤١/٥) بروايته عن أبى هريرة ، ورواية خالد سبلان – وحده – عنه . وأورد له ابن حبان حديثاً من طريق خالد بن دهقان قال : ثنا خالد سبلان عن كهيل عن أبى هريرة . وهذا مفاده أن رواية ابن دهقان عنه أيضا منقطعة ، إلا أن يثبت أن بينهما خالد سبلان – واسمه خالد بن عبد الله بن الفرج ، ولُقِّب : « سبلان » لضخامة لحيته . وهو ثقة ، وثقه أبو سهر الغسانى وابن حبان . فهذه علل ثلاث لهذه الطريق .

والحديث – من طريق أبى هريرة – أورده الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الصحيحة » جازماً بحُسنه – اعتماداً على قول الحافظ رحمه الله فى عبد الواحد ابن قيس : « صدوق ، له أوهام » كما تقدم ، ولم يتفطن للانقطاع الظاهر الذى صرح به الأئمة المتقدم ذكرهم . أما تحقيق حال عبد الواحد بن قيس ، فلم أنشط إليه الآن اتكالاً على ضعف الحديث بالانقطاع ، والخلاف فيه شديد جداً بين موثق وتارك ! ولذلك قلت – تحت حديث الترجمة – : « ضعيف على الأقل » .

(أما) الموقوف ، فرواه الإمام أحمد فى « العلل ومعرفة الرجال » (١٨٨٦/٢) ، فقال : « حدثنا مخلد بن يزيد الحرانى قال : حدثنا الأوزاعى عن عبد الواحد بن قيس عن أبى هريرة ... » فذكره . قال ابنه عبد الله : « قال أبى : تفسيره : الرجل يلاحى الرجل يخاصمه يصلى ركعتين تكفيره . يعنى كفارته » اهـ . ومخلد ثقة أو صدوق على أقل تقدير . وتابعه على إيقافه أيضا : محمد بن كثير المصيصى ، ومن طريقه ابن عساكر (٥٧٤/١٠) عن الأوزاعى

عن عبد الواحد عن رجل عن أبى هريرة ، فأدخل رجلاً مبهماً بين عبد الواحد وأبى هريرة . والمصيصى – وإن قال الحافظ (٦٢٥١) : « صدوق كثير الغلط » – إلا أن خشية غلطه فى هذه الرواية – خاصّةً – مدفوعة بالمتابعة المتقدم ذكرها . وإدخاله رجلاً مبهما فى الإسناد – وإن لم أره توبع عليه فى جميع ما تقدم – لكنه صحيح حكماً ، فإن هناك واسطة لا نعلمها بين عبد الواحد وأبى هريرة – ولا بد . والحاصل أن الحديث لا يثبت مرفوعا ولا موقوفا ، ولا جدوى من محاولة الترجيح لضعفه على كل حال . وتغنى عن معناه أحاديث أخرى ثابتة نحو قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم « اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالق الناس بخلق حسن » وقوله : « إذا عملت سيئة فأتبعها حسنة تمحها . قيل : يارسول الله ، أمن الحسنات : لا إله إلا الله ؟ قال : هى أفضل الحسنات » . بل وجدتُ هذا المعنى فى كتاب الله عز وجل فى قوله : ﴿ **ويدرؤون بالحسنة السيئة . أولئك لهم عقبى الدار** ﴾ وقوله : ﴿ **أقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل . إن الحسنات يذهبن السيئات . ذلك ذكرى للذاكرين** ﴾ . وهذه النصوص داخلة فى جملة ما استخرت الله عز وجل عليه فى التبييض النهائى للكتاب ، أُلهِمتُها الآن . فالحمد لله على توفيقه . وهو سبحانه أعلى وأعلم .

الحديث الخامس عشر :

« جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء » .

ضعيف على الأقل رواه الحاكم فى « تاريخه » عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٨١/٣) : « ضعيف » ، وأحال على « الضعيفة » (٢٥٩٢) . ورواه أيضا الديلمى كما فى « فردوس الأخبار » (٢٤٠١) ، وذكر محققاه عن الحافظ فى « تسديد القوس » قوله : « أسنده عن ابن عمر ، وفيه قصة » اهـ . قلت : وهى أن ابن عمر قال : « سمع النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجلاً يتعوذ بالله من جهد البلاء ، فذكره » كما قال الحافظ المناوى رحمه الله فى « الفيض » (٣٥٢/٣) – إذ عزاه السيوطى للحاكم – وقال عقبه : « ورواه الديلمى أيضا كما ذكر » . وهذا الاقتصار منى على تضعيف الحديث إنما تبعت فيه صاحب « ضعيف الجامع » حفظه الله لتعذر نظرى بنفسى فى إسناده ، وإلا فاحتمال ضعفه الشديد عندى قائم ، فالله تعالى أعلم . وأسأله التيسير . وهذا الحديث ينبغى أن يكون محله فى « البدائل المستحسنة » لشدة اشتهاره بين المسلمين فى هذا العصر ، بل وكثرة إلحاح الصحف ووسائل الإعلام الحكومية به على الناس ، لإقناعهم بالحد من نسلهم ، وبترك قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « تزوجوا الودود الولود ، فإنى مكاثر بكم الأمم » فى نصوص كثيرة يُعلم من مجموعها بأن تكثير الذرية المسلمة من مقاصد الشريعة المقطوع بها !! لكنى لا أستحضر له الآن بديلاً صالحاً ، فيمكن إيراد بدائل تنقصه وتبطله إن شاء الله ! . نعم ، لبعض السلف كلمات مشهورة فى ذم صاحب العيال وأنه لا يفلح .... الخ ، لها محمل مخصوص لا ينبغى أن تتعداه وليس هذا مجالها .

(وقد) روى الحديث موقوفا على ابن عمر أيضا بسند مظلم فيه جهالة وانقطاع . قال السهمى فى « تاريخ جرجان » (ص ١٤٠) : « حدثنا إبراهيم

ابن عبد الله الشطى حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد الحمادى حدثنا محمد بن القاسم حدثنا أبى حدثنا أبو عكرمة الضبى حدثنا الحسين بن يزيد حدثنا سعد ابن عامر عن إبراهيم النخعى قال : « سئل ابن عمر : ما جهد البلاء ؟ قال : قلة المال ، وكثرة العيال » . وفى هذا الإسناد ما يأتى :

١ - إبراهيم بن عبد الله الشطى - شيخ السهمى - ترجمه ، فلم يورد فيه جرحا ولا تعديلا .

٢ - وشيخه الحمادى ، لم أهتد إليه .

٣ - وأبو عكرمة الضبى احتمل المعلق على « تاريخ جرجان » أنه هو الذى ترجمه الدولابى فى « الكنى » (٣٦/٢) بروايته عن الحسن الجعفرى ، ورواية الأصمعى عنه . وهذا احتمال وجيه ، فإنه من هذه الطبقة . ولم أجد لأبى عكرمة ترجمة أخرى تفصح عن حاله فى الحديث . ثم وجدت المعافى بن زكريا النهروانى روى فى « الجليس » (٢٦٥/١:٢٦٩) خبراً عن محمد بن القاسم (وهو أبو بكر الأنبارى ومنه استفدنا تعيينه ، وهو وأبوه صدّقهما الخطيب) عن أبيه عن أبى عكرمة هذا ، فسماه : « عامر بن عمران بن زياد » . ووجدت أيضا الطوسى روى فى « أماليه » (ص ٥١٢-٥١٣) أثراً من طريق أبى بشر حيان بن بشر الأسدى قاضى المصيصة قال : حدثنى خالى أبو عكرمة عامر بن عمران الضبى الكوفى قال : حدثنا محمد بن المفضل الضبى عن أبيه ... » فذكره . ففتشت عن : « عامر بن عمران بن زياد » فيما طالته يداى من كتب رجال الحديث وغيرهم ، فلم أظفر به أيضا . والحاصل من مجموع ما وقفت عليه من روايات أنه مستور ،و الله أعلم .

٤ - والحسين بن يزيد ، ليس هو الطحان الأنصارى الكوفى المترجم فى « التقريب » (١٣٦١) وغيره ، وهو لين الحديث ، فإنه متأخر عن هذا . ولعل الصواب فى اسمه : « الحسن بن يزيد » - وهو الجعفرى - على ما فى « الكنى والأسماء » . وقد يكون أيضا : « الحسين بن يزيد » المترجم فى « اللسان » (٣١٧/٢) وجهله ابن القطان . ويشبه أن يكون من رواة الشيعة .

٥ – وسعد بن عامر لم أهتد إليه . وهناك : « سعيد بن عامر » وهو الضبعي البصري وهو ثقة من التاسعة كما في « التقريب » (٢٣٣٨) . و « سعيد بن عامر » آخر تابعي يروى عن ابن عمر وعنه ليث بن أبي سليم ، فكلاهما يخالف هذا في الطبقة .

٦ – وإبراهيم النخعي هو الثقة الحافظ الإمام المشهور ، لكن روايته عن ابن عمر والصحابة – في جملتهم – منقطعة[٢٤] . ولم أقف على الأثر موصولاً في مكان آخر ، فالله أعلى وأعلم .

استدراك :

ووجدت الأثر عن ابن عمر عند ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٤٦٣) من طريق إسماعيل بن عياش عن أبي الخصيب يسار بن عبد الله عن إياس بن معاوية عنه قال : « جهد البلاء : كثرة العيال وقلة الشيء » . وشيخ إسماعيل لم أهتد إليه ، ويحتمل أن يكون : « بشر بن عبد الله بن يسار » وهو صدوق لكن لم أجد له رواية عن إياس ولا رأيت أحداً كنّاه .

وإياس ثقة مشهور بالعقل والحلم ، لكن روايته عن ابن عمر منقطعة .

---

(٢٤) إلا أن مراسيله عن ابن مسعود – خاصةً – صحيحة جداً ، لأنه لا يرسل عنه إلا ما سمعه من غير واحد عنه . انظر « التبييض » (رقم ٣١:١/٩٢) . والأثر الصحيح الذي أرسله عن ابن مسعود في قصته مع حذيفة في الاعتكاف كافٍ في إعلال ونسف ما شاع هذه الأيام من الرواية المرفوعة لأثر حذيفة : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة ... » . والتفرقة بين قول إبراهيم : « أن حذيفة قال لابن مسعود » وبين : « أن ابن مسعود قال له حذيفة » ظاهرية لا يحسن الأخذ بها . وحسبي هذا في هذا المقام .

الحديث السادس عشر :

« **حسنات الأبرار سيئات المقربين** » . باطل لا أصل له . قاله الشيخ الألبانى أمتعنا الله بعمره فى « الضعيفة » (١٠٠) .

قال : « وقد أورده الغزالى فى « الإحياء » (٤/٤٤) بلفظ : « قال القائل الصادق : حسنات الأبرار .. » قال السبكى (٤/١٤٥-١٧١) : « يُنظر إن كان حديثاً ، فإن المصنف قال : قال القائل الصادق ، فينظر من أراد » . قلت : الظاهر أن الغزالى لم يذكره حديثا ، ولذلك لم يخرجه الحافظ العراقى فى « تخريج أحاديث الإحياء » وإنما أشار الغزالى إلى أنه من قول أبى سعيد الخراز الصوفى ، وقد أخرجه عنه ابن الجوزى فى « صفوة الصفوة » (٢/١٣٠/١) وكذا ابن عساكر فى ترجمته كما فى « الكشف » (١/٣٥٧) قال : « وعده بعضهم حديثا وليس كذلك » . قلت : وممن عده حديثا ، الشيخ أبو الفضل محمد بن محمد الشافعى فإنه قال فى كتابه « الظل المورود » (ق ١/١٢) : « فقد روى أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ... » فذكره . ولا يشفع له أنه صدَّره بصيغة التمريض – إن كانت مقصودة منه – لأن ذلك إنما يفيد فيما كان له أصل ولو ضعيف ، وأما فيما لا أصل له – كهذا – فلا . قلت : ثم إن معنى هذا القول غير صحيح عندى ، لأن الحسنة لا يمكن أن تصير سيئة أبداً مهما كانت منزلة من أتى بها ، وإنما تختلف الأعمال باختلاف مرتبة الآتين بها إذا كانت من الأمور الجائزة التى لا توصف بحسن أو قبح ، مثل الكذبات الثلاث التى أتى بها إبراهيم عليه السلام ، فإنها جائزة لأنها كانت فى سبيل الإصلاح ، ومع ذلك فقد اعتبرها إبراهيم عليه السلام سيئة ، واعتذر بسببها عن أن يكون أهلاً لأن يشفع فى الناس صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا وسائر إخوانهما أجمعين . وأما اعتبار الحسنة التى هى قربة إلى الله تعالى سيئة بالنظر إلى أن الذى صدرت منه من المقربين ، فمما ، لايكاد يعقل » اهـ . قلت : وهذا كلام نفيس جدا ، ولكن ليت الشيخ حفظه

الله تحقق من مدى صحة نسبته إلى أبى سعيد الخراز – رحمه الله – واسمه : « أحمد ابن عيسى البغدادى » ، فسيأتى تحقيق أنه كذبٌ عليه أيضا . وما كان الشيخ ليعجزه أن يعلم أن أبا سعيد هذا بغدادى ، وبالتالى يرجع إلى ترجمته فى « تاريخ بغداد » ، وكذلك « تاريخ دمشق » كما دله عليه الشيخ العجلونى رحمه الله فيما تقدم من عزوه لابن عساكر .

أما أنا فلم أكن لأفعل[٢٥] ذلك لولا أنه قد لفت نظرى أثناء تقليب المجلد الأول من « كشف الخفاء » قول العجلونى (١١٣٧) تحته : « هو من كلام أبى سعيد الخراز كما رواه ابن عساكر فى ترجمته ، وهو من كبار الصوفية مات فى سنة مائتين وثمانين . وعده بعضهم حديثاً وليس كذلك ... » . قلت : وتمام كلامه – الذى لم يسقه الشيخ – : « وقال النجم : رواه ابن عساكر أيضا عن أبى سعيد الخراز من قوله ، وحكى عن ذى النون انتهى . وعزاه الزركشى فى لقطته للجنيد ... » الخ . قلت : علقه ابن الجوزى فى « صفة الصفوة » (٤٣٧/٢) فقال : « وعن على بن حفص الرازى قال : سمعت أبا سعيد الخراز يقول : ذنوب المقربين حسنات الأبرار » . ووصله الخطيب (٢٧٧/٤) – وعنه ابن عساكر (٦٥/٢) – ، فقال : « أخبرنا الحسن بن الحسين النعالى أخبرنا أحمد ابن نصر الذارع قال : سمعت أبا محمد الحسن بن ياسين يقول : سمعت على بن حفص الرازى يقول : ... فذكره . وهذا إسناد هالك غاية ! وفيه :

١ – الحسن بن الحسين المعروف بابن دوما النعالى – شيخ الخطيب – مترجم فى « تاريخه » (٣٠٠/٧–٣٠١) وفيه : « كتبنا عنه وكان كثير السماع إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع فى أشياء لم تكن سماعه ... » حتى قال : « ذكرت لمحمد بن على الصورى خبراً من حديث الشافعى كان حدثنا به ابن دوما . فقال الصورى : لما دخلت بغداد رأيت هذا الجزء وفيه سماع ابن دوما الأكبر ، وليس فيه سماع أبى على (يعنى شيخ الخطيب هذا) ، ثم سمَّع فيه

(٢٥) بل ظللت حتى تلك اللحظة معتقداً حقاً أنه من كلام أبى سعيد الخراز الثابت عنه حتى دعانى الفضول إلى معرفة إسناده إليه من « تاريخ دمشق » !

أبو على لنفسه ، وألحق اسمه مع اسم أخيه ... » . وأقره الحافظ فى « اللسان » (٢٠١/٢) .

٢ – وشيخه أحمد بن نصر الذارع ، قال الخطيب (١٨٤/٥) : « نزل النهروان وحدَّث بها عن الحارث بن أبى أسامة ، وإسماعيل بن إسحاق القاضى ، و .... ، .... ، وجماعة غير هؤلاء ممن لا يُعْرف . وفى حديثه نكرة تدل على أنه ليس بثقة . حدثنا عنه .... و .... ، وأبو على بن دوما النعالى ... » . وقال الذهبى فى « الميزان » (١٦١/١–١٦٢) : « بغدادى مشهور . روى عن الحارث ابن أبى أسامة وطبقته ، فأتى بمناكير تدل على أنه ليس بثقة . قال الدارقطنى : دجّال ، يكنى أبا بكر ، فمن أباطيله .... » فذكر إسناداً مسلسلاً بآل البيت إلى على قال : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فصاحت نخلة بأخرى : هذا النبى المصطفى ، وعلّى المرتضى .... » وفيه : « فقال : يا على ! إنما سمى نخل المدينة صوحانياً ، لأنه صاح بفضلى وفضلك » (!!!) ثم قال : « أُنبئت عن ابن كليب ... » فذكر إسناداً إلى ابن عباس ، قال : « لما قتل علىٌّ عمرو بن عبد ودّ ، هبط جبرائيل بأترجة من الجنة ، فقال للنبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : إن الله يقول لك : حىّ بهذه علياً ، فدفعها إليه فانفلقت فى يده ، فإذا فيها حريرة بيضاء مكتوب فيها بصفرة : تحية من الطالب الغالب إلى على بن أبى طالب » قال : « فهذا من إفك الذارع » اهـ . وأقره الحافظ فى « اللسان » (٣١٧/١–٣١٨) . قلت : فهل يصدق هذا الدجال الأفاك على أبى سعيد الخراز ، وقد افترى الكذب على النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلى (ابن عباس) ، بل على رب العالمين ورسوله الأمين ؟ ! !

٣ – وشيخه الحسن بن ياسين لم أقف له على أثر ، فلعله من شيوخه المجاهيل الذين أشار إليهم الخطيب .

٤ – وشيخه على بن حفص الرازى لم أقف له على ترجمة مستقلة ، ولكن ذكره الحافظ الذهبى رحمه الله فى جملة الراوة عن أبى سعيد فى « سير أعلام النبلاء » (٤٢٠/١٣) .

أقول : ولعل تفرد ابن دوما – غير الموثوق به – عن هذا الذارع الدجال بهذا الأثر ، هو السر فى عدم إيراد أبى نعيم له فى « الحلية » مع أنه جمع فيها كل غث وثمين ، وكذلك لم يورده السلمى فى « طبقات الصوفية » ولا القشيرى فى « الرسالة » . أما قول النجم الغزى : « وحكى عن ذى النون » ، وقول الزركشى إنه من كلام الجنيد ، فقد كلفنى بعض العنت من حيث لم أكن أحتسب ، ففتشت فى ترجمة كل منهما من « الحلية » و « تاريخ بغداد » و « تاريخ دمشق » – ولم أجد ترجمة للجنيد فى نسخة الظاهرية – و « الطبقات » و « الرسالة » فلم أجد فيها كلها هذا الكلام ولا قريباً منه . فإذا كان هذا هو حال السند الذى يجزم العامة وقبلهم الخاصَّة بنسبته إلى أبى سعيد الخراز ، – وهو منه برىء بل ما هكذا لفظه أيضا ! – فكيف بغيره ؟ والله المستعان .

الحديث السابع عشر :

« **الدنيا دار من لا دار له ، [ومال من لا مال له] ، ولها يجمع من لا عقل له** » . منكر . رواه الإمام أحمد (٧١/٦) – بدون الفقرة الوسطى – ، قال الشيخ الألباني حفظه الله فى « الضعيفة » (١٩٣٣) : « من طريق دُوَيْد عن أبى إسحاق عن عروة (وفى الأصل : زرعة) عن عائشة مرفوعا . وقال ابن قدامة فى « المنتخب » (٢/١/١٠) : « هذا حديث منكر »[٢٦] . قلت : وأبو إسحاق الظاهر أنه السبيعى ، وهو مدلس مختلط . ودويد ، وهو ابن نافع . قال الحافظ : « مقبول » . كذا قال ، وفيه نظر ، فقد روى عنه جمع ، منهم الليث بن سعد ، ووثقه الذهلى وغيره ، وقال ابن حبان : « مستقيم الحديث » . وكذا قال الذهبى . وقد تابعه أبو سليمان النصيبى عند ابن أبى الدنيا فى « ذم الدنيا » (ق ٢/٢٩) ، فالعلة السبيعى . ولذلك فإنه لم يُصب من جوَّد إسناده كالمنذرى فى « الترغيب » ١٠٤/٤) ، والعراق فى « التخريج » (٢٠٢/٣) ، وتبعهم المناوى والزرقانى ، وقلدهم الغمارى كعادته فى « كنزه » (١٧٩٩) ، وكأنهم لم يقفوا على شهادة إمام السنة بنكارته ، كما تقدم . وقد أحسن صنعاً الحافظ السخاوى فى « المقاصد » فى اقتصاره على قوله (٤٩٤/٢١٧) : « ورجاله ثقات » . وسبقه إلى ذلك الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٢٨٨/١٠) ، فلم يصححاه ؛ خلافا لفهم الزرقانى فى « مختصر المقاصد » (٤٦٤/١٠٨) : « صحيح » . ومثل هذا الفهم لكلمة : « رجاله ثقات » خطأ شائع مع الأسف كما نبهنا عليه فى غير ما موضع .

هذا ، والحديث رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٦١) عن مالك بن مغول قال : قال عبد الله : فذكره موقوفا على عبد الله ، وهو ابن مسعود .

---

(٢٦) كذا فى « الضعيفة » فلا أدرى أسقط منها قوله : « قال الإمام أحمد » أم هو قول ابن قدامة نفسه ، فإن الشيخ سيذكر كلاما الأولى حمله على الإمام أحمد رحمه الله ، نورده بعد هذا بأسطر .

ورجاله ثقات أيضا ، ولكنه منقطع ، مالك هذا تابع تابعى ، روى عن السبيعى ونحوه . والحديث عزاه السيوطى لأحمد والبيهقى فى « الشعب » عن عائشة . والبيهقى فيه عن ابن مسعود موقوفا . فمن أخطاء المناوى قوله عقبه فى « التيسير » : « بأسانيد صحيحة » اهـ . قلت : وكلام الشيخ-أمتعنا الله بعلمه وعمره-يتضمن تعقباً جيداً لمن قَوَّوا هذا الحديث المنكر – على أمور متعددة لاح لى خلافها – لولاها لوددت أن أسلم بكل حرف أفادناه الشيخ جزاه الله خيراً .

الأول : قوله : « دويد ، وهو ابن نافع ... » . قلت : لم يتبين لى ذلك ، فإنه ورد فى « المسند » هكذا : « عن ذويد » بالمعجمة . وابن نافع يروى عن عروة رأساً (على قول الشيخ إنه عروة لا زرعة)، ويروى عنه الليث بن سعد وإسماعيل ابن رافع المدنى ونظراؤهما من المتقدمين . أما هذا فيروى عنه حسين بن محمد المروُّذى – شيخ الإمام أحمد – ، وهو متأخر عن ابن نافع ، فإنه من التاسعة (ت ٢١٣ أو بعدها) . وابن نافع من السادسة ؛ و لم أجد أحداً نص على روايته عن أبى إسحاق السبيعى أيضا . وبعد تقرير هذا ، فاجئنى قول الأمير ابن ماكولا رحمه الله فى « الإكمال » (٣٨٦/٤) : « ... ودويد بن سليمان حدث عن سلم ابن بشير بن حجل وعثمان بن عطاء ، روى عنه حسين بن محمد المروذى . ودويد ابن نافع ، مصرى ، مولى سعيد بن عبد الملك بن مروان ، يكنى أبا عيسى ، روى عنه جماعة من أهل مصر ... » حتى قال (٣٨٧/٤) : « ... ودويد لم يُنْسب ، يروى عن أبى إسحاق عن زرعة عن عائشة : الدنيا دار من لا دار له ، وله أحاديث فى الزهد » اهـ . دلنى على كلامه محقق « المؤتلف » (ص ١٠٠٨) جزاه الله خيراً ، فإن الدارقطنى رحمه الله قال : « ودويد بن نافع ، يروى عن الزهرى ، وضبارة بن عبد الله بن أبى السليك ، روى عنه بقية بن الوليد . ودويد لم ينسب ، يروى عن أبى إسحاق ، عن زرعة ، عن عائشة : « الدنيا دار من لا دار له ، ولها يجمع من لا عقل له » . وله أحاديث نحو هذا فى الزهد » اهـ . فتحقق ما قد مِلتُ إليه ، فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

الثانى : قوله : « أبو إسحاق الظاهر أنه السبيعى ... » . قلت : نعم ، هو

المتبادر – غالباً – عند الإطلاق ، لولا أننى لم أجد له رواية عن عروة (على تصويب الشيخ ، وستأتى الإجابة عنه) ولا رواية لأحد يدعى : « دويداً » عنه . نعم ، وما ذكره ابن ماكولا والدارقطنى ليس فيه تصريح بأن أبا إسحاق – شيخ دويد – هو السبيعى ، بل الظاهر أن كلاً منهما حكى السند كما وقع له . نعم ، عروة بن الجعد البارق رضى الله عنه صحابى يروى عنه أبو إسحاق ، لكنى لم أجد له رواية عن عائشة . على أن فى كون الراوى عنها اسمه : « عروة » نظر ، يأتى قريبا .

الثالث : قوله : « وقد تابعه أبو سليمان النصيبى عند ابن أبى الدنيا ... » . قلت : قال ابن أبى الدنيا فى « ذم الدنيا » (١٨٢ ط . دار القرآن) : « حدثنى محمد بن العباس بن محمد نا الحسين بن محمد نا أبو سليمان النصيبى عن أبى إسحاق عن زرعة عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « الدنيا دار من لا دار له ، ومال من لا مال له ، ولها يجمع من لا عقل له » . وعنه رواه البيهقى فى « الشعب » ٨١/٣/٣ ب –٨٢ أ) .

ولم يبين لنا الشيخ حفظه الله من أبو سليمان النصيبى هذا ، وكدت آيس منه حتى وجدت – قدراً – أثناء تقليب المجلد الثالث من « الجرح والتعديل » ٤٢٧/٣) : « داود بن هلال النصيبى أبو سليمان روى عن المسعودى ومالك ابن مغول وبكر بن خنيس وأسد بن عمرو . روى عنه زهير بن عباد الرؤاسى » . ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، فوقع فى قلبى أنه هو هو دويد المذكور – فيكون اسمه مُصَغَّراً رواه حسين المروّذى مرة فكناه ونسبه ، فحفظه عنه محمد ابن العباس – شيخ ابن أبى الدنيا – ورواه مرة أخرى فصغَّره ولم ينسبه أو يُكنّيه . أما دويد بن سليمان الذى أفرده ابن ماكولا ، يحتمل أن يكون هو هو أيضا – بقرينة أنه ذكر رواية المروذى وحده عنه – فيكون ابن ماكولا سمى أباه : « سليمان » خلافا لابن أبى حاتم ، أو الصواب : « داود أبو سليمان » . وهذا الأخير مجرد احتمال ، والعلم عند الله تعالى .

الرابع : قوله : « عن عروة (وفى الأصل : زرعة) ... » . قلت : لماذا لم يبقه

الشيخ عفا الله عنه على ما فى الأصل ، لا سيما وهو كذلك عند ابن أبى الدنيا والبيهقى ، بل وفى كلام ابن ماكولا والدارقطنى ؟ هذا ، وقد ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله الحديث فى « تفسيره » أربع مرات - معزواً للإمام أحمد - وساق إسناده فى موضعين منهما :

الأول : فى (٣/٣٣) ، وفيه : « عن زرعة عن عائشة » .

والثانى : فى (٤/٥٠١) ، فقال : « عن عروة عن عائشة » . فلا أدرى ما سبب هذا التردد ، ولماذا صوب الشيخ زرعة إلى عروة ، ومن زرعة الذى يروى عن أم المؤمنين رضى الله عنها ؟ الله أعلم .

الخامس : قوله - فى أثر ابن مسعود - : « ولكنه منقطع ، مالك هذا تابع تابعى روى عن السبيعى ونحوه ... » . قلت : طالعت جميع شيوخه الذين أوردهم له الحافظ المزى رحمه الله فى « تهذيب الكمال » (ق ١٣٠٠) ، فلم أجد أحداً منهم يمكنه إدراك ابن مسعود أصلاً ، إلا أن يكون عبد الله بن بريدة ، لو صح سماعه من ابن مسعود . ولذلك فالأشبه أن هذا الإسناد معضل . ثم وقفت له من قريب على طريق أخرى ، فقد رواه أبو عبد الله اليزيدى فى « أماليه » (ص ٩١) فقال : « حدثنا أبو حرب حدثنا أبو داود الطيالسى قال : حدثنا هشام الدستوائى عن قتادة قال : قال عبد الله بن مسعود : ... فذكره .

وهذا إسناد لا يثبت أيضا ، أبو حرب اسمه محمد بن خالد المهلبى ، فكنت أظنه :« محمد بن خالد بن خداش المهلبى »، وهو صدوق يغرب كما قال الحافظ (٥٨٤٣) لكن تبين لى أنه غيره ، فإن كنية ابن خداش : « أبو بكر » ولم أجد له رواية عن شيوخ هذا من خلال ما أورده له اليزيدى من آثار فى « الأمالى » ثم إنى تعبت عليه جداً فلم أقف له على ترجمة . فإن كان حفظه بهذا الإسناد ، فإنه أيضا معضل - فى الغالب - بين قتادة وابن مسعود ، والأشهر طريق مالك ابن مغول عن عبد الله . ومن طريقه رواه ابن أبى الدنيا (١٦) : « حدثنى سريج ابن يونس نا عَنْبَسَة بن عبد الواحد عنه به .وعنه البيهقى فى « الشعب » .

ثم وجدت الحديث بعد ذلك موقوفا على كل من أبى الدرداء وعمر بن عبد العزيز . بإسنادين تالفين .

« (أما) أثر أبى الدرداء ، فرواه ابن عساكر (٧٧١/١٣) من طريق عبد الملك ابن عمير عن رجاء بن حيوة عنه به . وإسناده تالف ، فيه سهل بن على الدورى ، قال الخطيب (١١٩/٩) : « وزعم أبو مزاحم الخاقانى أنه كان يرمى بالكذب » . وقال الذهبى فى « المغنى » (٢٨٨/١) : « متهم بالكذب » . قلت : والثابت بهذا الإسناد من طرق عن عبد الملك به إلى أبى الدرداء قوله : « إنما العلم بالتعلم ، وإنما الحلم بالتحلم ... » . وهو منقطع أيضا بين رجاء وبينه كما أومأت فى مقدمة « التبييض » (٤/١) ولعلى أتعرض له مرة ثانية إن شاء الله فى « التبييض » أو « العلل » أو كليهما ، فالله المستعان .

(وأما) أثر عمر بن عبد العزيز ، فرواه ابن أبى الدنيا (١١٢) من طريق زكريا ابن منظور عن عمه عنه أنه كتب إلى أخٍ له .. الأثر ، وفيه : « فإن الدنيا دار من لا دار له ، ومال من لا مال له » . وزكريا ضعيف أو واه ، قواه ابن معين فى بعض الروايات عنه . وعمه لم أهتد إليه ، وشيخ ابن أبى الدنيا : أبو سعيد المدينى هو عبد الله بن شبيب الربعى وهو أخبارى علامة لكنه واهٍ كما قال الذهبى فى « الميزان » (٤٣٨/٢) وجاء محرفاً فى الكتاب : « حدثنى أبو سعيد المدينى عبد الله بن المسيب » !! وشيخه محمد بن عمر بن سعيد العطار لم أهتد إليه ، فالسند مهلهل لم يسلم منه سوى خامس الراشدين رحمه الله !

(ملحوظة هامة) : ومما يؤخذ على الإمامين ابن كثير والسيوطى فى « الدر » (٣٤١/٦) عفا الله عنهما – وغيرهما كثير – أنهم عزوا الحديث بتمامه إلى الإمام أحمد مع أن الفقرة الوسطى – « ومال من لا مال له » – ليست عنده ، بل عند ابن أبى الدنيا والبيهقى . والأدهى والأمر أن الشيخ أبا حامد الغزالى عفى الله عنه زاد فى « الإحياء » (٢٠٣/٣) فى متن الحديث : « وعليها يعادى من لا علم له ، وعليها يحسد من لا فقه له ، ولها يسعى من لا يقين له » . وبين الحافظ العراق

رحمه الله أن هذه الزيادة ليست عند مخرجيه . وقال ابن السبكى رحمه الله فى « طبقات الشافعية » (٣٤٥/٦) : « لم أجد هذه الزيادة » كما فى « تخريج الإحياء » (٢٩٤٦) ، وأخطأ الغزالى خطأ آخر ، فلفق بين هذا الحديث وحديث آخر فى ذم الدنيا أيضا ، فانظر جواب العراق وابن السبكى عما صنع فى « التخريج » (٣٥٥٢) . وممن زادها أيضا ابن حجر الهيتمى الفقيه رحمه الله فى « أسنى المطالب » كما فى « كشف الخفاء » (١٣١٥) .

أما صاحب : « من وصايا الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم » - سامحه الله - فقد وقع فى كُلٍ ، فأورد الحديث بلفظ أحمد (ص ٦٤١) وقال : « رواه أحمد ، وزاد : « ومال من لا مال له » ! ثم أورده (ص ٧٧٠) بالزيادة الباطلة ، وقال : « رواه أحمد من حديث عائشة » !! ومثل هذا فى « وصاياه » كثير مع أنه حشاها بالمناكير والواهيات التى لا يحل ذكرها فى الكتب إلا على سبيل القدح فيها . بل الوصايا نفسها تسع منها - فى الجزء الأول وحده - لا يصح ، ما بين ضعيف ومنكر وواهٍ . هدانا الله وإياه لتحرى الحق والصواب ، وتحاشى الوقوع فى الكذب على سيد الأنبياء صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وعامله الله تعالى بما يستحق ، إذ رمى أهل السنة والجماعة الذين يصفون رب العالمين بما وصف به نفسه ، ووصفه به نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقلة الأدب ! ، إذ قال على الملأ عقب خطبة جمعة بالمعادى ما معناه : « يقولون : إن الله فى السماء ، انظروا إلى قلة الأدب ؟ ! » . فالله بيننا وبينك ياطه ، ﴿ **يوم لا ينفع مال ولا بنون . إلا من أتى الله بقلب سليم** ﴾ .

استدراك :

ثم وجدت الحافظ رحمه الله يقول فى «نزهة الألباب» (١٠٧٧): «دويد: هو داود ابن سليمان النصيبى». فصح- ولله الحمد- ما احتملته ، مع استبعاد أن يكون هو هو داود بن هلال النصيبى. ووجدت الحديث مرفوعا أيضا فى «الأصول من الكافى» (١٢٩/٢) لثقة الرافضة الكلينى، وفيه قصة. وهو عن جعفر الصادق معضلاً. وفى إسناده جماعة من الرافضة لم أهتد إليهم، وفيه أيضا أحمد بن محمد بن خالد البرقى، وهو من غُلاتهم، له كتاب «التحريف»- يعنى فى القرآن-، نعوذ بالله من الكفر والخذلان.

الحديث الثامن عشر :

« صاحب الشيء أحق أن يحمله إلا أن يكون ضعيفاً يعجز عنه ، فيعينه أخوه المسلم » .

ضعيف جداً ، أو موضوع . رواه أبو يعلى والطبراني فى « الأوسط » كما فى « المجمع » (٥/١٢١-١٢٢) وابن الأعرابى فى « معجمه » (٢٣٥/١-٢) وابن بشران فى « الأمالى » (٢/٥٣-٥٤) والحافظ محمد بن ناصر فى « التنبيه » (١٦/١-٢) من طريق يوسف بن زياد البصرى عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن الأغر أبى مسلم عن أبى هريرة قال : « دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم السوق ، فقعد إلى بزازين ، فاشترى سراويل بأربعة دراهم ، قال : وكان لأهل السوق رجل يزن بينهم الدراهم يقال له : فلان الوزان ، قال : فدعى ليزن ثمن السراويل ، فقال له النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : اتَّزن وأرجح ، فقال الوزان : إن هذا القول ما سمعته من أحد من الناس ، فمن أنت ؟ قال أبو هريرة : فقلت : حَسْبُكَ من الرهق والجفاء فى دينك ألا تعرف نبيك . فقال : أهذا نبى الله ؟ وألقى الميزان ووثب إلى يد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فجذبها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقال : « مه ، إنما يفعل هذا الأعاجم بملوكها ، وإنى لست بملك ، إنما أنا رجل منكم » . ثم جلس فاتزن الدراهم وأرجح كما أمره النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فلما انصرفنا تناولت السراويل من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأحملها عنه ، فمنعنى وقال : ... فذكره ، قال : قلت : يا رسول الله أَوَ إنك لتلبس السراويل ؟ قال : نعم ، بالليل والنهار ، وفى السفر والحضر ، قال يوسف : وشككت أنا فى قوله : ومع أهلى ، فإننى أمرت بالستر فلم أجد ثوباً أستر من السراويل » . وفى إسناد هذا الحديث :

١ - يوسف بن زياد . قال الدارقطنى : « مشهور بالأباطيل » وسيأتى كلامه

بتمامه قريبا . وقال النسائى : « ليس بثقة » . وقال البخارى وأبو حاتم والساجى : « منكر الحديث » . وبه وحده أعله الحافظ الهيثمى رحمه الله فى « المجمع » .
٢ – وشيخه : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم – وهو الإفريقى – ضعيف فى حفظه ، كما فى « التقريب » (٣٨٦٢) ، وقد وثقه بعضهم ودفع قول مضعفيه بما لا طائل تحته .

وللحديث طريق أخرى عند البيهقى فى « الشعب » و « الأدب » (٧٥٨) فيها حفص بن عبد الرحمن – راويه عن الإفريقى – حكى ابن الجوزى أن ابن حبان رماه براوية الموضوعات عن الثقات ولم أجده فى « المجروحين » ، بل لم أهتد إليه . والحديث أورده ابن الجوزى فى « الموضوعات » وقال : « لا يصح ، قال الدارقطنى فى « الأفراد » : الحمل فيه على يوسف بن زياد لأنه مشهور بالأباطيل ، ولم يروه عن الإفريقى غيره » . وأقره الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (٨٩) ، ومنها اختصرنا هذا التخريج ، فجزاه الله عنا وعن الإسلام والسُّنَّة خيراً . وقد حكى فيها أيضا عن الحافظ السخاوى رحمه الله – فى « فتاويه الحديثية » (ق ١/٨٦) – قوله : « سنده ضعيف جداً ، واقتصر شيخنا فى « فتح البارى » على ضعف رواته ، ولشدة ضعفه جزم بعض العلماء بأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يلبس السراويل » . قلت : ومع تهافت إسناد هذا الحديث ، فإنه يتردد كثيراً بين الناس ، فعسى أن ينفع الله عز وجل بإيراده ههنا أقواماً ، فإن الكثيرين لا تطول أيديهم كتب الشيخ حفظه الله ، ومنهم من لا يعرفه ، ومنهم من يصدق ما يرميه به بعض الحمقى والموتورين من شتى التهم والنقائص . فلعل الله تعالى يجعلنى « واسطة خير » بين هؤلاء وبينه .

(أما) السراويلات[٢٧] ، فقد قال العلامة ابن القيم رحمه الله فى « الزاد »

---

(٢٧) جمع : « سراويل » فإنها مفردة . أما ما شاع بين الناس من أن : « سراويل » جمع مفرده : « سروال » ، فقد ذهب العلامة الشوكانى رحمه الله فى « نيل الأوطار » إلى أن ذلك لغة ضعيفة ، وكلام ابن القيم سأحكيه يؤيد ذلك . وفى مادة : « سرل » من « لسان العرب » كلام نافع فى ذلك .

(٣٥/١) : « فصل : واشترى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – سراويل ، والظاهر أنه إنما اشتراها ليلبسها ، وقد روى فى غير حديث أنه لبس السراويل ، وكانوا يلبسون السراويلات بإذنه ... » كذا قال رحمه الله ، وسكت محققا « الزاد » (١٣٩/١) عن تعقب قضية كونه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لبس السراويل أم لا بما تقدم عن الإمام السخاوى ، شأنهما فى كثير مما لا ينبغى السكوت عنه فى ذلك الكتاب . أما شراؤه صلى الله عليه وعلى آله وسلم إياها ، فصحيح ثابت ؛ فقد روى أبو داود (٢٢٠/٢) والترمذى (٣٨٥/٢) والنسائى (٢٨٤/٧) من طرق عن الثورى ثنا سماك بن حرب ، حدثنى سويد بن قيس رضى الله عنه قال : « جلبت أنا ومخرمة العبدى بزاً من هجر ، فأتينا به مكة ، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فساومنا سراويل فبعناه ، وثَمَّ رجل يزن بالأجر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « زِن وأرجح » . قال الترمذى : « حديث سويد حديث حسن صحيح . وأهل العلم يستحبون الرجحان فى الوزن . وروى شعبة هذا الحديث عن سماك ، فقال : عن أبى صفوان : وذكر الحديث » اهـ . قلت : ورجَّح الإمام أبو داود رواية سفيان وأشار إلى متابعة قيس بن الربيع – وهو ضعيف – على إسناده . أما إقراره صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصحابة على لبس السراويل ، فمما ثبت فيه حديث أبى أمامة رضى الله عنه قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على مشيخة من الأنصار بيض لحاهم .. وفيه : « فقلنا : يا رسول الله ، إن أهل الكتاب يتسرولون ولا يأتزرون . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : تسرولوا وائتزروا وخالفوا أهل الكتاب ... » الحديث ، وإسناده حسن كما قال الحافظ رحمه الله فى « الفتح » (٣٦٧/١٠) ، وبه (٥٠) ختمت تخريج والتعليق على كتاب « الحقوق » للشيخ ابن عثيمين حفظه الله وأمتعنا به . مع تعليق نافع بإذن الله تعالى عن مخالفة أهل الشرك وحرمة حلق اللحية عن جميع الأئمة ، فانظره إن شئت .

وحديث أبى أمامة دل على حصول المخالفة بلبس السراويل تارة ، والإزار

أخرى . علماً بأن السراويل الشرعية تختلف كثيراً عن « البنطلون الأوروبى » الذى يحدد العورة كاملة – فى أحيان كثيرة – ويفصلها أثناء السجود بين يدى رب العالمين !

فاللهم اهدنا والمسلمين أجمعين لتعظيم حرماتك والتأدب بين يديك ، وأعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . آمين .

(أما) الراوية الموقوفة لحديث الترجمة ، فقريب منها ما رُوِى فى « الأدب المفرد » للبخارى رحمه الله (٥٥١) بسند فيه جهالة ، من طريق على بن هاشم ابن البريد قال : حدثنا صالح بياع الأكسية عن جدته قالت : رأيت علياً رضى الله عنه اشترى تمراً بدرهم ، فحمله فى ملحفته . فقلت له (أو قال له رجل) : أحمل عنك يا أمير المؤمنين . قال : لا ، أبو العيال أحق أن يحمل » . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : جهالة حال – بل عَيْن – صالح بياع الأكسية هذا ، فقد ترجمه الحافظ فى « التهذيب » (٤/٤٠٧–٤٠٨) برواية ابن البريد وحده عنه ، ولم يورد فيه جرحا ولا تعديلا . وإلى جهالته أشار الذهبى فى « الميزان » (٢/٣٠٤) فقال : « وصالح بياع الأكسية عن جّدته . ما روى عنه سوى على بن هاشم بن البريد » . وقال الحافظ فى « التقريب » (٢٨٩٥) : « مقبول » أى لين الحديث حيث لم يتابع .

الثانية : جدة صالح هذا ، فلم أهتد إلى اسمها ، ولا وجدتها فى « الميزان » ولا « التهذيب » ولا « تقريبه » ولا ذكرها الحافظ المزى ضمن الراوة عن على فى « تهذيب الكمال » ، ولعلى لم أنعم النظر . وقد سكت عنها أيضا الشيخ فضل الله الجيلانى فى « فضل الله الصمد فى توضيح الأدب المفرد » (٢/٩) ، فلم يترجم لها على خلاف عادته. فالله أعلم. والظاهر أن حالها كحال حفيدها أيضا.

(وفى عموم) الاستغناء عن الناس والاعتماد على النفس ، ثبتت بعض

الأحاديث منها قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « استغنوا عن الناس ، ولو بشوص السواك » وهو حديث رجاله ثقات لكنه معل بالإرسال عن ميمون بن أبي شبيب – وإن اغتر بظاهر إسناده جماعة في القديم والحديث – لكن رأيت له شواهد في « زهد وكيع » تقويه إن شاء الله تعالى .

ووصيته صلى الله عليه وعلى آله وسلم أبا ذر رضى الله عنه إذ قال له : « لا تسأل الناس شيئاً . قال : قلت : نعم ، قال : ولا سوطك إن يسقط منك ، حتى تنزل إليه فتأخذه » . وصح عن ثوبان رضى الله عنه كان يفعل ذلك امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أيضا ألا يسأل الناس شيئاً ، وغير ذلك مما لا مجال لتخريجه واستقصائه ، فـ : « لكل مقام مقال » كما قال الصحابي الجليل أبو الطفيل عامر بن واثلة رضى الله عنه – وهو آخر الصحابة موتا على الإطلاق كما قال الإمام مسلم وغيره (ت ١١٠ هـ) . ثم وجدت في « الميزان » (١٣٣/٣) : « على بن صالح بياع الأكسية ، عن جَدٍّ له ، عن عليّ . وعنه أحمد ابن منيع . لا يعرف » اهـ . قلت : لا أشك أن هذا تصحيف صوابه : « على عن صالح بياع الأكسية ، عن جدته ، عن على » كما تقدم ، فإن صالحاً تفرد عنه على بن هاشم بن البريد ، وأحمد بن منيع يروى عن ابن البريد كما في « تهذيب الكمال » (٤٩٥/١) وكذلك (ق ٩٩٤) من « المخطوط » ، والله أعلى وأعلم (وما توفيقي إلا بالله) .

استدراك :

ورَوَى أثر على أيضا : عبد الله بن الإمام أحمد في « زوائد الزهد » (ص ١٣٣) و « زوائد فضائل الصحابة » (٩١٦) وابن أبي الدنيا في « التواضع » (١٠٢) عن سريج بن يونس عن على بن هاشم عن صالح بياع الأكسية ، فقال : « عن أمه أو جدته » ورواية عبد الله : « فقالوا : نحمل عنك ... » ورواية ابن أبي الدنيا : « فقلت : أحمل عنك ... » . وأم صالح أيضا لم أهتد إليها . وهذه الزواية – على الشك – أصح إسناداً من رواية « الأدب » .

الحديث التاسع عشر :

« القلوب أربعة : قلب أجرد فيه مثل السراج يزهر ، وقلب أغلف مربوط على غلافه ، وقلب منكوس ، وقلب مصفح فأما القلب الأجرد ، فقلب المؤمن سراجه فيه نوره . وأما القلب الأغلف ، فقلب الكافر . وأما القلب المنكوس ، فقلب المنافق ، عرف ثم أنكر . وأما القلب المصفح ، فقلب فيه إيمان ونفاق ، فمثل الإيمان فيه كمثل البقلة يمدها الماء الطيب ، ومثل النفاق فيه كمثل القرحة يمدها القيح والدم ، فأى المادتين غلبت على الأخرى غلبت عليه » .

ضعيف . رواه الإمام أحمد (١٧/٣) والطبرانى فى « الصغير » (١٠٧٥) . وعنه أبو نعيم (٣٨٥/٤) من طريق أبى معاوية شيبان بن عبد الرحمن النحوى عن ليث بن أبى سليم عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه مرفوعا به[٢٨] . وقال الطبرانى : « لم يروه عن شيبان إلا أحمد بن خالد الوهبى ، ولا يروى عن أبى سعيد إلا بهذا الإسناد » اهـ . قلت هذا حسب مبلغ علمه رحمه الله ، وإلا فقد تابع الوهبى أبو النضر هاشم بن القاسم عند الإمام أحمد .

وقال الهيثمى فى « المجمع » (٦٣/١) : « رواه أحمد والطبرانى فى « الصغير » ، وفى إسناده ليث بن أبى سليم » اهـ . قلت : وهو ضعيف كما يأتى ، وللإسناد علة أخرى ، وهى الإنقطاع بين أبى البخترى ، واسمه : سعيد بن فيروز الطائى الكوفى – ثقة ثبت – وبين أبى سعيد الخدرى . قال الحافظ العلائى رحمه الله فى « جامع التحصيل » (٢٤٢) : « ... وقال أبو حاتم : لم يدرك (يعنى أبا البخترى) أبا ذر ولا زيد بن ثابت ولا رافع بن خديج ولا أبا سعيد الخدرى

(٢٨) والحديث فى « فردوس الأخبار » (٤٧٣٢) – بنحوه – معزواً لابن عباس ولم يسق محققاه إسناد الديلمى ، فلا أدرى آأسنده من حديث ابن عباس أم هو خطأ صوابه : « أبو سعيد » ؟

ولم يلق سلمان ... » . وفى « التهذيب » (٧٣/٤) : « وقال أبو داود : لم يسمع من أبى سعيد » . ومما زاده الحافظ قوله : « قلت : وقال ابن سعد : قتل بدجيل مع ابن الأشعث سنة (٨٣) وكان كثير الحديث يرسل حديثه ويروى عن الصحابة ولم يسمع من كثير أحد ، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن ، وما كان غيره فهو ضعيف » .

قلت : لفظه فى « الطبقات » (٢٠٥/٦) : « وكان أبو البخترى كثير الحديث يرسل حديثه ، ويروى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يسمع من كبير أحد ، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن ، وما كان عن ، فهو ضعيف » اهـ . وعلى ذلك ، فراوية أبى البخترى عن الصحابة بالعنعنة ضعيفة عند ابن سعد رحمه الله لكثرة إرساله . وهناك علة ثالثة أدق من هاتين ، وهى الوقف على حذيفة كما يأتى قريبا . ومع كل ما تقدم ، فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله فى « تفسيره » (٥٦/١) – بعد أن أورد الحديث من رواية « المسند » : « وهذا إسناد جيد حسن » ! كذا قال عفا الله عنه ، وإنى استعنت الله جل وعلا فى نقل بحث قيم للحافظ السيوطى روَّح الله روحه بشأن ليث بن أبى سليم هذا ، لم أجد له مثله فى الدقة وطول النفس بشأن غيره من الرواة ، إذ قال فى رسالة : « أعذب المناهل فى حديث : من قال أنا عالم فهو جاهل » من كتابه « الحاوى » (٢/٧-٨) : « ... وهذا الحديث حكم عليه الحفاظ بالوهم فى رفعه ، فإن ليث بن أبى سليم متفق على ضعفه . قال فيه أحمد بن حنبل : مضطرب الحديث . وقال : ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً فى أحد منه فى ليث ، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيه . وقال فيه ابن معين والنسائى : ضعيف . وقال ابن معين : ليث أضعف من عطاء بن السائب[٢٩] . وقال عثمان بن أبى شيبة : سألت جريراً عن ليث وعن عطاء بن السائب وعن يزيد بن أبى زياد ، فقال :

(٢٩) أى أضعف من عطاء بعد اختلاطه ، وإلا فهو ثقة صحيح الحديث فيما رواه عنه متقدموا أصحابه .الذين سمعوا منه فى القدمة الأولى للبصرة كأيوب وشعبة والسفيانين وحماد بن زيد ، وأقرانه : كالأعمش . والله أعلم .

كان يزيد أحسنهم استقامة فى الحديث ، ثم عطاء ، وكان ليث أكثرهم تخليطا . قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : وسألت أبى عن هذا ، فقال : أقول كما قال جرير . وقال إبراهيم بن سعيد الجوهرى : حدثنا يحيى بن معين عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان لايحدث عن ليث بن أبى سليم . وقال عمرو بن على : كان يحيى لا يحدث عن ليث بن أبى سليم . وقال أبو معمر القطيعى : كان ابن عُيَيْنَة يضعف ليث بن أبى سليم . وقال على بن المدينى : قلت لسفيان : إن ليثاً روى عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتوضأ ، فأنكر ذلك سفيان وعجب منه أن يكون جد طلحة لقى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وقال على بن محمد الطنافسى : سألت وكيعاً عن حديث من حديث ليث بن أبى سليم ، فقال : ليث ليث ، كان سفيان لا يسمى ليثاً ، وقال قبيصة : قال شعبة لليث بن أبى سليم : أين اجتمع لك عطاء وطاوس ومجاهد ؟ فقال : إذ أبوك يضرب بالخف ليلة عرسه . فما زال شعبة متقياً لليث مذ يومئذ . وقال أبو حاتم : أقول فى ليث كما قال جرير بن عبد الحميد . وقال ابن أبى حاتم : سمعت أبى وأبا زرعة يقولان : ليث لا يشتغل به ، وهو مضطرب الحديث . وقال أبو زرعة أيضا : ليث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث . وقال مؤمل بن الفضل : قلنا لعيسى بن يونس : لم تسمع من ليث به أبى سليم ؟ قال : قد رأيته وكان قد اختلط ، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن . وقال ابن حبان : اختلط فى آخر عمره . هذا مجموع كلام أئمة الحديث فى تخريجه (كذا ، ولعل الصواب : تجزيحه) . والحاصل أنه كان فى صحة عقله كثير التخليط فى حديثه بحيث جرح بسبب ذلك ، ثم طرأ له بعد ذلك الاختلاط فى عقله فازداد حاله سوءاً . وحكم المختلط الذى كان قبل اختلاطه من الثقات الحفاظ المحتج بهم أن مارواه بعد اختلاطه يرد ، وكذا ما شك فيه : هل رواه قبل الاختلاط أو بعده ، فإنه مردود . فإذا كان هذا حكم من اختلط من الثقات الحفاظ الذين يحتج بهم ، فكيف بمن اختلط من الضعفاء المجروحين الذين لا يحتج بهم قبل طروء الاختلاط عليهم ؟ . وقد جرت

عادة الحفاظ إذا ترجموا أحداً ممن تكلم فيه أن يسردوا فى ترجمته كثيراً من الأحاديث التى أنكرت عليه ، وإن كان له أحاديث سواها صالحة نبهوا على أن ما عدا ما سردوه من أحاديثه صالح مقبول ، خصوصاً إذا كان الرجل ممن خرج له فى أحد « الصحيحين » ، فإنهم يقولون : إن صاحب الصحيح لم يخرج من حديثه إلا ما صح عنده من طريق غيره ، فلا يلزم من ذلك قبول كل ما رواه . هكذا نصوا عليه . وهذا الرجل روى له مسلم مقروناً بأبى إسحاق الشيبانى ، فالحجة فى رواية أبى إسحاق ، والحديث الذى خرجه صحيح من طريق أبى إسحاق لا من طريق ليث بن أبى سليم . ولما ترجمه ابن عدى فى « الكامل » سرد أحاديثه التى أنكرت عليه ثم قال : له أحاديث صالحة غير ما ذكرت ، وكذا صنع الحافظ الذهبى فى « الميزان » سرد له أكثر من عشرة أحاديث أنكرت عليه ، منها هذا الحديث الذى نحن فيه – أعنى حديث : من قال أنا عالم فهو جاهل – وحديث : من ولد له ثلاثة أولاد فلم يُسَمِّ أحدهم محمداً فقد جهل ، وقد أورده ابن الجوزى فى « الموضوعات » وحديث : كان باليمن ماء يقال له : زعاق ، من شرب منه مات . فلما بعث النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وجه إليه : أيها الماء أسلم ، فقد أسلم الناس .فكان بعد ذلك من شرب منه حُمَّ ولا يموت ، فى أحاديث أخر ، على أن هذا الحديث الذى نحن فيه لم يجزم ليث برفعه لقوله فيما تقدم : لا أعلمه إلا عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهذه الصيغة تقال عند الشك ... » .

ثم مال رحمه الله إلى بطلان المتن لثبوت خلافه عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وأورد إشكالاًعلى حكمه بالبطلان مع عدم اتهام ليث بكذب ، فأجاب عنه بأحسن بيان . وسوف نورد تمام كلامه هذا إن شاء الله فى قسم آخر من هذا الكتاب ، فقد جاء الحديث الذى أسس السيوطى الرسالة على بطلانه عن كل من عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ويحيى بن أبى كثير رحمه الله ، ولم يثبت عنهما . وأقول : هكذا فليكن التحقيق ، وقد أطال الحافظ السيوطى رحمه لله النفس فى بيان حال ليث بما لم أره لغيره ، ويا ليته ثبت على هذا

المنهج فى عامة كتاباته – لا فيما يمس جناب العلماء فَحسْب – إذاً لسد الباب على الكثيرين ممن تعقبوه واستدركوا عليه ممن أتوا بعده ، كالحافظ المناوى فمن بعده . ومع ذلك فلى مؤاخذة واحدة على التحقيق السابق ، أعنى حكايته اتفاق العلماء على ضعف ليث ففيها نظر ، فقد قواه ابن معين فى رواية . قال أبو داود : وسألت يحيى عن ليث ، فقال : لا بأس به . قال : وعامة شيوخه لا يعرفون . وقال البرقانى : سألت الدارقطنى عنه ، فقال : صاحب سنة ، يُخَرَّجُ حديثه . ثم قال : إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب (وفى قصر إنكارهم وعليه بهذا فقط ، نظر بما تقدم) وقال ابن شاهين فى « الثقات » : قال عثمان بن أبى شيبة : ليث صدوق ولكن ليس بحجة . وهذه النقول فى « التهذيب » (٨/٤٦٧–٤٦٨) . ثم وجدت للسيوطى فى « اللآلىء » (١/١٠١–١٠٢) كلاماً يعارض ما ههنا ، ورده الألبانى فى « الضعيفة » (١/٤٣٦–٤٣٧) ورجح إجماعهم على تضعيفه ، وفيه نظر أيضا . نعم ، هذا لا يفيد فى تقوية أمر ليث شيئاً ، فإن العمل على تضعيفه واطراح حديثه ، ولكن كان ينبغى للحافظ السيوطى عفا الله عنه إيراد هذه الأقوال ودفعها بغيرها من الطعون . أقول : وقول الحافظ الهيثمى رحمه الله فى مواضع من « المجمع » – أوردنا أحدها فى الحديث الثالث – فى حق ليث : « وهو ثقة مدلس » مما لا وجه له بشطريه . أما التوثيق فكلا كما علمت . وأما الرمى بالتدليس فلم أرَ من سبق الهيثمى إليه : نعم ، رماه ابن الجوزى رحمه الله بتدليس الشيوخ إذ كان يروى عن أبى اليقظان عثمان بن عمير – وهو واه – فيقول : « عثمان بن أبى حميد » كما أوردته فى « البدائل » (١٦) نقلا عن كتاب ابن الجوزى : « العلل المتناهية » ، ونازعنى أحد الكرام فى ذلك بأنه تخليط لا تدليس ! فالله أعلم . على إن إطلاق التدليس – فى هذه الحالة – عليه لا يحسُن إذا روى عن شيوخه المعروفين وسماهم كمجاهد وعطاء وطاوس وعمرو بن مرة وطلحة بن مصرف ونافع وعكرمة ونحوهم . أمّا العلة الثالثة للحديث (فقد خالفه) الأعمش وأبان بن تغلب ، فرواه كل منهما عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى عن حذيفة موقوفا . بل هو نفسه

كان يضطرب فيه ، فقد رواه - مرة - موقوفا على حذيفة كما يأتى لدى الكلام على رواية أبان بن تغلب . وأخرى موقوفا على سلمان الفارسى رضى الله عنهما .

أما رواية الأعمش ، فعند ابن أبى شيبة فى « الإيمان » (٥٤) و « المصنف » (٣٦/١١) وعبد الله بن أحمد فى « السنة » (٨٢٠) وأبى نعيم (٢٧٦/١) وابن بطة فى « الإبانة » (٩١٥) من طرق عنه عن عمرو بن مرة به . ولفظه : « القلوب أربعة : قلب مصفح ، فذلك قلب المنافق ، وقلب أغلق (وعند غير ابن ابى شيبة : أغلف) ، فذاك قلب الكافر ، وقلب أجرد كأنه فيه سراج يزهر ، فذاك قلب المؤمن ، وقلب فيه نفاق وإيمان ، فمثله مثل قرحة يمدها قيح ودم ، ومثله مثل شجرة يسقيها ماء خبيث وطيب ، فأيما غلب عليها غلب » . وهذا أيضا إسناد ضعيف لانقطاعه ، ففى ترجمة أبى البخترى سعيد بن فيروز من « التهذيب » (٧٢/٤) : « روى عن أبيه وابن عباس وابن عمر ... وأرسل عن عمر وعلى وحذيفة وسلمان وابن مسعود » . وقال العلائى فى « الجامع » : « كثير الإرسال عن عمر وعلى وابن مسعود وحذيفة وغيرهم رضى الله عنهم » . ولم يتفطن العلامة الألبانى حفظه الله للانقطاع المذكور ، فقال فى « تخريج الإيمان » : « حديث موقوف صحيح ، وقد خالفه (يعنى الأعمش) ليث بن أبى سليم ، فقال : « عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : فذكره ، وليث ضعيف ، لا سيما إذا خالف الثقات » اهـ .

(وأما) رواية أبان بن تغلب — وهوثقة - فعلقها الخطابى رحمه الله فى « غريب الحديث » (٣٣١/٢) ووصلها الخطيب فى « تلخيص المتشابه » (ص ٢٦٠) بسند صحيح إلى عبد الله بن إدريس ، عن ليث (!) وأبان بن تغلب ، عن عمرو بن مرة به ، بنحو ما تقدم . وفيه : « ... وقلب منكوس ، قال : قلت : ما المنكوس ؟ قال : قلب المنافق ، عرف ثم أنكر ... » . وهذا وهم - ولا بد - فقد نفى العلماء إدراك أبى البخترى لحذيفة أصلاً ، وأستبعد أن يكون مدرجاً من قول بعض الرواة دون أبى البخترى فإنه خلاف الظاهر . ولعل

الخطيب رحمه الله أحال على لفظ ليث لا أبان ، وليث ليث ! وفيه زيادة : « قال حذيفة : وكنا نحدث أن مثل ذاك مثل الرجل يعمل زماناً بعمل أهل الجنة ، ثم يختم الله له بعمل أهل النار ، والرجل يعمل زماناً بعمل أهل النار ، ثم يختم الله له بعمل أهل الجنة » . ولها شواهد فى « الصحيحين » وغيرهما . هذا ، وقد وهم الشيخ السهروردى عفا الله عنه ، فعزاه فى « عوارف المعارف » (ص ٢١٨) إلى حذيفة مرفوعا ولم يُسنده .

(وأما) موقوف سلمان ، فقال ابن أبى حاتم فى « تفسيره » (الفرقان : ١٢٤٩) : « وذكر أيضا حديث سلمان الفارسى رضى الله عنه : « القلوب أربعة : قلب أغلف ، فذلك قلب الكافر . إلى آخره . وقد تقدم » . قلت : لم استطع الاهتداء إليه فى مظانه التى بين يَدَىَّ كالجزء الخاص بتفسير « سورة البقرة) وغيرها ، ولكن قال محققه : « ضعيف جداً ، لأن فى إسناده ليث بن أبى سليم ، متروك » . كذا قال ، وكأنه فهم ذلك من قول الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٥٦٨٥) : « صدوق اختلط[٣٠] جداً ولم يتميز حديثه فترك » . وقد بينت ما فى فهمه هذا من النظر فى « التبييض » (١٨) . ولا أبعد أن يكون ليث قد رواه — ههنا — عن عمرو أيضا عن أبى البخترى عن سلمان ، فيكون منقطعاً أيضا .

(والحاصل) أن الحديث لا يصح رفعه ولا وقفه ، وقد اضطرب فيه ليث اضطرابا عجيباً ، فمرة يرفعه عن أبى سعيد ، ومرة يوقفه على حذيفة — وهو الأصح على ضعفه — ومرة يوقفه على سلمان . والإسناد منقطع فى كُلٍ ، وقد تقدم عن ابن سعد رحمه الله تضعيف ما لم يصرح فيه أبو البخترى بالسماع من الصحابة ، فكيف بمراسيله عنهم ؟ فالله المستعان ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

---

(٣٠) انظر تعليق الشيخ محمد عوامة حفظه الله على هذه العبارة ، وقد جاء فى النسخة الأخرى من « التقريب » (١٣٨/٢) : « صدوق اختلط أخيراً ،.. » الخ .

الحديث العشرون :

« الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله » .

ضعيف . رواه الإمام أحمد (١٢٤/٤) والترمذى (٥٤/٤) - وحَسَّنه - وابن ماجه (٤٢٦٠) والطبرانى فى « الكبير » (٣٨٤/٧) والحاكم (٥٧/١-٢٥١/٤) وأبو نعيم (٢٦٧/١) وغيرهم من طريق أبى بكر بن عبد الله بن أبى مريم الغسانى عن ضمرة بن حبيب عن شداد بن أوس رضى الله عنه مرفوعا به وزاد الإمام النووى رحمه الله فى « رياض الصالحين » (٦٧) والإمام السيوطى رحمه الله فى « الجامع » (٦٤٦٨) لفظة : « الأمانى » بعد قوله : « وتمنى على الله » . وهى مشهورة أيضا على الألسنة ، و لم أقف عليها مع كثرة وقوفى على الحديث فى كتب أخرى سوى المتقدم ذكرها . ثم وجدتها فى « أمالى الطوسى » الرافضى (ص ٥٤١) أثناء حديث طويل موضوع ذكرناه أثناء الحديث الحادى عشر ، ووعدنا بالتعرض له ، رواه من طريق أبى المفضل الشيبانى قال : حدثنا رجاء بن يحيى ابن الحسين العبرانى الكاتب سنة أربع عشرة وثلاثمائة وفيها مات قال : حدثنا محمد ابن الحسن بن شمون قال : حدثنى عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن الفضيل ابن يسار عن وهب بن عبد الله بن أبى دبى الهنائىّ (فى الأصل : ابن أبى داود الهنابى) قال : حدثنى أبو حرب بن أبى الأسود الدؤلى عن أبيه عن أبى الأسود عن أبى ذر به بطوله ، وفيه : « يا أبا ذر إن الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها ، وتمنى على الله عز وجل الأمانى » . وفيه الآتى :

١ - أبو المفضل الشيبانى ، تقدم غير مرة أنه متهم بالوضع .

٢ - شيخه رجاء بن يحيى بن الحسين العبرانى ، سماه الخطيب (٤١٣/٨) : « رجاء بن محمد بن يحيى العبرتائىّ الكاتب » ، وذكر رواية المفضل وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . وذكره السمعانى فى « الأنساب »

(١٣٩/٤-١٤٠) ، فلم يزد على الخطيب شيئاً .

٣ - محمد بن الحسن بن شمون ، قال الشيخ عبد الرحمن الزرعى فى كتاب : « رجال الشيعة فى الميزان » (ص ١٢٠) : « قال هاشم معروف (الموضوعات فى الآثار والأخبار ص ٢٣٥) : « هو من الغلاة المعروفين بالكذب ووضع الحديث » .

٤ - عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ، لم أقف عليه فيما لدى من مصادر ، وأتوقع أن يكون من غلاة الشيعة أيضا ، ولم تأتنى بعدُ المراجع الكافية لإثبات ذلك .

٥ - الفضيل بن يسار ، قال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (٤٥٤/٤) : عن ابن نصر : « ثنا أحمد بن منصور ثنا موسى بن إسماعيل قال : كان فضيل ابن يسار رجل سوء . وقال محمد بن نصر : كان رافضياً كذاباً ليس ممن يحتج به ولا يعتمد عليه »[٣١].

وعودة إلى حديث شداد بن أوس رضى الله عنه أقول : وقال الحاكم - فى الموضع الأول - : « هذا حديث صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه » فتعقبه الذهبى فى « تلخيص المستدرك » بقوله : « قلت : لا والله أبو بكر واه » . أما فى الموضع الثانى ، فقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » فقال الذهبى : « صحيح » . وصنيعه - رحمه الله - ، فى الموضع الأول هو الصواب الذى لا مرية فيه ، فإن ابن أبى مريم هذا ضعيف الحديث ، ضعفه الجمهور - ووثقه ابن معين فى رواية شاذة عنه - ووهاه غير واحد . قال الإمام أحمد : ليس بشىء . وقال الدارقطنى - فى رواية - : متروك . وقال ابن حبان : كان من خيار أهل الشام لكنه كان ردىء الحفظ ، يحدث بالشىء فَيَهِمُ ، فكثر ذلك منه حتى استحق الترك ، ولخص الحافظ رحمه الله مجموع كلامهم فيه ، فقال فى

(٣١) وبعض الحديث فى « كنز العمال » (٦٩٨/٣-٦٩٩) معزواً للديلمى ، وليس فى « فردوس الأخبار » ، فالحمد لله الذى أظفرنى بإسناده . وهو يذكرنى بما عزاه الأفاكون للإمام أحمد عن خالد بن الوليد من حديث طويل ملفق من أحاديث كثيرة فيها الثابت والواهى ، فهذا كذلك بل هو أعجب .

« التقريب » (٧٩٧٤) : « ضعيف ، وكان قد سرق بيته فاختلط » . نعم ، للحديث – سوى الإفك المتقدم – متابع قاصر وشاهد قاصر المتن ، وإسناد كل منهما أيضا تالف غاية ، لا يُسمن ولا يغنى من جوع !

(أما) المتابع ، فقد قال أبو نعيم – عقب رواية ما تقدم – : « ورواه ثور بن يزيد وغالب عن مكحول عن ابن غنم عن شداد بن أوس عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، مثله . حدثنا سليمان بن أحمد ثنا مكحول البيروتى ثنا إبراهيم بن بكر بن عمرو (كذا ، والصواب : ابن عمرو بن بكر) قال : سمعت أبى يحدث عن ثور وغالب بإسناده » اهـ . ورواه الطبرانى « شيخ أبى نعيم فيه » فى « الصغير » (٨٦٣) و « الكبير » (٢٨١/٧) . وهذا إسناد واه جداً ، كأنه موضوع على ثور وغالب وإبراهيم وأبيه قد أوضحت حالهما بما يغنى عن الإعادة أثناء الحديث الخامس . وأما الشاهد ، فرواه البيهقى فى « الشعب » (٧٥/٣/٣/ أ) من طريق محمد بن يونس الكديمى ثنا عون بن عمارة ثنا هشام ابن حسان عن ثابت عن أنس بن مالك قال : جاءت بى أم سليم إلى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقالت : يا رسول الله خادمك أنس ، فادع له ، وهو كَيِّس ، وهو عارى يا رسول الله ، فإن رأيت أن تكسوه (فى المخطوطة بعدها كلمة غير واضحة ، كأنها : إزاران أو : رداءان) يستتر بهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « الكيس من عمل لما بعد الموت ، والعارى العارى من الدين ، اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، اللهم اغفر للأنصار والمهاجرة » . وقال البيهقى : « عون بن عمارة ضعيف ، وله شاهد من حديث شداد بن أوس فى بعض ألفاظه » . ثم رواه من طريق ابن المبارك رحمه الله عن ابن أبى مريم به . وعون بن عمارة – الذى أعل البيهقى هذا الإسناد به وحده – منكر الحديث ، حكم ابن الجوزى والذهبى وابن القيم بوضع حديثه عن أبى قتادة مرفوعا : « الآيات بعد المائتين »[٣٢] عند ابن ماجه (٤٠٥٧) وغيره . وكذلك

(٣٢) عزاه الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١٩٦٦) لابن ماجه والعقيلى فى « الضعفاء » والقطيعى فى « جزء الألف دينار » والحاكم ، فقال : « عن محمد : (هو ابن يونس بن موسى) قال : ثنا عون بن عمارة العنبرى ... » الخ . فأوهم – عفا الله عنه – =

غمزه به البخارى رحمه الله . لكن الراوى عنه – محمد بن يونس الكديمى – أوهى منه ، فقد اطَّرحه الجمهور ، ورماه ابن عدى وابن حبان وغيرهما بوضع الحديث . نعم ، وكان الإمام أحمد حسن الرأى فيه ، ومال الخطيب أيضا إلى تقويته ، فلا أدرى أينتحل البيهقى هذا المذهب – على بُعده – أم لا ؟

وممن سكت عنه أيضا الحافظ المناوى ، فقال فى « الفيض » (٦٨/٥) : « قال – أعنى البيهقى – : وعون ضعيف اهـ . وممن ضعفه أيضا أبو حاتم وغيره » اهـ . ومع ذلك فالمتن لا يشهد إلا لبعض حديث شداد – كما قدمنا وكما يفهم من كلام البيهقى – وقد اكتفى الشيخ الألبانى بقول البيهقى ، ثم المناوى عن الاطلاع على إسناده فى « الشعب » بنفسه ، فقال فى « ضعيف الجامع » (١٦٧/٤) : « ضعيف » ، وأحال على « فيض القدير » . وما أبرىء نفسى – على حقارتها – ، فقد كنت استشهدت بكلام المناوى والألبانى فى « مختصر ضعيف رياض الصالحين » (١) ، ولم يخطر على بالى طرفة عين أن يسكت هؤلاء الفحول عن الكديمى . ثم إن أصل هذا الحديث عن أنس ثابت فى « الصحيح » بدون هذا السياق المنكر .

والبديل الصحيح لحديث شداد ، هو ما ثبت من طرق عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عمر رضى لله عنهما أن رجلاً من الأنصار قال : يا رسول الله ، أى المؤمنين أفضل ؟ قال : أحسنهم خلقا . قال : فأى المؤمنين أكيس ؟ قال : أكثرهم للموت ذكرا ، وأحسنهم لما بعده استعداداً . أولئك الأكياس » . وقد وضعت فى تصحيح هذا الحديث جزءاً صغيراً كان أول محاولاتى الكتابية ، وسميته : « القسطاس فى تصحيح حديث الأكياس » لما رأيت بعضهم يتهجم على القول بضعفه اكتفاء بضعف إسناد ابن ماجه مع أن للمتن طرقا وشواهد كثيرة

= أن محمداً هذا (وهو الكديمى) فى أسانيدهم جميعاً ، وليس الأمر كذلك ، فقد توبع عند جميعهم إلا القطيعى ، فلم أطلع على إسناده . فلو كان عنده من طريق الكديمى ، فما يحسن مثل هذا من الشيخ حفظه الله ، بل لعله لم يفطن لذلك . والطريف أنه أيضا حفظه الله لم يعل الحديث بالكديمى ، فهل سقط شىء من الطابع أو الناسخ ؟ الله أعلم .

فى مشاهير كتب الحديث ، وله إسناد جيد عند البزار والطبرانى فى « الأوسط » والحاكم . وفى هذا المقام أهتبل الفرصة لأزيد ما توصلت إليه بشأن هذه الرسالة :

١ – أن الحديث فى « السيرة » لابن هشام (٤/٢٠٤–٢٠٥) عن ابن إسحاق قال : « وحدثنى من لا أتهم عن عطاء بن أبى رباح قال : سمعت رجلاً من أهل البصرة يسأل عبد الله بن عمر بن الخطاب عن إرسال العمامة من خلف الرجل إذا اعتم ... » الحديث بطوله . والظاهر أن شيخ ابن إسحاق هذا ، هو : « معاوية بن عبد الرحمن » الذى ذكر أبو نعيم روايته عن عطاء معلقة . وذكرت ذلك فى « القسطاس » (ص ١ ، ٩ ، ١٩) . ومعاوية قال أبو حاتم : « ليس بمعروف » . ووثقه ابن حبان ، فهو صالح فى الشواهد على أقل تقدير .

٢ – ورواه الدولابى فى « الكنى » (٢/١٣٤) – مختصراً – من طريق صدقة ابن عبد الله (وهو السمين الدمشقى) عن عمارة بن أبى يحيى عن عطاء به .

وهذا إسناد ضعيف ، صدقة ضعفه الجمهور ، ووهاه الإمام أحمد وغيره . وشيخه تعبت عليه وقلِّبت اسمه على وجوه ، فلم أتمكن من الاهتداء إليه .

٣ – ورواه الرويانى فى « مسنده » (ق ٢٤٠ ب – ٢٤١ أ) – مطولاً بدون القطعة الأخيرة – والبيهقى فى « سننه » (٦/٣٦٣) والخطيب فى « الجامع » (٨٩٤) – بالقطعة الأخيرة وحدها – ثلاثتهم من طريق ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراسانى عن أبيه عن ابن عمر به . وإسناده واه ، عثمان ضعيف جداً ، وروايـة أبيه عن ابن عمر منقطعة .

٤ – أما موقفى من عبيد الله بن زحر – الذى راجعنى فيه أخى أبو إسحاق الحوينى حفظه الله – غير مرة – فمتردد بين تحسين حديثه وتضعيفه ، وجزاه الله خيراً إذ بين لى أن المقارنة التى أجريتها بين أحكام الترمذى والبغوى على جملة من الأحاديث لا يتم الاستدلال بها ، لجواز أن تكون بسبب اختلاف نسخ « جامع الترمذى » ، فيكون البغوى تبع الترمذى اعتماداً على نسخ أخرى سوى التى بأيدينا ، وهذا كلام وجيه ودقيق .

والذى أقطع به الآن أن عبيد الله بن زحر أصلح حالاً إذا روى عن أهل

بلده مما رواه عن الأعمش والغرباء ، فقد وقفت له على عدة روايات له عن الأعمش أخطأ فيها ، ذكر ابن عدى أحدها . ويعجبنى كثيراً قول الشيخ الجديع – حفظه الله – فى كتاب « أحاديث ذم الغناء والمعازف فى الميزان » (ص ٧٦) ، « وأما ابن زحر ، فأردأ أحواله أن يكون ضعيفاً يكتب حديثه » . فهو متفق معى على دفع القول بوهائه أو اتهامه .

٥ – ثم وجدت قريباً حديث الأكياس ، قطعة من الحديث الطويل الباطل الذى رواه الطوسى وكررنا ذكره غير مرة ، وفيه : « قلت : يا رسول الله ، أى المؤمنين أكيس ؟ قال : أكثرهم للموت ذكراً ، وأحسنهم له استعداداً » .

(أما) الراوية الموقوفة لهذا المتن ، فقد رُوِى بعضه بإسناد يشبه الطريقين الأخيرين فى الوهاء ، عند ابن عساكر (٢٦٩/١١) من طريق أحمد بن مروان الدينورى نا محمد بن عبد العزيز نا هدبة بن خالد عن حزم عن الحسن أن عثمان ابن عفان خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « أيها الناس اتقوا الله ، فإن تقوى الله غُنم ، وإن أكيس الناس من دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت ، واكتسب من نور الله نوراً لظلمة القبور . وليخش عبدٌ أن يحشره الله أعمى وقد كان بصيراً . وقد يكفى الحكيم جوامع الكلام ، والأصم ينادى من مكان بعيد . واعلموا أن من كان الله معه لم يخف شيئاً ، ومن كان عليه فمن يرجو بعده ؟ » . إسناده – مع حلاوة ألفاظه – واه جداً ، بل يشبه أن يكون موضوعاً على ذى النورين رضى الله عنه ففيه :

١ – أحمد بن مروان الدينورى ، رماه الدارقطنى بالوضع كما ذكرنا فى « التبييض » (٤٥) .

٢ – شيخه محمد بن عبد العزيز – وهو الدينورى أيضا– ساقط . قال الذهبى فى « الميزان » (٦٢٩/٣) : « وهو منكر الحديث ضعيف ، ذكره ابن عدى وذكر له مناكير عن موسى بن إسماعيل . ومعاذ بن أسد وطبقتهما ، وكان ليس بثقة يأتى ببلايا . ومما له عن المنهال بن بحر ... ، حتى قال : « ومن موضوعاته عن قتادة عن أنس رضى الله عنه (كذا فيه ، وقد سقط رجلان أو أكثر بين هذا

الرجل وبين قتادة)*: كان نقش خاتم النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : صدق الله » . ومما زاده الحافظ فى « اللسان » (٢٦١/٥) ، قول الحافظ الخليلى رحمه الله فى « تاريخ قزوين » : « لم يكن بذاك القوى ، سمع من شيوخ العراق كأبى نعيم والقعنبى ، وقدم قزوين سنة نيف وستين ومائتين ». قال : « وأورد له ابن عدى أحاديث قال فى بعضها : باطل بهذا الإسناد . ثم قال : وله غير ما ذكرت من المناكير » .

٣ – الحسن البصرى رحمه الله ، وإن جاء فى روايات أخرى إدراكه لعثمان رضى الله عنه وسماعه خطبته ، لكنه فى هذه لم يبين السماع ، فإنه مشهور بالتدليس . وعلى كلٍ ، فيغلب على الظن أنه برىء من رواية هذا الأثر عن عثمان ، ولعل تفرد الدينورى وشيخه به هو النكتة فى إقفارِ مشاهير كتب الزهد والسير منه ، فما وجدته فى كتب الزهد المشهورة ولا « الحلية » ولا « الطبقات » ولا « تاريخ الإسلام » للذهبى – ترجمة عثمان – ولا « خطب أبى عبيد » ، مع أن بعض هذه الكتب لا تتحاشى الأسانيد الواهية مع توفر دواعى وهمم هؤلاء الأئمة على إيراد مثل هذا المتن الحسن ، فالله المستعان لا رب غيره .

---

* وهما « عمرو بن مرزوق وشعبة » ـــ فقد ذكر الحافظ الخليلي ف « الإرشاد » (ص ٦٢٦) الحديث عنه عن عمرو به .

الحديث الحادى والعشرون :

« **لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه** » .

موضوع . قال العلامة الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١١٠) : « عزاه السيوطى فى « الجامع الصغير » لرواية الحكيم عن أبى هريرة . قلت : وصرح الشيخ زكريا الأنصارى فى تعليقه على « تفسير البيضاوى » (٢/٢٠٢) بأن سنده ضعيف . وهو أشد من ذلك فقد قال الشارح المناوى : « رواه فى « النوادر » عن صالح بن محمد عن سليمان بن عمرو عن ابن عجلان عن المقبرى عن أبى هريرة قال : رأى رسول لله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجلاً يعبث بلحيته وهو فى الصلاة ، فذكره . قال الزين العراق فى « شرح الترمذى » : وسليمان ابن عمرو هو أبو داود النخعى متفق على ضعفه ، وإنما يعرف هذا عن ابن المسيب . وقال فى « المغنى » : « سنده ضعيف ، والمعروف أنه من قول سعيد ، رواه ابن أبى شيبة فى « مصنفه » ، وفيه رجل لم يُسَمَّ » . وقال ولده : فيه سليمان بن عمرو مجمع على ضعفه . وقال الزيلعى : قال ابن عدى : أجمعوا على أنه يضع الحديث » . قلت : رواه موقوفا على سعيد عبد الله بن المبارك فى « الزهد » (١/٢١٣) : أنا معمر عن رجل عنه به . وهذا سند ضعيف لجهالة الرجل . قلت : فالحديث موضوع مرفوعا ، ضعيف موقوفا بل مقطوعا » اهـ .

قلت : بل واه عندى ، فإن الرجل المبهم جاء تعيينه فى رواية أخرى ، إذ رواه محمد بن نصر المروزى فى « تعظيم قدر الصلاة » (١٥١) عن ابن علية عن معمر عن رجل قال : « رأى ابن المسيب رجلاً يعبث بلحيته فى الصلاة ، فقال : لو خشع قلبه خشعت جوانحه » . قال إسحاق (هو الإمام ابن راهويه رحمه الله شيخ ابن نصر) : قيل لابن علية : جوارحه ؟ قال : لا . ورواه ابن أبى شيبة (٢/٢٨٩) عن ابن علية به ، بلفظ : « جوارحه » . ورواه عبد الرزاق (٣٣٠٨) عن معمر عن أبان قال : رأى ابن المسيب رجلاً يعبث بلحيته فى الصلاة ، فقال :

إني لأرى هذا لو خشع قلبه خشعت جوارحه . ثم رواه (٣٣٠٩) عن الثورى عن رجل قال : رآنى ابن المسيب أعبث بالحصى فى الصلاة ، فقال : لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه » . فيشبه أن يكون معمر سمَّاه تارة - فحفظ ذلك عبد الرزاق وهو من أثبتهم فيه - ، وأبهمه أخرى لعلمه بأنه مرغوب عنه . وكذلك فعل الثورى رحمه الله ، فإن من المعروف عنه أنه كان إذ روى عن رجل ضعيف أبهمه أو كناه ، كما تكرر عنه فى غير ما رواية . وتارة كان يفعل ذلك بعض تلاميذه كوكيع رحمه الله . وأبان كان يكذب وهماً لا عمداً ، فلا يبعد من مثله أن يظن غير سعيد سعيداً من فرط غفلته ! و لم يذكر المزى روايته عن ابن المسيب ، فالله أعلم . (فإن) قيل : فكيف يقول أبان : « رأى ابن المسيب رجلاً » وإنما يعنى نفسه ؟ فالجواب - بحول الله وقوته - أن هذا أمر مشاهد قد تكرر وقوعه من غير واحد من السلف ، وإن اختلفت دواعيهم عما ههنا ، كأن أباناً كنى عن نفسه حياءً أو نحوه . وأدلل على ذلك بمثالين اثنين ، أحدهما عن صحابى جليل ، والآخر عن تابعى جليل :

١ - فروى الإمام أحمد فى « المسند » (١/١٨٧) و « فضائل الصحابة » (٢٢٥) وأبو داود (٢/٥١٦) وغيرهما بسند صحيح عن رياح بن الحارث أن المغيرة بن شعبة كان فى المسجد الأكبر وعنده أهل الكوفة عن يمينه وعن يساره ، فجاءه رجل يدعى سعيد بن زيد ، فحياه المغيرة وأجلسه عند رجليه على السرير ، فجاء رجل من أهل الكوفة فاستقبل المغيرة فسبَّ وسب : فقال : من يسب هذا يا مغيرة ؟ قال : يسب على بن أبى طالب رضى الله عنه . فقال : يا مغير بن شعب[٣٣] ، يا مغير بن شعب - ثلاثا - ، ألا أسمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسبون عندك ، لا تنكر ولا تغير ، فأنا أشهد على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بما سمعت أذناى ووعاه قلبى من رسول الله

---

(٣٣) هذا يسميه أهل اللغة : « الترخيم » ، ومنه قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم للسيدة عائشة رضى الله عنها - كما فى « الصحيحين » - : « يا عائشُ ، هذا جبريل يقرئك السلام ... » . الحديث .

صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فإنى لم أكن أروى عنه كذباً يسألنى عنه إذا لقيته أنه قال : « أبو بكر فى الجنة ، وعمر فى الجنة ، وعلى فى الجنة ، وعثمان فى الجنة ، وطلحة فى الجنة ، والزبير فى الجنة وعبد الرحمن فى الجنة ، وسعد ابن مالك فى الجنة ، وتاسع المؤمنين فى الجنة » ، لوشئت أن أسميه لسميته ، قال : فضجَّ[٣٤] أهل المسجد: يا صاحب رسول الله، من التاسع ؟ قال: ناشدتمونى بالله، والله العظيم أنا تاسع المؤمنين ، ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم العاشر . ثم أتبع ذلك يمينا ، قال : والله لمشهد شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أفضل من عمل أحدكم ، ولو عُمِّر عمر نوح عليه السلام » . ورواه ابن ماجه (١٣٣) من هذا الوجه – مختصراً – وفيه : « فقيل له : من التاسع ؟ قال : أنا » . وله طرق وألفاظ فى « المسند » و « سنن أبى داود » و « فضائل الصحابة » للنسائى وغيرها .

فهذا صاحب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يخاف أن يزكى نفسه بحق ، فكيف بالذين يملؤون الآفاق إطراءً وثناء على أنفسهم بحق وبغير حق ؟! أما سمعوا الله عز وجل يقول : ﴿ **لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب . ولهم عذاب أليم** ﴾ ؟ .

٢ – وروى النسائى (٣/٥٤–٥٥) وابن خزيمة فى « التوحيد » (١٣) وعنه ابن حبان (الإحسان : ١٩٦٨) – واللفظ له – والحاكم (١/٥٢٤–٥٢٥) واللالكائى (٨٤٥) وغيرهم (٣٥) من طريق حماد[٣٥] بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبيه قال : « كنا جلوساً فى المسجد ، فدخل عمار بن ياسر فصلى صلاة خففها ، فمر بنا ، فقيل له : يا أبا اليقظان خففت الصلاة ، قال : أو خفيفة رأيتموها ؟ قلنا : نعم . قال : أما إنى قد دعوت فيها بدعاء قد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم . ثم مضى ، فاتبعه رجل من القوم . قال عطاء :

(٣٤) فى « المسند » : « فصَبَّح » ، ودلنى على الصواب محقق « الفضائل » جزاه الله خيراً . وهكذا جاءت هذه الرواية الصحيحة بدون ذكر أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه .

(٣٥) وقع إسناده فى « الإحسان » : « أخبرنا ابن خزيمة قال : حدثنا حميد بن عبدة قال : حدثنا حماد بن زيد ... » ، والصواب : « حدثنا أحمد بن عبدة » كما فى « الموارد » (٥٠٩) .

اتبعه أبى ،– ولكنه كره أن يقول : اتبعته – فسأله عن الدعاء ثم رجع فأخبرهم بالدعاء : اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحينى ما علمت الحياة خيراً لى ، وتوفنى إذا كانت الوفاة خيراً لى . اللهم إنى أسألك خشيتك فى الغيب والشهادة ، وكلمة العدل والحق فى الغضب والرضا وأسألك القصد فى الفقر والغنى ، وأسألك نعيماً لا يبيد ، وقرة عين لا تنقطع ، وأسألك الرضا بعد القضاء ، وأسألك برد العيش بعد الموت ، وأسألك لذة النظر إلى وجهك ، وأسألك الشوق إلى لقائك ، فى غير ضراء مضرة ، ولا فتنة مضلة . اللهم زينّا بزينة الإيمان واجعلنا هداة مهتدين » . وهو صحيح الإسناد كما قال الحاكم ووافقه الذهبى وله طريق أخرى فيها شريك القاضى عند أحمد (٤/٢٦٤) وابن أبى شيبة (١٠/٢٦٤–٢٦٥) والنسائى (٣/٥٥) . وبقيت طرق وشواهد لا مجال لها ههنا .

فهذا السائب بن مالك – والد عطاء رحمهما الله – يقول : « فاتبعه رجل » ، كره أن يقول : « فاتبعته » حتى يخفى عمله ، فلا يُدِلّ به ، ولا يدلل عليه ! وكذلك كانوا رحمة الله عليهم ورضوانه يحرصون على تحقيق الإخلاص – قولاً وعملاً – ويخافون على قلوبهم من الفساد وعلى أعمالهم من الحبوط من محبة الشهرة والعجب والرياء وسائر الآفات التى لا يستمرؤها إلا قلب فاسد مريض ! أما الآن ، فصرنا لا نسمع بهؤلاء إلا فى بطن كتاب ، أو تحت تراب[٣٦] ! ورأينا رؤوس الجهالة أدعياء العلم والتحقيق أكثر شىء حرصاً على الشهرة والشهوات الخفية ، تماماً كحرص هؤلاء الأطهار الأبرار الأخيار على إخفاء الأعمال واتقاء الكبير المتعال ! فنسأل العلى القدير تعالى الثبات فى الأمر ، ونعوذ بوجهه الكريم من الخذلان والمكر . كلا ، ولا يسر كاتب هذه السطور – العبد الفقير – أن يظن أحد من القراء أنه يدعى لنفسه ما يُزرى على غيره ترك تحقيقه من إخلاص وتجرد وبراءة من الآفات ، إذ هو بشرٌ من البشر يعتريه ما يعتريهم ،

(٣٦) هذه العبارة اقتبستها من الإمام الذهبى رحمه الله فى موضع من كتابه الجليل « سير أعلام النبلاء » ، فمن أراد أن يعرف هدى السلف فى التواضع والإخلاص والإخبات والطاعة لرب العالمين ، فعليه به وبأشباهه .

بل هو يطمع فى تحقيق ذلك ولا أدرى أتطاوعه نفسه أم لا ؟ ولا إن كان صادقاً معها أم يخيل لها الصدق ؟ . ولذلك ، فلا أجعل فى حل من زكانى – لا سيما على ملأ – بما لا يطلع عليه إلا الذى يعلم السر وأخفى ، وأذكره بقول التقى ابن التقى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما لرجل قال له : « لا يزال المسلمون بخير ما دمت فيهم » ، فأجابه عليه الرضوان : « إنك لا تدرى علام يغلق عليه ابنُ أُمِّك بابه » !! فكل الذى أرجوه ممن نفعه الله عز وجل بهذا التذكير والإلحاح الذى ضمنته ثنايا هذا الكتاب أن يدعو لى الله عز وجل أن يرزقنى الصدق والإخلاص وأن يجعل عملى كله صالحاً ولوجهه خالصاً ولا يجعل لأحد فيه شيئا ، وأن يرزقنى وإخوانى وكافة أهل الإسلام حسن العاقبة والخوف من سوء الخاتمة ، فإن من المشاهد المعروف أن آمن الناس من الشىء أوقعهم فيه والعياذ بوجه الله تعالى .

(وعَوْدا) إلى ما نحن بصدده ، فقد روى الحديث موقوفا أيضا على حذيفة ابن اليمان رضى الله عنه عند ابن نصر أيضا (١٥٠) من طريق الوليد بن مسلم الدمشقى عن ثور بن يزيد عنه ، ولفظة : « لو خشع قلب هذا سكنت جوارحه » وإسناده ضعيف له علتان :

الأولى : عنعنة الوليد بن مسلم ، فإنه ثقة حافظ لكنه كثير التدليس والتسوية .

الثانية : الإعضال بين ثور بن يزيد وحذيفة ، فإن جميع شيوخ ثور الذين ذكرهم المزى فى « تهذيب الكمال » (٤/٤١٨-٤١٩) لا يدرك أحد منهم حذيفة أصلاً ، إذ تقدمت وفاته رضى الله عنه (ت ٣٦) . وقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى « الذل والانكسار للعزيز الجبار » – المشتهر باسم : « الخشوع فى الصلاة » – (ص ١٢ بتعليق على الحلبى) : « ورأى بعض السلف رجلاً يعبث بيده فى الصلاة ، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه . ورُوِى ذلك عن حذيفة رضى الله عنه وسعيد بن المسيب . ويروى مرفوعا لكن بإسناد لا يصح « قال المعلق : « وجزم شيخ الإسلام فى مجموع الفتاوى » (١٨/٢٧٣)

بنسبته لعمر بن الخطاب » اهـ . قلت : لعله رحمه الله قد وقف عليه عن الفاروق رضى الله عنه ، فإنه قد اطلع على ما لم يطلع عليه كبير أحد . نعم ، قد ينتقل وهم من لا يحسن هذا الشأن ، بل من لا فهم عنده إلى ما رواه أبو نعيم (٢٣٠/١٠) عن أبى حفص (وهو الحداد عمرو بن سلمة النيسابورى) : « حسن أدب الظاهر عنوان حسن أدب الباطن لأن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » ، فيظن أن أبا حفص هذا هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وهذا أمر يجل عنه آحاد الطلبة ناهيك عن شيخ الإسلام روَّح الله روحه الذى لم تر أعين علماء عصره – بحق – مثله ، ولا رأى مثل نفسه . وذلك حتى لا يأتى متنطع أو مبتدع فى قلبه دَغَل على أهل السنة والجماعة ، فيحاول رمى شيخ الإسلام ببلادةٍ هو أولى بها . فالله المستعان وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

استدراك :

ثم وجدت الحافظ رحمه الله يقول فى ترجمة أم العلاء الأنصارية من « الإصابة » (٤٧٨/٤) : « ... وهذا ظاهر فى أن أم العلاء هى والدة خارجة المذكور ، فلا يلزم من كونه أبهمها فى رواية الزهرى أن تكون أخرى ، فقد يبهم الإنسان نفسه فضلاً عن أمه » .اهـ . فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

الحديث الثاني والعشرون :

« ما اجتمع الحلال والحرام ، إلا غلب الحرام الحلال » .

لا أصل له مرفوعا . قال في « الضعيفة » (٣٨٧) : « لا أصل له . قاله الحافظ العراق في « تخريج الإحياء » ، ونقله المناوى في « فيض القدير » وأقره ... » .
قلت : قد وقفت له على أصل لكنه موقوف واهي الإسناد . قال الإمام ابن قتيبة رحمه الله في « غريب الحديث » (٣١/٢) : « في حديث عبد الله رضى الله عنه أنه قال : « ما اجتمع حرام وحلال ، إلا غلب الحرام الحلال » . يرويه وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر عن عبد الله » .

قلت : هذا إسناده واه جداً ، له علل ثلاث :

الأولى : التعليق ، فإن ابن قتيبة لم يذكر إسناده إلى وكيع ، ومن المحتمل جداً أن يكون في الطريق إليه رجل ليس بثقة .

الثانية : شدة ضعف جابر – وهو ابن يزيد الجعفى الكوفى – ، فإنه واه متهم بالكذب والرجعة[٣٧] . قال إسماعيل بن أبي خالد : قال الشعبى : يا جابر ، لا تموت حتى تكذب على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم . قال إسماعيل : فما مضت الأيام والليالى حتى اتهم بالكذب . وسُئل زائدة عن ترك الراوية عن ابن أبي ليلى وجابر والكلبى ، فقال : أما جابر الجعفى ، فكان والله كذاباً

(٣٧) هى اعتقاد طائفة من غلاة الرافضة رجوع على رضى الله عنه إلى الدنيا مرة أخرى . ومما استندوا إليه في ذلك حديث على بن الحسين قال : كسا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم علياً عمامة يقال لها : السحاب ، فأقبل على رضى الله عنه وهى عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : هذا على قد أقبل في السحاب . قال الراوى : « فحرفها هؤلاء ، فقالوا : على في السحاب » . وهذا حديث لا يصح ، رواه أبو الشيخ في « الأخلاق » (ص ١٢٣–١٢٤) ، وفيه مسعدة بن اليسع ، وهو كذاب . ومع ذلك فقد ساقه ابن القيم عفا الله عنه في « الزاد » (٣٤/١) مساق الثابتات ، وسكت عنه المحققان ، فما أحسنوا جميعاً .

يؤمن بالرجعة . وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفى ، ما أتيته بشىء من رأيى إلا جاءنى فيه بأثر ، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لم يظهرها . وكذبه أيضا سعيد بن جبير وأيوب وابن معين والجوزجانى وابن الجارود ، ووهاه الجمهور . نعم ، ووثقه الثورى وشعبة ووكيع وشريك ، والظاهر أن ذلك كان قبل أن يظهر منه ما ظهر ، بدليل قول الشعبى المتقدم ، ولذلك حدَّث عنه ابن مهدى قديما ثم تركه بأخرة ، وكذلك تركه يحيى القطان بأخرة . والله أعلم . وترجمته التفصيلية يمكن الرجوع إليها فى « تهذيب الكمال » (٤/٤٦٥:٤٧٢) و « الميزان » (١/٣٧٩:٣٨٤) . وانظر أيضا : « مقدمة صحيح مسلم » (١/١٥-١٦) ، وفيها قول ابن عيينة رحمه الله : « كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر ، فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس فى حديثه ، وتركه بعض الناس . فقيل له : وما أظهر ؟ قال : الإيمان بالرجعة ».

الثالثة : الانقطاع بين عامر (وهو ابن شراحيل الشعبى) وعبد الله بن مسعود رضى الله عنه . قال الحافظ العلائىُّ رحمه الله فى « جامع التحصيل » (٣٢٢) : « ... وأرسل عن عمر وطلحة بن عبيد الله وابن مسعود وعائشة وعبادة بن الصامت رضى الله عنه ... » حتى قال : « وقال ابن معين : ما روى الشعبى عن عائشة مرسل ، وكذلك قال أبو حاتم . وقال أيضا : لم يسمع الشعبى من عبد الله بن مسعود ولا من ابن عمر ... » الخ . والله أعلى وأعلم .

استدراك :

ووجدت البيهقى فى « السنن » (٧/١٦٩) قد علَّق أثر ابن مسعود أيضا من نفس الوجه ، فقال : « وأما الذى روى عن ابن مسعود أنه قال : ما اجتمع الحرام والحلال إلا غلب الحرام على الحلال ، فإنما رواه جابر الجعفى عن الشعبى عن ابن مسعود . وجابر الجعفى ضعيف . والشعبى عن ابن مسعود منقطع ، وإنما رواه غيره بمعناه عن الشعبى من قوله غير مرفوع إلى عبد الله بن مسعود » .اهـ . قلت : ولم أقف عليه بعدُ عن الشعبى بلفظه ولا معناه ، فالله أعلم .

الحديث الثالث والعشرون :

« من استمع إلى آية من كتاب الله تعالى كتب له حسنة مضاعفة ، ومن تلاها كانت له نوراً يوم القيامة » .

ضعيف . رُوِى من حديث أبى هريرة ، وابن عباس – بلفظ آخر ، وأنس ، ومن مرسل الحسن . وموقوفا على ابن عباس ، ورجل اسمه : « الحسن » شيخ لليث بن أبى سليم .

أما حديث أبى هريرة فله عنه طريقان :

الأولى : عند الإمام أحمد (٣٤١/٢) من طريق عباد بن ميسرة ، وأبى القاسم ابن منده فى « جزء الرد على من يقول ألمّ حرف لينفى الألف واللام والميم عن كلام الله عز وجل » (٢٤) . من طريق إسماعيل بن عياش عن صالح بن مقسم عن الحسن عن أبى هريرة به . وإسناده عند أحمد ضعيف ، قال الحافظ العراقى رحمه الله : « وفيه ضعف وانقطاع » . قال الزبيدى يرحمه الله : « قلت : قال الهيثمى : فيه عباد بن ميسرة ، ضعفه أحمد وغيره .... » كما فى « تخريج الإحياء » (٨٤٤) . ودلنى نقل الحافظ المناوى رحمه الله لكلام الهيثمى – فى « الفيض » (٥٩/٦) – على أن الزبيدى عفا الله عنه اقتصر على بعضه ولم يسقه بتمامه ، فقد قال فى « المجمع » (١٦٢/٧) : « رواه أحمد ، وفيه عباد بن ميسرة . ضعفه أحمد وغيره ، وضعفه ابن معين فى رواية (كذا ، والصواب : ووثقه كما فى الفيض) وضعفه فى أخرى ، ووثقه ابن حبان » . بل المناوى اختصر أيضا قوله : « ووثقه ابن حبان » . وقال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٣١٤٩) : « لين الحديث عابد ، من السابعة » . قلت : فكأن الذين أعلُّوه بعباد هذا لم يقفوا على متابعة صالح بن مقسم ، وهو مجهول العين ، فقد ترجمه ابن أبى حاتم (٤١٤/٤) بروايته عن الحسن ، وروايته إسماعيل بن عياش وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا ولم ينسبه . فإن لم يكن شامياً فإسماعيل أيضا ضعيف فى غير أهل بلده

كما يأتى . وراويه عن إسماعيل : هشام بن عمار ، فيه مقال معروف ، وقد خولف فى الإسناد كما يأتى . وله علة أخرى ، وهى الاختلاف فى سماع الحسن من أبى هريرة ، وقد نفاه الجمهور ومنهم جَمعٌ من أصحاب الحسن . ولو سلمنا بثبوت السماع فى الجملة – وهذا المذهب كنت عليه ثم توقفت عنه الآن للريبة فى ثبوت دليله – ، فالعلة عنعنة الحسن فإنه – على جلالة قدره رحمه الله – مدلس .

والحديث ضعفه الشيخ الألبانى حفظه الله فى « ضعيف الجامع » (١٦٣/٥) ، ووهم مفهرس « المجمع » – عفا الله عنه – فعزاه فى « الفهارس » (٣٢٣/٢) إلى عائشة ، وإنما هو من حديث أبى هريرة ، عقب حديث آخر لعائشة ، ولعل الخطأ من غيره ، فالله أعلم .

أما الثانية : ففى « أمالى الشجرى » (٧٦/١) من طريق الهيثم بن خارجة ، و « شعب الإيمان » (٥٤٦/٤ ط . الهند) من طريق سعيد بن منصور كلاهما قال : « حدثنا إسماعيل بن عياش عن ليث عن مجاهد عن أبى هريرة ... » الحديث ، بنحوه فهذا يعل رواية هشام عن إسماعيل المتقدمة إن لم يكن التخليط من إسماعيل نفسه لا سيما وشيخ ابن منده فى الإسناد – واسمه : « محمد بن عبد الرزاق الشيخى » سبط الحافظ أبى الشيخ رحمه الله – قال المحقق الجديد حفظه الله (ص ٥٩) : « ذُكر ضمناً فى تحبير السمعانى ١١/٢ » . ولم يذكر فيه ما يدل على حاله . وهذه الطريق إسنادها ضعيف أيضا ، إسماعيل بن عياش – وهو الشامى الحمصى – ثقة صحيح الحديث فى الشاميين – وهم أهل بلده الذين حفظ حديثهم وأتقنه فى حداثته – كثير المناكير والتخليط فى غيرهم . وليث ليث ! وقد تقدم غير مرة ، وهو كوفى يشبه ابن عياش فى تخليطه ووهمه . ومع ذلك ، فلا يفرح أيضا بهذه الطريق فإنها معلولة ، (فقد) رواه الإمام ابن الضريس رحمه الله فى « فضائل القرآن » (٥٥) من طريق عبد الوارث – وهو ابن سعيد أحد الحفاظ الأثبات – عن ليث ، فقال : « عن رجل يقال له : الحسن ، أنه قال : من استمع ... » الأثر بنحوه . وهذا أيضا على وقفه ضعيف لضعف ليث ، وفى شيخه جهالة أيضا . قال ابن أبى حاتم (٤٥/٣) : « الحسن

الكوفى . روى عن ابن عباس روى عنه العلاء بن المسيب وليث بن أبى سليم . سمعت أبى يقول ذلك » . وقال أيضا (٤٦/٣) : « الحسن العبدى . روى عن زيد بن وهب عن حذيفة . روى عنه ليث – يعنى ابن أبى سليم – سمعت أبى يقول ذلك » . وهذا مترجم فى « التاريخ الكبير » (٣٠٩/٢–٣١٠) . أما الحسن الكوفى ، فاثنان عند البخارى رحمه الله (٣٠٥/٢) حيث قال : « الحسن الكوفى عن عبد الله بن عباس – قاله معتمر عن ليث » . ثم قال : « الحسن الكوفى عن حميد بن أبى عطاء عن عبد الله بن عمر قوله – قاله معتمر وجرير عن ليث » . وهذا الأخير سماه ابن أبى حاتم (٣٤/٣) : « الحسن بن كثير العجلى الكوفى » – كما نبهنا العلامة المعلمى طيب الله ثراه – وذكر رواية ليث عنه . وقد ذكره ابن حبان فى « الثقات » (١٦٦/٦) ، وكذلك العبدى (١٧٠/٦) وذكر رواية ليث عنه أيضا . أما الحسن الكوفى ، فذكره فى (١٢٦/٤) ، وقال : « شيخ يروى عن ابن عباس ، روى عنه ليث بن أبى سليم ، لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » . قلت : سواء أكان هو الأخير أو غيره من المتقدم ذكرهم ، فالجهالة لاصقة به ، وتوثيق ابن حبان لمثله غير مقبول .

(أما) رواية ابن عباس ، ففى « الكامل » (٧٩٥/٢) من طريق حفص بن عمر بن حكيم الملقب بـ : « الكبر » أو « الكفر » عن عمرو بن قيس الملائى عن عطاء عنه مرفوعا : « من استمع حرفاً من كتاب الله ، أو قرأه نظراً ، كتب الله له حسنة ، ومحيت عنه سيئة ، ورفعت له درجة ، ومن قرأ حرفا من كتاب الله ظاهراً كتب له عشر حسنات ، ومحيت عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ... » فأخذ فى حديث طويل متهافت وهذا باطل ، حفص هذا قال ابن عدى : « حدَّث عن عمرو بن قيس الملائى عن عطاء عن ابن عباس أحاديث بواطيل » . وأورد له أحاديث ثلاثة ، هذا أوسطها ، وختم الترجمة بقوله : « وهذه الأحاديث بهذا الإسناد مناكير لا يرويها إلا حفص بن عمر بن حكيم هذا ، وهو مجهول ، ولا أعلم أحداً روى عنه غير على بن حرب ولا أعرف له أحاديث غير هذا » اهـ . قلت : روى عنه أيضا محمد بن غالب – تمتام –

كما فى « تاريخ بغداد » (٨/٢٠٢) ، وبه تعقب الحافظ كلام ابن عدى فى « اللسان » (٢/٣٢٦) . ووقع فى هذه الصفحة سقطاً يظن به أن الحافظ رحمه الله قد خلط بين « حفص بن عمر الحبطى الرملى » و « حفص بن عمر بن حكيم » هذا ، وليس الأمر كذلك ، فليتنبه .

وقال ابن حبان فى « المجروحين » (١/٢٥٩-٢٦٠) : « يروى عن عمرو بن قيس الملائى المناكير الكثيرة التى كأنه (كذا) عمرو بن قيس آخر ، ولعله كتب عن عمر بن قيس سَنْدل عن عطاء أشياء أقلبها على عمرو بن قيس الملائى عن عطاء أو أقلبت له . لا يجوز الاحتجاج بخبره ... » .

(وأما) حديث أنس ، ومرسل الحسن ، فقد رواه عبد الرزاق رحمه الله فى « مصنفه » (٦٠١٣) عن معمر عن أبان عن أنس أو عن الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من استمع إلى آية من كتاب الله كانت له حسنة مضاعفة ، ومن تعلم[٣٨] آية من كتاب الله كانت له نوراً يوم القيامة » . دلنى عليه محقق « شعب الإيمان » جزاه الله خيراً ولم أكن فطنت له . وإسناده واه ، وأبان متروك كما تقدم مراراً .

(وبقى) موقوف ابن عباس ، وهو ما رواه عبد الرزاق أيضا (٦٠١٢) وعنه الإمام أحمد فى « العلل ومعرفة الرجال » (٢/٢٩٨) والدارمى (٢/٤٤٤) والفريابى فى « فضائل القرآن » (٦٤) عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : « من استمع آية من كتاب الله كانت له نوراً يوم القيامة » . وهذا المتن - مع كونه على القلب من الروايات المرفوعة - فإنه لا يثبت أيضا ، بل هو معلول قال عبد الله ابن أحمد رحمهما الله - عقبه - : « قال أبى : هذا الحديث منكر . كأنه أنكر إسناده » . قلت : وعلته عنعنة ابن جريج رحمه الله ، فإنه مدلس قبيح التدليس كما قال الدارقطنى رحمه الله . وفى التسوية بين قوله : « قال عطاء » - الذى ثبت عنه أنه لا يقوله إلا فيما سمعه - وقوله : « عن عطاء » ، نظر لا

---

(٣٨) لا أدرى أهكذا وقعت الراوية أم أنها خطأً صوابه : « ومن تلا » ، كما فى سائر الروايات ؟

يخفى . فكأن الإمام أحمد رحمه الله أنكر إسناده – على قول ابنه – من أجل هذه العلة . وفى « التهذيب » (٦/٤٠٤) : « ... وقال الأثرم عن أحمد : إذا قال ابن جريج : قال فلان وقال فلان وأُخبرت ، جاء بمناكير ، وإذا قال : أخبرنى وسمعت ، فحسبك به » . وقال غير واحد من الأئمة أيضا نحوه . وهو معل أيضا – كما أومأنا آنفا – بالانقطاع . قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله فى « فضائل القرآن » (٢٧) : « حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : قال ابن عباس : من سمع آية من كتاب الله عز وجل تتلى ، كانت له نوراً يوم القيامة » . وحجاج هوابن محمد المصيصى الأعور ، أحد الأثبات الحفاظ . قال الإمام أحمد : « ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف » . ورفع أمره جداً . وقال مرة : « كان يقول : حدثنا ابن جريج ، وإنما قرأ على ابن جريج ثم ترك ذلك ، فكان يقول : قال ابن جريج ، وكان صحيح الأخذ » . وقال المعلى الرازى : « قد رأيت أصحاب ابن جريج ، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج » . وقال أبو إبراهيم إسحاق بن عبد الله السلمى : « حجاج نائماً ، أوثق من عبد الرزاق يقظان » . كما فى « التهذيب » (٢/٢٠٥) : فإذ هو أثبت من عبد الرزاق فى ابن جريج ، فلا شك فى أن روايته هى الراجحة ، ورواية عبد الرزاق الموصولة – بذكر عطاء – معلولة . فيكون الإسناد ضعيفا لانقطاعه بين ابن جريج وابن عباس . والله أعلى وأعلم .

الحديث الرابع والعشرون :

« لا يزال المسروق منه فى تهمة من هو منه برىء ، حتى يكون أعظم جرماً من السارق » . منكر مرفوعا وموقوفا .

رواه أبو يعقوب محمد بن إسحاق النيسابورى فى « المناهى وعقوبات المعاصى » (ق ١٥٦) من طريق أبى النضر هاشم بن القاسم ثنا أبو سهل الخراسانى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا به .

وأورده الحافظ الذهبى رحمه الله فى ترجمة أبى سهل الخرسانى من « الميزان » (٥٣٥/٤) بنحوه ، وقال : « هذا حديث منكر . رواه عنه أبو النضر هاشم » . وأقره الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (٥٩/٧) ولكنه أخذ عليه أمراً ، فقال : « وهذا الرجل اسمه عبد الرحمن ، وذكره الأزدى فى الأسماء من كتابه « الضعفاء » ، وأورد له هذا الحديث ، ومنه نقل الذهبى ، وكان ينبغى له أن ينسبه إليه ، وقد أغفله فى الأسماء كما نبهت عليه هناك ، ولم أر له فى « الكنى » لأبى أحمد الحاكم ذكراً » اهـ . وقال فى (٤٤٦/٣) : « عبد الرحمن الخراسانى أبو سهل . يأتى فى الكنى » .

والحديث رواه أيضا البيهقى فى « شعب الإيمان » كما فى « الجامع الصغير » (٩٩٧١) و « كنز العمال » (٥٦٤/٣) والديلمى كما فى « فردوس الأخبار » (٧٧٢٧) .

(أما) الموقوف ، فقد قال الإمام البخارى رحمه الله فى « الأدب المفرد » (١٢٨٩) : « حدثنا يوسف بن يعقوب قال : حدثنا يحيى بن سعيد أخو عبيد القرشى قال : حدثنا الأعمش ، عن أبى وائل ، عن عبد الله قال : « ما يزال المسروق منه يتظنى حتى يصير أعظم من السارق » (كذا فى « الأدب المفرد » وفى « فضل الله الصمد » ، ولعل الصواب : أعظم إثماً أو : جرما) . وفى إسناده : يحيى بن سعيد الأموى الكوفى . قال الحافظ الذهبى رحمه الله فى

« الميزان » (٣٨٠/٤) : « صالح الحديث ، وأنكر من روايته حديثه عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن عبد الله قال : لا يزال المسروق له يتظنى حتى يكون أعظم إثما من السارق » . وروى الخطيب رحمه الله فى « تاريخه » (١٣٣/١٤) عن الأثرم قال : سمعت أبا عبد الله (يعنى الإمام أحمد) ذكر يحيى ابن سعيد الأموى ، فقال لى : ما كنت أظن عنده هذه الكتب الكثيرة (وقال البرمكى — شيخ الخطيب فى إحدى الروايتين — : هذا الحديث الكثير) ، فإذا هم يزعمون أن عنده عن الأعمش حديث كثير ، وعن غيره ، وقد كتبنا عنه ، وكان له أخ كان له قدر وعلم يقال له : عبد الله بن سعيد ، — ولم يثبت أمر يحيى فى الحديث ، كأنه يقول : كان يصدق وليس بصاحب حديث — ، فقلت له : روى عن الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله حديثاً منكراً — أعنى قوله : « لا يزال المسروق يتظنى حتى يكون أعظم إثما من السارق » ، فقال أبو عبد الله : نعم . وقال الحافظ رحمه الله فى « التهذيب » (٢١٤/١١) : « قلت : أورده العقيلى فى « الضعفاء » ، واستنكر له عن الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله ..... » فذكره . قلت : لم أجد فى « الضعفاء الكبير » (٤٠٣/٤) سوى ما تقدم عن الأثرم عن الإمام أحمد رحمه الله حتى قوله : « وليس بصاحب حديث » حَسْب ، فالله أعلم . والرجل ، فلا يبلغ حده الضعف ، بل هو ثقة إمام ، له مناكير عن الأعمش خاصَّةً . فقد ختم الذهبى ترجمته بقوله : « وثقه ابن معين وغيره ، وذكرته لأن العقيلى ذكره فى الضعفاء . وذكر عن المروزى[٣٩] قال : سمعت أبا عبد الله .... » فذكره بنحوه مختصراً . وقال فى « الكاشف » (٢٥٦/٣) : « ثقة ، يُغرب عن الأعمش » . وأورده فى « تذكرة الحفاظ »

(٣٩) أخشى أن يكون وهما من الذهبى رحمه الله ، فالذى فى « العلل » (٢٢٤) — رواية المروذى وغيره — عن الإمام أحمد قال : « لم تكن له حركة فى الحديث » . ومن طريق الحافظ أبى عوانة عن المروذى رواه الخطيب (١٣٣/١٤) ، وروى الأخرى عن الأثرم كما تقدم . ولعل السبب فى ذلك قول العقيلى : « حدثنا الخضر بن داود ، قال : حدثنا أحمد ابن محمد ، قال : سمعت أبا عبد الله ... » ، فإن الأثرم والمروذى كلاهما اسمه : « أحمد ابن محمد». ولكن الخضر يروى «العلل» عن الأثرم قال فى المؤتلف (ص ٨٣٠-٨٣١) .

(١/٣٢٥) ، وقال : « المحدث الثقة » حتى قال : « قال أحمد : عنده عن الأعمش غرائب وليس به بأس . وقال يحيى بن معين : ثقة » . وقال فى « السير » (١٣٩/٩) : « للإمام المحدث ، الثقة ، النبيل ، ... » . وقال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٧٥٥٤) : « صدوق يُغرب » . وقال فى « هدى السارى » (ص ٤٧٤) : « يحيى بن سعيد الأموى صاحب المغازى وثقه ابن سعد وأبو داود وابن معين وابن عمار وغيرهم . وقال أحمد : ليس به بأس وكان عنده عن الأعمش غرائب و لم يكن بصاحب حديث . وأورده العقيلى فى « الضعفاء » واستنكر حديثه عن الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله : « لا يزال المسروق يتظنى حتى يكون أعظم إثماً من السارق ... » ثم بيَّن رحمه الله المواضع التى أخرج له البخارى فيها ، وأنه متابع فيها كلها عنده سوى الأخير ، فعند مسلم . وقال (ص ٤٨٨) - ملخصا الذين ضُعِّفوا بأمرٍ مردود - : « ذكره العقيلى بلا حجة » . والله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والعشرون :

« يوشك أن لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ، ومن القرآن إلا رسمه ، مساجدهم عامرة ، وهى خراب من الهدى ، فقهاؤهم شر من تحت أديم السماء ، من عندهم خرجت الفتنة ، وفيهم تعود » .

ضعيف جداً مرفوعا وموقوفا . رُوِى من حديث على وابن عمر ومعاذ وأبى هريرة ، وعن على موقوفا من طريقين :

١ - حديث على :

رواه البيهقى فى « شعب الإيمان » (٤/٤٦٩-٤٧٠) من طريق سعيد بن سليمان الواسطى ، وابن عدى فى « الكامل » (٤/١٥٤٣) وعنه البيهقى من طريق محمد بن يحيى الأزدى ، وابن أبى الدنيا فى كتاب « العقوبات » - كما فى « الضعيفة » (١٩٣٦) - عن سعيد بن زنبور كلاهما عن يزيد بن هارون كلاهما (سعيد ويزيد) عن عبد الله بن دكين عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على بن أبى طالب مرفوعا به . قال الشيخ الألبانى حفظه الله : « قلت : وهذا إسناد واه ، عبد الله بن دكين مختلف فيه ، وفى ترجمته ساق الحديث الذهبى مشيراً إلى نكارته . وهذا هو الوجه عندى (يعنى مرفوعا) إن كان قد صح رواية يزيد له عنه ، فإن سعيد بن زنبور لم أجد له ترجمة » . كذا قال ، وسعيد هذا ذكره ابن حبان فى « الثقات » (٨/٢٦٧) ، وجاء فى « الفهارس » : « سعيد ابن زنبويه » ! ولكن لا عذر للشيخ - إن شاء الله - ، فإنه يقال فى اسمه أيضا : « سعد بن زنبور » ، وأول ما يتبادر إلى الأذهان : تحرف (سعد) من (سعيد) أو العكس .

وقد جهَّله الذهبى (٢/١٢٠) - تبعاً لأبى حاتم الرازى - ، فتعقبه الحافظ فى « اللسان » (٣/١٥) بأن ابن حبان ذكره فى « الثقات » ، وسماه : « سعيداً » .

وذكر ثناء الإمام أحمد على حفظه ، وقول ابن معين : « ذاك المسكين ، وهو ثقة ، وما أراه يكذب » . وأن ابن شاهين ذكره فى « الثقات » . وهو أيضاً فى « تاريخ بغداد » (٩/١٢٧ - ١٢٨) . وقضية صنيع الخطيب والحافظ أنه هو والراوى عن الفضيل بن عياض - رحمه الله - واحد ، فقد جعلهما ابن أبى حاتم (٨٤/٤) اثنين ، حكى عن أبيه تجهيل أولهما ، وسكت عن الراوى عن الفضيل . ومجموع كلامهم فى الرجل يفهم منه أنه صدوق صالح الحال فى حديثه بعض الوهم ثم تذكرت - أثناء تبييض هذا الحديث أول مرة - أن الشيخ حفظه الله قد ذكر له حديثاً فى « الصحيحة » (٣٤٢)[40] - باسم : « سعد بن زنبور » - وذكر ما رواه الخطيب من قول ابن معين فيه ، فسبحان من لا يضل ولا ينسى . وقد تابعه على رفعه عن يزيد : محمد بن يحيى الأزدى - أحد الثقات - عند ابن عدى ، لكن راويه عنه : عبد السلام بن إدريس بن سهل - شيخ ابن عدى - ترجمة الخطيب (١١/٥٥) من رواية ابن عدى وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا . أما السند إلى سعيد بن سليمان ، فصحيح عند البيهقى . فالبلية من شيخهما : عبد الله بن دكين ، فإنه واه . قال ابن معين : ليس بشىء وفى رواية : ليس به بأس . وقال أبو زرعة والمفضل الغلابى والأزدى : ضعيف . وقال أبو داود : بلغنى عن أحمد أنه ثقه . وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، روى عن جعفر بن محمد غير حديث منكر . وقال النسائى : ليس بثقة . قلت : وهذا من مناكيره التى أشار إليها أبو حاتم رحمه الله ، وأنكر منه - عندى - ما رواه الخطيب (٩/٤٥٢) من طريق بشر ابن الوليد الكندى عنه بهذا الإسناد عن على قال : « ستة لا يأمنهم مسلم : اليهودى ، والنصرانى ، والمجوسى ، وشارب الخمر ، وصاحب الشطرنج ، والمتلهى بأمه » . وفيه : « قال ابن دكين : فسألته عن المتلهى بأمه ؟ قال : الذى

---

(٤٠) هو حديث : « إنما العلم بالتعلم ، وإنما الحلم بالتحلم ... » الحديث ، وهو معل بالوقف على أبى الدرداء من رواية رجاء بن حيوة عنه - وهى منقطعة - ، وصح بعضه عن ابن مسعود رضى الله عنه كما أشرت فى مقدمة « التبييض » (ص ٤) ، وربما أورده قريبا إن شاء الله فيه أو فى غيره . فالله المستعان .

يقول : أمه زانية إن لم أفعل كذا وكذا » . وعده الذهبى أيضا (٤١٧/٢) فى جملة مناكيره . وبشر بن الوليد مختلف فيه ، لكنه لا يحتمل هذه الطامة . وقد رواه الخرائطى فى « مساوىء الأخلاق » عن على ، بلفظ : « ستة لا يُسَلَّم عليهم : اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والذين من بين أيديهم الخمر والريحان (كذا) ، والمتفكهون بالأمهات ، وأصحاب الشطرنج » ، كما فى « كنز العمال » (٢١٨/٩) ، فإن كان من طريقه أيضاً فهو أَطَمُّ ، إذ يدل على تخبطه فى متنه .

وللإسناد علة أخرى ، وهى الانقطاع بين على بن الحسين وجده رضى الله عنه ، وبه وحده أعله البيهقى فى « الشعب » (٤٧٢/٤) ويأتى بتمامه .

٣،٢ – حديث ابن عمر ومعاذ :

قال الشيخ الألبانى حفظه الله تحت حديث الترجمة : « ضعيف جدا . أخرجه الديلمى فى « مسنده » (١/١٠٧) من طريق الحاكم بسنده إلى خالد بن يزيد الأنصارى عن ابن أبى ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا . قلت : خالد هذا الظاهر أنه العمرى المكى ، فإنه يروى عن ابن أبى ذئب ، كذبه أبو حاتم ويحيى ، وقال ابن حبان (١/٢٥٨) : « يروى الموضوعات عن الأثبات » ثم رواه الديلمى من طريق إسماعيل بن أبى زياد عن ثور عن خالد بن معدان عن معاذ بنحوه . قلت : وهذا – كالذى قبله – موضوع ، آفته إسماعيل هذا ، وهو السكونى القاضى ، قال ابن حبان (١/١٢٩) : « شيخ دجال ، لا يحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل القدح فيه » . وقد وجدت له طريقا ثالثاً ، فقال ابن أبى الدنيا ... » فذكر – جزاه الله خيراً – ما قدمناه عنه .

٤ – حديث أبى هريرة :

ذكره فى « كنز العمال » (١١/١٨١) من رواية الديلمى عنه ، وهو فى « الفردوس » (٨٤٣٧) ، ولم يسق محققاه – سامحهما الله – إسناده فى الحاشية ، مع حرصهما الكبيرِ على ذلك فى الأجزاء الأخيرة من الكتاب لا سيما فيما يتفرد به الديلمى . وعلى كلٍ ، فلا إشكال إن شاء الله ، ولنا عبرة فيما تقدم من طرق

الحديث ، فإن أوهاها ما رواه الديلمى ! وقد قال الشيخ حفظه الله : « وجملة القول : أن هذا الحديث بهذه الطرق الثلاث ، يظل على وهائه لشدة ضعفها ، وإن كان معناه يكاد المسلم يلمسه ، بعضه أو جله فى واقع العالم الإسلامى ، والله المستعان .

٥ – موقوف على : وله طريقان :

الأولى : مدارها على عبد الله بن دكين أيضا . وقد علقه البخارى رحمه الله فى « خلق أفعال العباد » (٢٣٩) ، فقال : « ويذكر عن على رضى الله عنه قال : يأتى على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ، ولا من القرآن إلا رسمه » . دلنى عليه محقق « الشعب » ، ودلنى محققه على روايته عند ابن بطة كما يأتى ، فجزاهما الله خيراً .

ووصله ابن عدى وعنه البيهقى من طريق بشر بن الوليد الكندى ،ثنا عبد الله بن دكين به وبشر وثقه الدارقطنى – من رواية السلمى عنه –ومسلمة بن القاسم . وقال صالح جزرة : وهو صدوق لكنه لا يعقل ، قد كان خرف . وقال الآجرى : سألت أبا داود : أبشر بن الوليد ثقة ؟ قال : لا . وقال السليمانى : منكر الحديث . وقال البرقانى : ليس هو من شرط الصحيح . ولم يتفرد به . فقد أخرجه الدينورى فى « المنتقى من المجالسة » (١٩–٢٠ مخطوطة حلب) – كما فى « الضعيفة » – ، من طريق محمد بن مسلمة ، حدثنا يزيد بن هارون عن ابن دكين به . قال الشيخ الألبانى : « ومحمد بن مسلمة هو الواسطى صاحب يزيد بن هارون ، مختلف فيه ، والأكثرون على تضعيفه ، بل قال أبو محمد الخلال : « ضعيف جداً » . وقال الذهبى : « أتى بخبر باطل اتهم به » . لكن الدينورى نفسه متهم ، فراجع ترجمته فى « الميزان » ... » . وله طريق ثالثة ، فقد رواه الإمام ابن بطة رحمه الله فى « جزء إبطال الحيل » (ص ٢١) عن أبى محمد عبد الله بن سليمان الفامى حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقى حدثنا يزيد ابن هارون قال : أنبأنا عبد الله بن دكين به . وقد تحرفت نسبه : « الفامى »

إلى : « الفاسى » . و « ابن دكين » إلى : « ابن مكين » ، وسقط قوله : « عن أبيه » أعنى : « جعفر بن محمد عن أبيه عن جده » ، ولذلك قال محقق « خلق أفعال العباد » : « وفى إسناده من لم أهتد إليه » . قلت : والفامى والدقيقى ثقتان ، ولكن الإمام ابن بطة رحمه الله – واسمه : عبيد الله بن محمد بن محمد ابن حمدان أبو عبد الله العكبرى – فيه مقال معروف ، وقد ترجمة الحافظ الذهبى رحمه الله فى « السير » (٥٣٣:٥٢٩/١٦) وساق له أحاديث غلط فيها ، وقال : « قلت : فبدون هذا يضعف الشيخ » . وله ترجمة أيضا فى « تاريخ بغداد » (٣٧٥:٣٧١/١٠) و « الميزان » (١٥/٣) و « اللسان » (١١٥:١١٢/٤) ، فانظرها إن شئت . والحاصل أن الروايات المرفوعة عن ابن دكين لو قورنت بالموقوفة – التى لم تسلم من مقال كما بيَّنا – لرجحت عليها ، لولا عدم اطلاعنا على إسناد البخارى إلى ابن دكين – إذ ذكره معلقاً – ناهيك عما لم نطلع عليه . وعلى كلٍ ، فهو ترجيح لا يُسمن ولا يغنى من جوع لمكان ذاك الواهى فى جميع طرقه ، فما يؤمننا أن هذا التخبط منه هو ؟ !

(ثم) إنى وقفت له على إسناد آخر عن على أوهى من هذا ، عند البيهقى فى « الشعب » (٤٧١/٤–٤٧٢) من طريق أحمد بن أبى حسان يحيى بن أحمد الضبى حدثنا حفص بن محمد بن نجيح البصرى ، حدثنا بشر بن مهران ، عن شريك بن عبد الله النخعى ، عن الأعمش ، عن أبى وائل قال : خطب عَلىٌّ الناس بالكوفة فسمعته يقول فى خطبته : أيها الناس ، إنه من يتفقر افتقر ، ومن يعمر يبتلى ، ومن لا يستعد للبلاء ، إذا ابتلى لا يصبر ، ومن ملك استأثر ، ومن لا يستشر يندم . وكان يقول من وراء هذا الكلام : يوشك أن لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ، ومن القرآن إلا رسمه . وكان يقول : ألا لا يستحيى الرجل أن يتعلم متى سئل عما لا يعلم أن يقول : لا أعلم . مساجدكم يومئذ عامرة ، وقلوبكم وأبدانكم مخربة من الهوى (كذا ، ولعل الصواب : من الهدى) ، شر من تحت ظل السماء فقهاؤكم (فى « الشعب » : فقهاءكم – بالنصب – ولا أعلم وجهها ، منهم تبدأ الفتنة وفيهم تعود . فقام رجل فقال : ففيم يا أمير المؤمنين ؟

قال : إذا كان الفقه فى رذالكم ، والفاحشة فى خياركم ، والملك فى صغاركم ، فعند ذلك تقوم الساعة » . قال البيهقى : « هذا موقوف إسناده إلى شريك مجهول ، والأول منقطع . والله أعلم » . قلت : وهو إسناد واه ، له علل أربع :

الأولى : جهالة أحمد بن أبى حسان يحيى بن أحمد الضبى ، فإنى لم أهتد إليه .

الثانية : وجهالة شيخه حفص بن محمد بن نجيح البصرى ، فلم أجده أيضا . ولا شك أن الإمام البيهقى رحمه الله يعينيهما بقوله : « إسناده إلى شريك مجهول » لكن سيأتى استثناء الراوى عنه من الجهالة . وكأن هذين من غلاة الرافضة الذين أفصحنا عن حالهم فى ثنايا هذا الكتاب ، فإنهم من أكذب طوائف هذه الأمة لا سيما على عَلِىّ وبنيه . أقول ذلك بعد أن طالعت – سوى « أمالى الشجرى » – ثلاثة من كتبهم وأماليهم ، فوجدت فيها بلايا ورزايا ، ومضحكات مبكيات .

الثالثة : شدة ضعف بشر بن مهران – وهو الحذاء – قال ابن أبى حاتم (٣٦٧/٢) : « روى عن شريك بن عبد الله النخعى . كتب عنه أبى سمعت أبى يقول ذلك » . ثم أعاده (٣٧٩/٢) – باسم بشير بن مهران الحذاء البصرى – وقال : « مولى بنى هاشم أبو الحسن . روى عن شريك بن عبد الله . سمع منه أبى أيام الأنصارى وترك حديثه وأمرنى أن لا أقرأ عليه حديثه » . وقال العلامة المعلمى رحمه الله فى « حاشية الجرح » – تعليقا على الموضع الأول – : « هذه الترجمة مزيدة فى ك . وسيأتى فى باب بشير « بشير بن مهران ... » وفى الميزان واللسان أنهما واحد » اهـ . وأحال فى الموضع الثانى على هذا الموضع . أما ابن حبان رحمه الله ، فقد تساهل فى أمر هذا الرجل ، فأورده فى « الثقات » (١٤٠/٨) ، واكتفى بقوله : « روى عنه البصريون الغرائب » .

الرابعة : سوء حفظ شريك القاضى على تفصيل فى أمره ليس هذا محله . وقوله فى الأثر : « إذا كان الفقه فى رذالكم ، والفاحشة فى خياركم .... » قد رُوِى قريب منه عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ففى « المسند »

(١٨٧/٣) و « سنن ابن ماجه » (٤٠١٥) من طريق مكحول عن أنس بن مالك ، قال : قيل : يا رسول الله ، متى نترك الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ؟ قال : « إذا ظهر فيكم ما ظهر فى الأمم قبلكم » . قلنا : يا رسول الله ، وما ظهر فى الأمم قبلنا ؟ قال : « الملك فى صغاركم ، والفاحشة فى كباركم ، والعلم فى رذالتكم » . وقال الحافظ البوصيرى رحمه الله فى « مصباح الزجاجة » (٢٤٤/٣) : « هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات » قلت : كلا ، فإن مكحولاً رحمه الله مدلس وقد عنعنه . ومن هذا الوجه رواه أيضا ابن عبد البر فى « جامع بيان العلم » (١٥٧/١) . وذكر له الزبيدى رحمه الله طريقا أخرى عند يعقوب ابن سفيان فى « مشيخته » من حديث الزبير بن عيسى حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا بنحوه ، كما فى « تخريج الإحياء » (١٢٤) . والزبير هذا ، قال العقيلى فى « الضعفاء » (٩١/٢) : « حديثه غير محفوظ » . ثم رواه من طريق البخارى قال : حدثنا خليل بن يزيد الباقلانى ، دلنا عليه الحميدى ، قال : عنده عن أبى حديثان (فى الأصل : حديثين) قال : حدثنا الزبير بن عيسى الحميدى (فى الأصل : ابن على) ... فذكره ، ثم قال : « لا يتابع عليه ، ولا يُعرف إلا به » . وقال الحافظ فى « اللسان » (٤٧٢/٢) : « وقال النباتى عقب كلام العقيلى : لعمرى إنه لباطل موضوع يشهد له القرآن والسنة (كذا) » . وذكره ابن حبان فى « الثقات » اهـ .

فالله أعلى وأعلم . وهو حسبى ونعم الوكيل .

تم بحمد الله القسم الأول من « تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع » . فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات . وتم الفراغ من تبييضه بفهارسه يوم الاثنين الموافق السادس من شعبان ١٤٠٩ هـ ، والثالث عشر من مارس ١٩٨٩ م .

الفهـــارس

الحديث التاسع : –

« اللهم لا تقتلنا بغضبك ، ولا تهلكنا بعذابك ، وعافنا قبل ذلك » .

الحديث العاشر : –

« إنما سماهم الله الأبرار ، لأنهم بروا الآباء والأبناء » .

الحديث الحادي عشر : —

« الأنبياء قادة ، والفقهاء سادة ، ومجالستهم زيادة » .

الحديث التاسع عشر : -

« القلوب أربعة : قلب أجرد فيه مثل السراج يزهر ، وقلب أغلف ... » الحديث .

— بيان ضعفه وانقطاعه ، وما فى تجويد ابن كثير لإسناده من النظر . وإيراد بحث نفيس للسيوطى فى تضعيف : « ليث بن أبى سليم » والحكم ببطلان بعض أحاديثه متناً وبيان ما فى حكاية اتفاق العلماء على ضعف ليث ، وما فى قول الهيثمى إنه : « ثقة مدلس » ٨٧

— إعلال الحديث أيضا بالوقف على حذيفة ، وبيان اضطراب ليث فيه ، وأنه أوقفه مرة على حذيفة ، وإسناده منقطع أيضا وتصحيح الألبانى لوقفه مع ذلك . وعزو السهروردى الحديث لحذيفة مرفوعا وهو موقوف ٩٢

— تضعيفه أيضا موقوفا على سلمان بليث ، وبيان أنه ليس متروكاً خلافه لما فهمه محقق « تفسير ابن أبى حاتم » من كلام الحافظ . ٩٣

الحديث العشرون : -

« الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله » .

— بيان ضعفه وتعقب الذهبى تصحيح الحاكم بوهاء أبى بكر بن أبى مريم - وهو الصواب - وموافقته له على تصحيحه فى موضع آخر وتحقيق بطلان زيادة : « **الأماني** » وورودها بإسناد رافضى هالك فيه خمس علل ٩٤

— إيراد متابع لابن أبى مريم بسند واه جداً ، كأنه موضوع ، وشاهد قاصر عن أنس فيه الكديمى وعون بن عمارة . وبيان ما

الحرمين
جمع تصويرى • تجهيزات • طباعة
٧٢ شارع مصر والسودان
حدائق القبة - القاهرة
☎ : ٨٢٠٣٩٢